

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مشروع الاتحاد الفيدرالي لدول الخليج العربية من منظور استراتيجي في ضوء التطورات الدولية المعاصرة

إعداد الطالب

رائد عودة الجهني

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2007

الإهداء

إلى

والدي ووالدتي ...

وأشقائي وزوجتي ...

أهدي هذا العمل المتواضع

رائد الجهني

شكر وتقدير

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ، إلى أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الفتاح الرشدان، لما قدمه من جهد وافر وخيّر، أعانني على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة ، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم، التي من شأنها الارتقاء بجودة هذا العمل وإخراجه على النحو المطلوب .

والشكر الجزيل لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل

رائد الجهني

المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الملاحق

الملخص

مشروع الاتحاد الفيدرالي لدول الخليج العربية من منظور استراتيجي في ضوء التطورات الدولية المعاصرة

رائد عودة الجهني

جامعة مؤتة، 2006

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مدى إمكانية نجاح مشروع الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية من منظور استراتيجي يخدم مصالح هذه الدول ويلبي طموحاتها السياسية والاقتصادية في ضوء التطورات الدولية المعاصرة وفي ضوء الإمكانات والعوامل الدافعة لتحقيق هذه الوحدة، إضافة إلى تحليل ومناقشة المعوقات التي تواجه إمكانية قيام هذه الوحدة ومدى قدرة دول الخليج العربية على مواجهتها مع محاولة تقديم نموذج مقترح لتنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

حيث ناقشت الدراسة سيناريوهين محتملين لشكل الاتحاد الفيدرالي الخليجي، يتمثل الأول بتطوير مجلس التعاون الخليجي ومؤسساته إلى اتحاد فيدرالي، في حين يتضمن الثاني انتهاج الاتحاد الفدرالي التدريجي بين دولتين أو أكثر ومن ثم باقي دول الخليج العربية.

وخلصت الدراسة إلى إن الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية قد تبدو شائكة ومعقدة، وتحتاج وقت طويل لتحقيقها، في ظل الأوضاع المجتمعية والسياسية الراهنة، لكن الواقع يظهر بأن هناك العديد من الوسائل والتنظيمات التي يمكن تبنيها لدفع التنسيق والتقريب بين دول المنطقة على نحو فعال ودائم، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الدفاعية أو التشريعية، التي تشكل خطوة مهمة على طريق الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

Abstract

The Federal Project of Arab Gulf States From A Strategic Prospective In The Light Of The Current International Developments

Ra`ed Oudeh Al-jhni

This study aimed to discuss the possibility of success of the federal project between the Arab gulf states from a strategic prospective serve its interests and comply with the political and economic ambitions in the light of the current international developments, and in the light of the possibilities and factors drive to achieve this Unity, in addition to analyze and discuss the obstructions which face the possibility of this unity, and the ability of Arab gulf states to encounter it, with the attempt to present a proposed model to apply the federal project of Arab gulf states.

Study discussed two probable scenarios for the federal Union of Arab gulf states, the first one include the developing of Gulf Cooperation Council and its foundations to federal Union, the second scenario include the applying the gradual federal Union between two states or more, then the other Arab gulf states.

The study come to the result that the federal Union between Arab gulf states may seem difficult and complicated, and need much time to become a fact in the light of current political and social conditions. But the real shows that there are many methods which may be adopted to prompt the coordination between Arab gulf states in an effective and continuous way, whether in economic or political or defense or legislative fields, which present an important step on the road of the federal Union of Arab gulf states.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

في عالم يتجه نحو التكامل سواء في جانبه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري وحتى في جانبه الثقافي، قد يبدو من الغرابة أن ينقسم شعب واحد له تاريخ واحد وواقع واحد وعادات متشابهة في منطقة جغرافية صغيرة ولا يزيد عدد سكانه على خمسة ملايين نسمة إلى خمس دول أو إمارات صغيرة نسبياً [1]، كل منها له عاصمتها وجيشها وعلمها. في الوقت التي تمتلك فيه هذه الدول مجتمعة أكبر ثروات العالم متمثلة بامتلاكها لأكبر احتياطي من الثروات النفطية والمعدنية. وأيضاً في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من ضعف واضح من الناحية السياسية والعسكرية وتواجه مخاطر كبيرة ناجمة عن أطماع الدول الكبرى والقوى الإقليمية بهذه الثروات التي تمتلكها.

وعندما أنشئ مجلس التعاون الخليجي في فبراير 1981، كانت أجواء التفاؤل تسيطر على هذا المشروع التكاملي الوليد، وبالرغم من أن المراقبين صنفوا هذه الخطوة باعتبارها نوعاً من رد الفعل الأمني الذاتي لدول المنطقة تجاه كل المخاطر والتغيرات السياسية المحيطة-لا سيما الثورة الإيرانية وما صاحبها من شعارات تصدير الثورة، ثم حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق- إلا أن الأمل ظل معقوداً على ألا تنتهي ردة الفعل هذه بمجرد انتهاء الظروف التي خلقتها، فكثير من أحداث وتطورات وإنجازات هذا العالم بدأت كردة فعل لحدث أو تطور معين، إلا أنها سرعان ما تجاوزت نتائجها في النهاية نقطة بدايتها، وفاقت ما كان مخططاً لها من أهداف.

وقد بدا أن النظام الأساسي للمجلس نص صراحة ومباشرة على أن الهدف النهائي للمجلس هو الوصول إلى وحدة دول الخليج، إلا أن هذه الدول ركزت بداية على قاعدة الوحدة الاقتصادية الجامعة لكل العناصر الإيجابية، وعملت على تأجيل عملية الوحدة السياسية خوفاً من تأثير تناقضاتها على المسيرة المشتركة.

---

(1) إذا استثنينا السعودية التي اعترف بها كدولة عام 1932م، وأخذنا بالاعتبار وحدة الإمارات العربية عام 1972 يصبح في الخليج خمسة دول إلى جانب السعودية هي: الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وعُمان.

2.1 مشكلة الدراسة:

ينظر المهتمون بالشأن الخليجي إلى قضية الوحدة السياسية الخليجية باعتبارهـا حلماً يكاد يكون صعباً، بصعوبة تحقيق الوحدة السياسية العربية، ويستدلون علـى هـذا الرأي بالإشارة إلى أن مجلس التعاون الذي مضى على تأسيسه ربع قرن من الزمـان فشل حتى الآن في تحقيق أي إنجاز وحدوي يعتد به.

وبعيداً عن تقييم مسيرة مجلس التعاون الخليجي كمحاولة للتكامل الخليجي، فـإن الملاحظة الأساسية التي يجب التركيز عليها هي أن دول الخليج العربية تـوافرت لهـا العديد من الشروط الموضوعية التي تؤهلها للوحدة، وهي تلك القواسم المشتركة التـي ربما لا تتوافر في أي مجموعة إقليمية أخرى، فكل دول الخليج العربية تحكمها أنظمـة سياسية متشابهة، ونظام اقتصادي حر، ومعظمها يتمتع بـدخل وطنـي مرتفـع نـسبياً ومجتمعات ذات بنية واحدة وثقافة اجتماعية واحدة وتداخل اجتماعي واضح فضلا عـن تمتعها بنمط أو أسلوب إنتاج واحد. ومن ثم فإن توافر هذه الظروف الموضوعية يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب التي جعلت من فكرة الوحدة السياسية الخليجية فكرة بعيـدة المنال، وحتى مجلس التعاون الخليجي ظلت إنجازاته تقف دون الطموحات التي منـت الشعوب الخليجية بها نفسها طيلة ربع قرن من العمل، إذ ظـل حتـى علـى مـستوى التعاون بجانبيه السياسي والاقتصادي لا يرقى إلى طموحات هذه الشعوب.

وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة من خلال تساؤل رئيس مضمونه:

هل هناك إمكانية لتحقيق وحدة فيدرالية بين دول الخلـيج العربيـة فـي ظـل المعطيات الدولية الراهنة وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية لهذه الدول ؟

واستناداً إلى هذا التساؤل تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التـي تحاول الإجابة عنها للوصول إلى الهدف الرئيس من الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

أولاً: ما أهم ملامح التجارب الوحدوية الخليجية السابقة ؟

ثانياً: ما العوامل الدافعة لتحقيق وحدة فدرالية خليجية ؟

ثالثاً: ما العوامل المعيقة لتحقيق الوحدة الفدرالية الخليجية المرجوة ؟

رابعاً: ما السيناريوهات المحتملة لشكل الوحدة الخليجية الممكن تحقيقها ؟
خامساً: ما مستقبل الوحدة الفدرالية الخليجية في ظل التطورات الدولية المعاصرة ؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضفيه على الصعيدين العلمي والعملي، لما سبقها من دراسات تناولت موضوع الوحدة بين دول الخليج العربية.

الأهمية العملية للدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة من الناحية العملية، بكونها تناقش إمكانية قيام وحدة سياسية خليجية، والنجاح المتوقع لهذه الوحدة كتجربة استراتيجية إقليمية في ضوء التطورات والمتغيرات الدولية المتسارعة. مما يمكن أن يشكل معلومات مفيدة لصنّاع القرار في الدول المعنية عند البحث في امكانات تحقيق هذه الوحدة.

الأهمية العلمية للدراسة

تحاول هذه الدراسة المساهمة في إثراء التراث النظري للعلوم السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بالدولة والتنظيم الدولي، والمساهمة في إرساء قواعد أولية لمشروع الوحدة السياسية الخليجية، وفي تزويد المكتبة الجامعية بمعلومات أولية عن هذا المشروع ودوافعه ومعوقاته، وتطوير معرفة نظرية عن هذا الموضوع.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إمكانية نجاح مشروع الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية من منظور استراتيجي يخدم مصالح هذه الدول ويلبي طموحاتها السياسية والاقتصادية في ضوء التطورات الدولية المعاصرة، وفي ضوء الامكانات والعوامل الدافعة لتحقيق هذه الوحدة. حيث تحاول الدراسة مناقشة المعوقات التي تواجه إمكانية قيام هذه الوحدة ومدى قدرة دول الخليج العربية على مواجهتها مع محاولة تقديم نموذج مقترح لتنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالي الخليجي من خلال الاستفادة من النماذج الوحدوية العالمية سواء المعاصرة أو القديمة.

5.1 مفاهيم الدراسة

ترى هذه الدراسة أن أهم المفاهيم التي ينبغي توضيحها قبل البـــدء باســـتعراض مشروع الاتحاد الفيدرالي لدول الخليج العربية من منظـــور اســـتراتيجي فـــي ضـــوء التطورات الدولية المعاصرة، هو مفهوم الاستراتيجية.

ويجري تعريف الاستراتيجية في أدبيات كثيرة على أنها فن توظيـــف عناصـــر القوة للأمة أو الأمم لتحقيق أهداف الأمة أو التحالف في السلم والحرب، وهو أيضاً فن القيادة العسكرية في ساحة المعركة، ومن هنا نجد الربط بين الاستراتيجية وقوة الدفاع. كما ينظر للاستراتيجية على أنها نظرة عمل لتصميم وبناء حاضر يتيح إنجاز أهـــداف في المستقبل، بمعنى أنها تستوعب مستقبلها فتشرع إليه من حاضرها، فهي عملية إيجاد معطيات للواقع [1].

وفي مجال علم السياسة والعلاقات الدولية يستخدم التعبير للدلالة علـــى كيفيـــة مواجهة أو إدارة صراع بين قوتين متضادتين، أو كيفية استغلال كل طـــرف لعناصـــر قوته، ولعناصر ضعف خصمه لتحقيق النصر. ويستخدمها آخرون للإشارة إلى جدليـــة الإرادات المتقابلة التي تستخدم القوة بمعناها الشامل، الذي يتضمن الأبعاد الاقتـــصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية والنفسية... إلخ، لفض ما ينشأ بين الـــدول من نزاعات، أو لتحقيق الأهداف القومية. ومن الواضح أن هذا الفهم يشير إلى ما يسمى بالاستراتيجية القومية أو الكلية. كما يستخدم بعض دارسي الـــسياسة الدوليـــة وصـــف (استراتيجي) للدلالة على العامل أو العنصر الذي يزيد من مجمل قوة طرف مـــا، فـــي صراعه مع طرف آخر، أو يقلل من قوة الخصم، وأنها "تحقيـــق الأهـــداف الأساســـية للدولة عن طريق بعض السياسات"[2].

---

(1) جلال، محمد نعمان، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص111 ، ص164 .

(2) طلاس، مصطفى وآخرون، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1991 ، ص85 .

6.1 الإطار النظري

ستعتمد هذه الدراسة على نظرية التكامل الدولي التي تهتم بدراسة الأطر الدولية التي تتضمن تفاعلات بين مجموعة من الكيانات السياسية ينجم عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه صلاحيات أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية سابقاً، ويختلف التكامل الدولي عن المنظمات الدولية في أن الأخير يسعى إلى إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول، بينما التكامل الدولي يضع مثل هذه لمؤسسات (وخاصة تلك المسؤولة عن اتخاذ القرارات) فوق الدولة القومية، وبالتالي فإنه يصبح من حقها اتخاذ قرارات تلزم الدول بتنفيذها(1).

ويُعرف التكامل الدولي حسب آرنست هاس الذي يعتبر من أهم المنظرين الأمريكيين في مجال التكامل الدولي، بأنه: " العملية التي يتم بوساطتها إقناع مجموعة من اللاعبين الدوليين في مناطق مختلفة من العالم بضرورة تحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم نحو مركز جديد، حيث ينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة ما على الوحدات السياسية القومية الموجودة أصلاً، كما يعرفه بنتلند وهو أحد المفكرين في مجال التكامل، بأنه العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلاً دولياً واحداً جديداً (2).

ويشير ليون ليوبرغ في دراسة له عن السوق الأوروبية المشتركة إلى التكامل بأنه :" العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها، وتسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات

---

(1) **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص815.

(2)غرايبة، مازن، **نظريات التكامل الدولي**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 1991، ص174. نقلاً عن:

- Hass, Ernst .B, **The obsolescence of Regional Integration theory**, Berkeley Institute of International Studies, University of California, p179.

مشتركة في هذه الشؤون أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة (منظمة دولية مثلاً)، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل أنشطتها السياسية إلى مركز جديد [1].

أما كارل دويتش، الذي يعد من أكثر الباحثين استخداماً لنظرية الاتصال والنظم، فقد عرف التكامل بأنه: " حالة يسعى فيها الناس إلى حل منازعاتهم بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف والحرب، بهدف خلق حقائق تعبر عن شعور الأفراد بالحاجة إلى الروابط القومية بينهم، وخلق التطلعات المشتركة التي تجمعهم على هدف عام وهو التطور السلمي للجماعات السياسية[2].

وتنطلق نظريات التكامل الدولي من فرضية أساسية مؤداها أن التعامل الدولي المستند إلى أساس القوة يؤدي إلى الانقسام، وبالتالي إلى سلوك غير عقلاني من قبل دول المجموعة الدوليين، ومن هنا يجمع أنصار هذه المنهج أن الاستقرار والأمن الدوليين يمكن تحقيقهما من خلال التكامل وليس من خلال الصراع واستعمال القوة، وأصبح التكامل الدولي بالنسبة لهم الوسيلة لتقرير التعاون السلمي وإبعاد فرص الخلاف والصراع بين الدول القومية، وإن العقبة الكبرى في طريق التكامل الدولي برأي منظري التكامل هي الدولة القومية وتشبثها بسيادتها ومصلحتها الوطنية التي تجعلها دائماً تميل نحو التجزئة والتفتت وتزيد من فرص المنافسة والصراع، ولذلك تركزت جهود بعضهم على تقليص دور الدولة وسيطرتها، وجهود بعضهم الآخر في البحث عن بديل يحل محلها بالكامل، ويجمع منظرو التكامل على أن التكامل الدولي هو من أنجح الطرق في خلافة الدولة القومية واعتبروا الكيان الفوق قومي الخطوة الأساسية باتجاه تطوير المجتمع الدولي، واختلفت المدارس في كيفية تحقيق التكامل، وأصبح لكل

---

(1) دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، مركز أحمد ياسين، الكويت، 1995، ص272 .

(2) سعيد، عبد المنعم، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص18.

مدرسة طرح ومنهج معين في كيفية تجاوز الدولة القومية وتحقيق التكامل، وأهم هـذه المدارس:

1) الفيدرالية

ترى هذه النظرية أن التكامل يحدث كنتيجة لالتقاء الإرادة السياسية لمجموعة من الدول القومية لخلق كيان سياسي فوق قومي، ويعتبر هذا النوع من التكامل أصعب أشكال التكامل الدولي، ذلك أن مثل هذا النوع من التكامل يلزم الدولة المندمجة به على التنازل عن سيادتها، وخاصة في الشؤون الخارجية وأمور الدفاع، والتكامل من وجهة نظر هذه المدرسة يعد محصلة أو نتيجة وليست عملية، إضافة إلى أن هذه المدرسة تركز على أهمية البعد السياسي الذي يصبغ شكل التكامل الذي تسعى لتحقيقه، كما أن التكامل من وجهة نظر هذه المدرسة هو إدراك واع وتصميم على خلق تجمع سياسي أكبر أو حتى دولة عالمية، ومن هنا، هناك علاقة وثيقة بين الفيدرالية والتكامل الإقليمي، فكل الحالات التي يمكن الاستنارة بها في هذا المجال تأتي ضمن حالات حدثت في معظمها ضمن حدود إقليمية، والولايات المتحدة والاتحاد السويسري خير مثالين على ذلك. والمهم أن الفيدرالية يمكن اعتبارها استراتيجية فعالة في عملية توحيد مجموعات من الدول الوطنية تتصف بوجود تباين في أشكال حكوماتها، ولهذا فإن جوهر الفيدرالية يعتمد على عملية توزيع القوة السياسية بين مؤسسات مركزية وأخرى محلية، كما وتهدف الفيدرالية إلى توحيد مجموعة من الدول الوطنية القائمة أصلاً لتخلق منها أمة كبيرة واحدة، وذلك بوساطة إجراءات دستورية رسمية وسيلتها في ذلك التزام سياسي جماعي من الأطراف المعنية جميعها. كما يعتبر أنصار المنهج الفيدرالي أنه يحقق هدفين، أولهما: يضمن إنشاء مؤسسات ذات كفاءة عالية في القيام بالأنشطة وحل النزاعات، وثانيهما: يضمن قدراً عالياً من الديمقراطية من خلال التركيز على اللامركزية في صنع القرار وإعطاء الحكومات المحلية مساحة أكبر من الاستقلالية[1].

---

(1)غرايبة، مرجع سابق، ص182.

2) الاتصالات الحديثة

تتفق هذه المدرسة مع الفيدرالية في التركيز على الإرادة السياسية في تحقيق عملية التكامل، وهذا المنهج يدين بظهوره للمفكر الأمريكي دويتش ونظريته في الاتصال، حيث يرى أن التكامل الدولي نتيجة الاتصال بين الوحدات السياسية يحقق نوعاً من المصالح المتبادلة، والتفاعلات التي تخلق التكامل يمكن التعرف إليها من خلال حجم التبادل التجاري، وهذه التفاعلات سوف تؤدي إلى خلق تجمع تكاملي دولي، تتوقف قدرته على الدوام والاستمرارية على مدى رغبة وقدرة كل وحدة سياسية من هذه الوحدات بتطوير مستوى معين من التفاعلات والاتصالات، خصوصاً تلك التفاعلات التي تعود بالفائدة على كل وحدة من هذه الوحدات أو على الأقل توقعات بمردود إيجابي سوف يعود على كل وحدة من هذه الوحدات، ورغم أن التفاعلية ترى في الإرادة السياسية شرطاً لحدوث التكامل، إلا أنها لا ترى بضرورة وصول هذا التكامل لدرجة الاندماج السياسي[1].

3) الوظيفية

وترتكز هذه النظرية على افتراض رئيس مضمونه أن الطريقة المثلى لحل مشكلات السلم والأمن الدوليين ، إنما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فالنظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولد أساساً عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول ، ومن ثم فإن التصدي لحل هذه الصراعات والتغلب عليها لا يكون ممكناً بغير تهيئة الظروف كافة التي تشجع الدول على التعاون في كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة[2].

ويركز دعاة النظرية الوظيفية، وباعتقادهم القوي في المزايا الإيجابية لهذه المؤسسات الدولية على تحقيق السلم الدولي، على الأسلوب التدريجي في تحقيق هذا الهدف، باعتباره أقدر على كفالة تلك المزايا، كما أنه أقوى في إقناع الدول بفائدة هذه

---

(1)غرايبة، مرجع سابق، ص 184.

(2) مقلد، إسماعيل صبري، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت،1979 ص369.

العملية الاندماجية، ويبني الأسلوب التدريجي على المنطق الذي يقول أنه يجب تـــوفير الإمكانات كافة اللازمة لتحقيق الاندماج الدولي، أو على الأقل التعاون الدولي في قطاع معين ثم الانتقال إلى قطاع آخر هو أجدى بكثير من تشتيت الجهود الدولية وبعثرتها في اتجاهات متفرقة[1].

4) الوظيفية المحدثة

برزت في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضـــي كـــرد فعـــل لوجهة نظر المدرسة الوظيفية، حيث إن تحقيق التكامل بدرجة كبيرة عن طريق التفاعل والتداخل بين متغيرات سياسية مثل النخب والقيادات السياسية والجماعـــات المـــصلحية والأحزاب السياسية والحكومات والمؤسسات السياسية والأجهزة والمنظمات الدوليـــة، التي قد تمارس ضغوطاً ملحوظة لتحقيق ودفع عملية التكامل وتحقــق مـــصالحها فـــي الوقت نفسه، فالتكامل بالنسبة لهذه المدرسة عبارة عن عملية يتم في إطارها قناعة نخب سياسية لدول مختلفة بتغيير ولائهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية تجاه كيان جديد تملـــك أو تطالب مؤسساته بسلطات ملزمة تعلو سلطات الدول الأعضاء في هذا الكيان ، وعليه فإن النتيجة الحتمية لعملية التكامل السياسي هي بروز جماعة أو كيان سياســـي جديـــد يتمتع بسلطات فوق قومية ملزمة للدول الأعضاء .

وقد خلص أرنست هاس (**Hass**) إلى فرضية مفادها أن عملية إيجاد أو إنـــشاء مؤسسات فوق قومية لغرض حل المشكلات التقنية المعقدة سيؤدي تدريجياً إلـــى قيـــام النخب السياسية والعديد من جماعات الضغط بدعم كل محاولات التكامل المماثلة، وذلك لأنهم رأوا أو لمسوا أن مكاسب ذات قيمة قد تحقق لهـــم، إذا إن التكامـــل كمـــا تـــراه الوظيفية المحدثة هو عملية تعلم[2].

---

(1) مقلد، مرجع سابق، ص369.

(2)غرايبة، مرجع سابق، ص193.

7.1 الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الأدبيات، لم يعثر على دراسات عربية أو أجنبية تتحدث عن مشروع الوحدة السياسية الخليجية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الدراسات والكتب التي تتحدث عن التكامل الاقتصادي الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحوٍ عام، وتضمنت في محتواها الحديث عن التعاون الخليجي في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، دون التركيز على الوحدة الخليجية وإمكانية تحقيقها كمحور أساسي للدراسة.

وباستثناء دراسة متعب جابر الأحمد بعنوان مجلس التعاون الخليجي (حقيقة أم خيال) التي حاولت تقديم نظام فكري وإجرائي للاتحاد الخليجي الفيدرالي، يستطيع الباحث أن يؤكد – وحسب علمه – عدم وجود دراسات سابقة في موضوع هذه الرسالة وخصوصاً فيما يتعلق بربط الاتحاد الفيدرالي الخليجي وإمكانات تحقيقه بالمتغيرات الدولية، مما يضفي الكثير من الأهمية على هذه الدراسة نظراً لقلة المراجع التي تتحدث عن مشروع الفدرالية الخليجية وإمكانية تحقيقها. وخصوصاً أن هذه الدراسة تتناول فترة زمنية حديثة تمتد حتى عام 2005، وهو ما يميز هذه الدراسة عن دراسة متعب جابر الأحمد التي توقفت عند بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولم تشهد المتغيرات المتسارعة والمؤثرة التي شهدها العالم منذ بداية التسعينات وحتى الآن، وفيما يلي استعراض لدراسة متعب جابر الأحمد التي أجريت عام 1990.

فقد هدفت تلك الدراسة إلى معالجة قضية الوحدة الخليجية الفيدرالية أو الاندماجية باعتبارها قضية سياسية اجتماعية ذات طابع خاص، وكمحاولة لوضع النقاط على الحروف بالنسبة لقضية الاتحاد الخليجي، وذلك بعد مرحلة زمنية كافية من تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي كان نقطة في طريق هذه الوحدة بين دول الخليج العربي التي تتكامل جغرافياً وتاريخياً وثقافياً في عدد من القطاعات والجوانب الحيوية من مثل الجانب الجغرافي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي وحتى التركيبة السكانية والعادات والتقاليد، فضلاً عن الانتماء الكامل للأمة العربية والدين الإسلامي الحنيف. كما هدفت

الدراسة إلى وضع تصورات لكيفية الوحدة الخليجية ونوعية هذه الوحدة من حيث كونها وحدة فيدرالية، أو اندماجية أو غير ذلك من أنواع الاتحادات المعروفة.

وخلصت دراسة الأحمد إلى أن مسألة تحقيق التعاون الخليجي لم يكتنفها صعوبات أساسية سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي وذلك للتشابه الكبير بين أنظمة دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونتيجة للنهج الواقعي والمتزن الذي سلكه قادة هذه المنطقة في أثناء سعيهم لتحقيق إطار وحدوي يجمع ما بين دولهم.

وفي ظل التوجه العربي العام باتجاه معاكس للوحدة، وتكريس الوضع القائم للدول العربية عن طريق التركيز على الحدود والنظم السياسية والاقتصادية المختلفة، فإن دول الخليج العربية تمثل توجهاً أكثر واقعية نحو الوحدة التي تنطلق من اعتبارات الأمن المشترك والمصالح الاقتصادية المشتركة، حيث يمكن النظر إلى مجلس التعاون الخليجي كمثال يحتذى به على مستوى العلاقات العربية، وخصوصاً فيما يتعلق بعامل الأمن والبقاء الذي كان من أهم أسباب قيام المجلس، ويأتي بعده في الأهمية العامل الاقتصادي، ومع تركيز المجلس على عامل الأمن فقط، فإننا سندخل في بداية تجربة وحدوية عربية فاشلة، فالمجلس في هذه الحالة سوف ينتهي مع نهاية الأسباب الأمنية التي أدت إلى تأسيسه، أما إذا تمكن من خلق نظام اقتصادي متكامل قائم على المصالح المشتركة للمواطن الخليجي، ففي هذه الحالة يضمن استمراريته عن طريق تمسك المواطنين به، لأن من أهم أسباب فشل التجارب الوحدوية العربية قيامها على مبادرات فردية شخصية تزول بزوال أصحابها.

الفصل الثاني

الوحدة الفدرالية: مدخل نظري

شهد العالم خلال القرنين الماضين تزايداً في التوجه نحو الوحدة من قبل العديد من دول العالم، مما أفرز مجموعة من القوى العالمية التي كان لها الدور المحوري في معظم التغيرات العالمية الكبيرة، من مثل الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد اليوغسلافي، وغيرها.

ويوجد عدة أنواع من الاتحادات، تختلف فيها درجة الرابطة التي تربط بين الدول الأعضاء فيها ومدى قوتها حسب الحاجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدعو إلى إنشاء الاتحاد، هذه الحاجة هي التي ترسم أهداف الاتحاد وخططه وطرق تنفيذها. ولكل نوع من أنواع الاتحاد مزاياه وعيوبه والنتائج التي تترتب على قيامه، فقد يؤدي هذا الاتحاد إلى فناء الشخصية الدولية للدول الأعضاء فيه واندماجها جميعاً في دولة واحدة، ينظم العلاقة بين ولاياتها وبين نظامها الأساسي القانون العام الداخلي، كما هو الأمر في صورة الدولة الفيدرالية، وقد تحتفظ الدول الأعضاء في الاتحاد بشخصيتها الدولية وسيادتها الداخلية على درجة متفاوتة حسب وثيقة الاتحاد، ويكفل لهذه الدول الوسائل والطرق التي تضمن لها تنسيق جهودها وتوجيهها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية طبقاً للأهداف التي قام الاتحاد لتحقيقها كما هو الحال في الاتحاد الاستقلالي (الكونفدرالي) [1].

ومن أنواع الاتحادات الأخرى الاتحاد الشخصي الذي يعتبر من أضعف أنواع الاتحادات ويقوم على أساس وحدة رئيس الدولة، وينشأ حينما تتفق دولتان أو أكثر على اختيار شخص واحد ليكون رئيساً لكل دول الاتحاد، وتحتفظ كل دولة من الدول الداخلة

(1) حسين، محمد بكر، **الاتحاد الفدرالي بين النظرية والتطبيق**، (د.ن)، القاهرة، 1977، ص ص1-2.

في الاتحاد الشخصي بشخصيتها على المستوى الداخلي والخــارجي، بمعنــى إن هــذا الاتحاد لا ينشأ دولة جديدة، كما أنه اتحاد مؤقت ينتهي عندما تختلف شخــصية رئــيس الدولة. وهناك الاتحاد الحقيقي الذي يؤدي إلى قيام شخصية دولية جديــدة تمثــل دول الاتحاد في الخارج، بينما تحتفظ الدول الداخلة في هذا الاتحــاد بشخــصيتها الداخليــة وبدستورها وسلطاتها الداخلية، كما يكون للاتحاد رئيس واحد ولا يكون بقــاء الاتحــاد مرتبطاً بشخص رئيس الدولة [1].

وسنركز هنا على النظام الفدرالي، حيث أثبت هذا النظام نجاحه الكبير في العديد من الدول المتقدمة، وتعد أقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأميركيــة مــن أقدم العاملين بهذا النظام الذي يجمع تحت لوائه خمسين ولاية تسمى الولايات المتحــدة الأمريكية. والولايات المتحدة من بين 25 دولة تعتبر نفسها فيدرالية أو تعرض بعــض خاصياتها. ويعيش في تلك الدول 40% من سكان البشرية. وإلى جانب أقــدم الــدول الفيدرالية، الولايات المتحدة (1789)، تأتي سويسرا (1848) كنــدا (1867) أســتراليا (1901) وبحسب تقرير للأمم المتحدة حول التطور البشري الذي يرتب 180 دولة نجد أن هنالك أربعة دول فيدرالية بين أفضل ستة دول من حيــث نوعيــة الحيــاة وهــي: أستراليا، كندا، بلجيكا، والولايات المتحدة؛ بعدها بقليل تأتي سويسرا وألمانيا[2].

1.2 مفهوم الوحدة السياسية الفدرالية

تعني الفيدرالية (Federalism) بمدلولها الواسع، ظــاهرة تحــرك الجماعــات الإنسانية المتميزة نحو التجمع، بحركة تقدمية تفــضي إلــى التوفيــق بــين اتجــاهين متناقضين، بين الحرص على ذاتيتها من ناحية وبين السعي إلى تنظيم جماعي يــشملها.

---

(1) ليلة، محمد كامل، **النظم السياسية في الدول والحكومات**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص237.

(2) خليل، عاصم، **الفيدرالية كحل للصراعات العرقية في الشرق الأوسط**، مجلة جسور، العدد (5) السنة الأولــى، 2005.

وهذه الحركة التقدمية تستطيع، بتوفيقها بين هذين المتناقضين، أن تعمل لا على مستوى الدولة حسب، وإنما كذلك في مجال ما بين الدول بل وعلى مستوى التنظيم الدولي، ولقد أثبت التاريخ جدارتها في العمل على مستوى الدولة، وفي مجال ما بين الدول، والآمال معلقة بها في عصرنا كوسيلة إلى مجتمع دولي أكثر تراكباً [1].

وفكرة الفيدرالية باعتبارها، أساساً للحكم عن طريق اتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم أو الدول تتعايش معا دون انفصال و دون وحدة، هي فكرة قديمة للغاية تعود إلى العهد الإغريقي القديم. حيث ظهرت عندئذ دول تجسدت فيها بوضوح هذه الفكرة منها ائتلاف الولايات الإغريقية بإشراف (مجلس الامفكتيويين). و عصبة الايخائية التي كانت عبارة عن مجموعة من المدن الإغريقية المؤتلفة [2]، و اتحاد أثينا و ديليا Athenia & Dillia، و اتحاد المدن اليونانية (Achean League) في (281–146) قبل الميلاد، والحال كذلك في اتحاد المدن و الولايات في الهند القديمة، الذي كان يضم عددا من الولايات المتحدة مثل: Virat، Soptajanah، Panchjananah وعلى أساس فيدرالي، إذ كانت دولة الهند القديمة مزيجاً من الفيدرالية و الإقطاعية. كذلك فكرة الفيدرالية من حيث التطبيق الفعلي عرفها أيضاً التاريخ الإسلامي، إذ إن نظام الحكم الإسلامي لم يكن بعيدا عنها وكذلك الحال بالنسبة لإمبراطورية شارلمان والإمبراطورية الرومانية المقدسة، والاتحادات الإيطالية، واتحاد الهانز (Hanz) للمدن الألمانية الشمالية في العصور الوسطى[3].

---

(1) بدوي، محمد طه، **أصول علوم السياسة: دراسة منهجية**، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص181.

(2)هاملتن، ماوسن، جاي، **الدولة الاتحادية، أسسها و دستورها**، ترجمة جمال محمد أحمد، بيروت، 1959، ص 172–174.

(3) العمري، أحمد سويلم، **دراسات سياسية: أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص15.

غير أن النظام الفيدرالي، بشكله القانوني الحالي، مفهوم حديث، لا يتعدى تاريخه التطبيقي نظام الحكم الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي ظهر إلى الوجود عقب مؤتمر فيلادلفيا عام 1787، و الذي مهد له مؤتمر آنا بوليس سنة 1786 الـــذي عقـــد لبحث الشؤون التجارية بين الولايات الأمريكية [1].

ويرى ديفيد ج. بودنهايمر أن النظام الفدرالي أو الفدرالية هو:" نظـــام توزيـــع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة الناس نفسها وعلـــى الإقليم الجغرافي ذاته" [2].

ويشير أحمد سويلم العمري إلى النظام الاتحادي باعتبـــاره:" إحاطـــة جماعـــات عامة قائمة بذاتها بإطار يحتويها دون أن تختفي هذه الوحدات كشخصيات مـــستقلة، أو امتزاج واندماج مجموعات سياسية مستقلة في بوتقة واحدة دون أن تذوب فيها وتـــضيع معالمها " [3].

أما محمد كامل ليلة، الذي يشير إلى أن الاتحاد الفيدرالي هو عبارة عن: " اتحاد يتكون من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور في شكل اتحاد دائم، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومـــات هـــذه الـــدول وعلى رعاياها[4].

---

(1) هاملتن، مرجع سابق، ص29.

(2) بودنهايمر، ديفيد، الفدرالية والديمقراطية، **أوراق ديمقراطية**، 2005.

(3) العمري، مرجع سابق، ص14.

(4) ليلة، مرجع سابق، ص138.

2.2 نشأة الدولة الفيدرالية وانتهاؤها

الدولة الفيدرالية يمكن أن تنشأ بإحدى طريقتين[1]:

الأولى: تفكك دولة بسيطة موحدة إلى وحدات عدة ذات كيانات دستورية مستقلة، ثم بناءً على الدستور الفيدرالي يتم توحيد هذه الولايات ثانية على أساس آخر و هو الدولة الفيدرالية، و يعتبر كل من الاتحاد السوفيتي سنة 1922 و البرازيل سنة 1891 والأرجنتين سنة 1860 و المكسيك وفق دستور سنة 1857 المعدل سنة 1917 و تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) سنة 1969، من الدول الفيدرالية التي نشأت بهذه الطريقة.

الثانية: انضمام ولايات عدة أو دول مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789 وألمانيا الاتحادية عام 1949 و الاتحاد السويسري عام 1848. واتحاد الإمارات العربية عام 1971.

وتقوم فكرة الفيدرالية على أساس عنصرين متناقضين هما "الاستقلال الذاتي" و"الاتحاد" والترابط بين هذين العنصرين بعلاقتهما المتبادلة والمتعارضة يشكل المفهوم الحقيقي للفيدرالية، التي هي نتاج التوفيق بين رغبتين متعارضتين: تكوين دولة واحدة من ناحية، والمحافظة على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي للأعضاء من ناحية أخرى. غير أن المضمون السياسي لفكرة الفيدرالية هو الذي يلعب دوراً أساسياً في إنشاء ووجود الدولة الفيدرالية، وما القواعد التشريعية المنظمة لها إلا إطار قانوني لهذا المضمون السياسي الذي يعطي الأهمية و المدلول العلمي لفكرة الفيدرالية[2].

أما بالنسبة لانقضاء الاتحاد الفيدرالي، فهناك أسلوبان أيضاً: إما بانفصال الولايات من الاتحاد وتحولها إلى دولة مستقلة نتيجة لحرب أهلية، أو حركة ثورية،

---

(1) الطحاوي، سليمان محمد، **النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة**، القاهرة، 1988، ص117.

(2) العطار، فؤاد، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص195.

وإما أن ينقضي الشكل الاتحادي بتحول الدولة الاتحادية إلى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية لا تتمتع بأي استقلال بعد أن كانت وحدات ذات سيادة داخلية، ومن أمثلة ذلك أندونيسيا التي كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاي المبرمة في نوفمبر 1949 ثم تحولت إلى دولة بسيطة بموجب الدستور الإندونيسي الصادر في 17 أغسطس عام 1951 [(1)].

3.2 خصائص الدولة الفيدرالية

أولاً: مظهر الاتحاد في الدولة الفيدرالية: إن فكرة "الاتحاد" تعتبر الأساس الأول الذي ترتكز عليه الدولة الفيدرالية، والغاية التي ترمي إليها الولايات أو الدول عندما تأخذ بفكرة الفيدرالية لبناء الدولة الجديدة. وتظهر هذه الفكرة بوضوح في كيان النظام الفيدرالي، و لاسيما في التنظيم القانوني والسياسي في شكل – وحدة الشعب و الجيش والإقليم و الجنسية – و في طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية و حكومات الولايات الأعضاء، و كذلك في السياسة الخارجية للدولة الفيدرالية. وتمارس دولة الاتحاد صلاحياتها عن طريق الهيئات المركزية الثلاث: الهيئة التشريعية الفيدرالية، والهيئة التنفيذية الفيدرالية، والهيئة القضائية الفيدرالية، على أن تبقي على الهيئات الداخلية في كل ولاية لتمارس قدراً من الاختصاصات التي لا تخل بمركزية الحكم الاتحادي، حيث يكون في كل ولاية هيئة تشريعية داخلية، وهيئة تنفيذية داخلية، وهيئة قضائية داخلية، لا تخرج على سلطات الاتحاد السيادية الخارجية والداخلية [(2)].

ثانياً: الاستقلال الذاتي: إن مظهر الاستقلال الذاتي الإقليمي للولايات يبرز المقومات الخاصة والخصائص الذاتية للولايات، ويعمل على إقرارها و تثبيتها، ومن ثم المحافظة عليها و حمايتها و يفرض هذا المظهر و جوده في كلتا الحالتين اللتين تنشأ فيهما الدولة الفيدرالية حالة التكتل و حالة التفكك.

---

(1) مهنا، محمد نصر، **نظرية الدولة والنظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص47.

(2)العوامة، منصور، **الوسيط في النظم السياسية، المجلد الثاني: المبادئ العامة للأنظمة الأساسية والدولة**، عمان، 1995، ص206–207.

ففي حالة تكوين الدولة الفيدرالية عن طريق انضمام دول عدة أو ولايات كانت في الأصل مستقلة عن بعضها، نجد أن كلا منها تدافع عن استقلالها و تهدف إلى أن لا تنال الدولة الجديدة منها إلا القدر الضروري لبنائها و بقائها، وأما مظهر الاستقلال الذاتي في حالة إنشاء الدولة الفيدرالية عن طريق تفكك دولة موحدة إلى ولايات فيدرالية، فإن الدولة الموحدة ما كانت لترضى بالتفكك إلا استجابة لرغبة سكان تلك الولايات في الاستقلال الذاتي و الابتعاد عن نظام المركزية، وبالتالي فإن هذه الولايات لا تقبل أية سيطرة أو تقيد لاستقلالها إلا بنص قانوني و في الحدود الضرورية للحفاظ على بقاء الدولة الفيدرالية و استمرارها. و الركن الأساسي في هذا الاستقلال، أن تكون للولايات الفيدرالية هيئاتها الدستورية الخاصة بها، بمعنى أن تكون مستقلة عن الهيئات المركزية بحيث لا تستطيع أن تعينها أو تعزلها أو توجهها ما دامت تباشر اختصاصاتها وفقا لهذا الاستقلال. وعلى هذا الأساس تتمتع كل ولاية من الولايات الأعضاء باستقلال دستوري و تنظيم ذاتي. (Auto Organization) [(1)].

فبالنسبة للاستقلال الدستوري فإنه يتجسد في وجود سلطة تأسيسية تقوم بوضع الدستور الإقليمي باستقلال تام دون الحاجة إلى تصديق الحكومة المركزية، أما بالنسبة للتنظيم الذاتي، فإن ما يترتب على هذا الاستقلال الذاتي هو تمتع ولايات الدولة الفيدرالية بسلطات في مجالات مختلفة مثل (التشريع، الإدارة، القضاء) و تباشرها عن طريق هيئاتها الدستورية التشريعية و التنفيذية والقضائية[(2)].

---

(1) بدوي، مرجع سابق، ص78-79.

(2) العواملة، مرجع سابق، ص230

الفصل الثالث

التجارب الوحدوية والتكاملية الخليجية

أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب عن منطقة الخليج العربية قبل نهاية 1971، وبدأت في ذلك الوقت قوى إقليمية ودولية ذات اتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة. كل منها تتهيأ لملء الفراغ المحتمل حدوثه، إلا أن فكرة الاتحاد بين الإمارات سيطرت في النهاية على شيوخ المنطقة، لأن الاتحاد يحقق أغراضاً سياسية واقتصادية بعيدة المدى للمنطقة.. وكان إنشاء اتحاد إمارات الخليج العربية عام 1968 منعطفا تاريخيا لوحدة منطقة الخليج وأسهم الاتحاد في إقناع دول المنطقة بأهمية التعاون فيما بينها، وبعد انسحاب بريطانيا عن المنطقة قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 1971 التي تعتبر نواة لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد يضم الإمارات التي تشترك في العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية.

وقد واجهت منطقة الخليج العربية تحديات كثيرة فرضت نفسها على المنطقة، انعكس أثرها في قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981، الذي انعقدت عليه الآمال لجعل منطقة الخليج وحدة سياسية واقتصادية تحقق طموح شعب الخليج العربي. فمنذ ذلك الحين ودول الخليج العربية تحاول إيجاد تكامل اقتصادي وسياسي واجتماعي أمني يتلاءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وقد تباينت التقويمات حول التقدم الذي أحرزته دول المجلس على طريق التنسيق الرامي إلى قيام تكتل خليجي يضمن لدول المجلس مكانة مرموقة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية والأسواق المفتوحة التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها معظم دول المجلس[1].

وتم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين :

1.3 التجارب الوحدوية والتكاملية قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي

2.3 مجلس التعاون لدول الخليج العربية

---

(1) العسومي، محمد عبد الرحمن، **محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 88، 2005، ص211.

1.3 التجارب الوحدوية والتكاملية قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي

1.1.3 التجارب الوحدوية قبل وحدة الإمارات العربية

شهدت منطقة الخليج في القرن العشرين، وفي النصف الأول من ذلـك القـرن على وجه الخصوص محاولات وحدوية عديدة لم يكتب لها النجاح. ففـي عـام 1909 مثلاً أسهم الزعماء العرب الذين كانوا في ذلك الوقـت فـي "عربـستان" و"البـصرة" و"الكويت " في محادثات ومحاولات سياسية متعددة من أجل إقامة كيان سياسي موحـد لهم، ولكن لم تتحقق أي منجزات سياسية وحدوية، في ذلك الوقت(1).

وفي عام 1914 حاولت بريطانيا وقد اقتربت الحرب العالميـة الأولـى مـن الاشتعال أن تدفع زعماء الخليج في ذلك الوقت إلى تحقيق وحدة أشمل من الوحدة التي حاولوا تحقيقها في عام 1909، فدعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر يضم حكام الخليج فـي ذلك الوقت لمحاولة إقامة تحالف عربي على أ قل تقدير ممكن، ولكـن حكـام الخلـيج رفضوا هذا الحد الأدنى الذي كانت تتحدث عنه بريطانيا.

وفي عام 1920 كانت هناك محاولات أخرى من جانب السعودية لتوحيد الكويت مع السعودية، وتخليصها من الاستعمار البريطاني أيضًا، كما كان يريد لها العراق، من قبل ومن بعد، إلا أن بريطانيا وهي القوة الاستعمارية الضاربة في المنطقة فـي ذلـك الوقت، حالت دون تحقيق الوحدة، إسهاماً في تكريس الإقليمية والقبلية والفرقة العربية. فقد بذلت بريطانيا جهدًا غير عادي خلال النصف الأول من القـرن العـشرين لإبقـاء الكويت مستعمرة بريطانية ذلك أنها كانت تعلم بأن في الكويت ثروة نفطية كبيرة، وهي أولى بهذه الثروة من أي أحد كان. وهذا ما حصل بالفعل، إذ اكتشف في الكويت في عام 1938 أكبر حقل للبترول في ذلك الوقت في منطقة" البرقان"(2).

---

(1) النابلسي، شاكر، **طَلَق الرَّمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخلـيج**، دار الـشروق للنـشر والتوزيع، عمان، 1987، ص7.

(2) أفندي، عطية حسين، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (1946 – 1961)، في، أحمد الرشيدي (محـرر)، **الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية**، الكويـت، دار سعاد الصباح، 1993، ص332.

وفي عام 1939 حمل حزب الإخاء الوطني العراقي، دعوة للوحدة بين العراق والكويت، وكان هذا الحزب قد حمل دعوة الوحدة منذ تأسيسه عام 1930، وتحولت دعوة حزب الإخاء الوطني العراقي إلى الوحدة فأصبحت دعوة قومية على امتداد رقعة العراق والكويت كلها، وتبنتها الصحافة، ثم تبناها العديد من المثقفين العرب في ذلك الوقت. إن أي خطوة سياسية في ذلك الوقت، شبيهة بخطوة الوحدة بين العراق والكويت، كان لابد لها من موافقة بريطانية، قبل نيل استقلال كل منهما، وعندما استمزج الرأي البريطاني في هذا الموضوع، كان القرار البريطاني قراراً سلبياً معارضاً لهذه الخطوة بالطبع..! [1].

وبعد عام 1940 توالت المحاولات الوحدوية بين العراق والكويت وامتدت هذه المحاولات حتى مطلع عام 1960 إلا أن أيًا منها لم تنجح، وحتى عام 1971 وهو عام قيام" الإمارات العربية المتحدة" لم تكن هناك " أية محاولات وحدوية ناجحة. ويرد المؤرخون السبب في ذلك، إلى عوامل سياسية واقتصادية كثيرة، أبرزها الاستعمار الذي كان مسيطرًا على المنطقة في ذلك الوقت، والذي كان يكرس كل جهوده، في سبيل المحافظة على الوضع السياسي والقبلي القائم في ذلك الوقت. أما العامل الاقتصادي فهو ظهور النفط كثروة كبيرة، استطاعت هي بدورها أيضًا أن تكرس الإقليمية والقبلية في منطقة الخليج. فقد أوجد النفط إقليمية في الخليج العربي ليس من السهل تذويبها . فمنذ سنوات طويلة ودول الخليج تفضل أن تبقى كل دولة مستقلة، ولولا الخطر الداهم الخارجي، الذي كان يهدد بعض الدول تهديداً مباشراً، لما قامت الوحدة بين إمارات دولة "الإمارات العربية المتحدة" عام 1971 بعد تردد طويل استمر منذ عام 1968، عندما اجتمعت هذه الإمارات لأول مرة في "دبي" وقدمت مشروعًا للاتحاد أطلقت عليه "إمارة الساحل العربي المتحدة "ثم تطور هذا المشروع الاتحادي إلى أن أصبح يضم سبع إمارات، أطلق عليها "الإمارات العربية المتحدة"[2].

---

(1) الصباح، ميمونة خليفة، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، الكويت، 1998، ص 247 – 248.

(2) النجار، مصطفى، **دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر**، معهد البحوث العربية، 1978، ص14.

وقبل تناول تجربة الإمارات العربية المتحدة كأحد أهم نماذج الوحدة الخليجية يجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية السبعينيات بدأ الخليج في التفكير بمواكبة التنمية الحديثة التي أصابت العالم سياسياً واقتصادياً، فوجد الخليجيون أنفسهم محاصرين بعدة أسئلة أو ملفات بعد استقلال دويلات الخليج، منها:

1) هل يتحدون ويشكلون دولة الاتحاد الفيدرالي؟ (ملف الوحدة).
2) ما نوع المنهج السياسي الذي ستتبعه هذه الدولة الجديدة؟ (الملف السياسي).
3) ما مدى إمكانية هذه الدول في حماية نفسها؟ (الملف الأمني).
4) ما إمكانات هذه الدول في إدارة مواردها البشرية والطبيعية (الملف الاقتصادي) [1].

2.1.3 التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة

أدت الأحداث في الجنوب العربي، التي أثمرت عن استقلال ما كان يعرف بإمارات الجنوب العربي وتشكيل جمهورية اليمن، إلى تغيرات كبيرة في منطقة الخليج العربي. حيث تم في عام 1967 إعلان الحكومة البريطانية اعتزامها بالانسحاب نهائياً من مستعمرة عدن والمحميات بعد احتلال دام 130 عاماً. وهو ما كان له أثر مباشر في الخليج العربي وخاصة لدى إمارات (البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القويين ورأس الخيمة والفجيرة)، والتي كانت تربطها ببريطانيا معاهدات حماية أو صداقة خاصة [2].

كما أثمرت التغييرات المتسارعة عن إعلان الحكومة البريطانية بعزمها على الانسحاب من الخليج العربي في نهاية عام 1971، وهو ما دفع شيوخ إمارات الخليج العربي إلى التفكير في مستقبلهم ومستقبل شعوبهم [3]. وهنا بدأ التفكير جدياً بتحقيق

---

(1) آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص19.

(2) حسين، مرجع سابق، ص607.

(3) رأفت، وحيد، **دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج**، القاهرة، 1971، ص1-2.

تقارب سياسي معين فيما بينهم لملء الفراغ البريطاني بالنظر لما للمنطقة من أهمية استراتيجية وللمحافظة على مصالح إماراتهم[1].

وفي ظل وجود أخطار تحيط بهم من قبل إيران، التي كانت تدعي بحقها في السيادة على البحرين ورغبتها في التوسع في الشاطئ العربي، والذي أكدته عام 1971 بالاستيلاء على ثلاثة جزر عربية، أبو موسى التي كانت تتبع الشارقة، وطنب السفلى والعليا واللتين كانتا تتبعان رأس الخيمة[2].

ونتيجة لهذا، أدرك حكام الإمارات العربية ومشايخها أن تقوية العلاقات بينهم والتعاون فيما بينهم أمر لا مفر منه، ففي 18 فبراير من عام 1968 أفضى اللقاء بين الشيخ زايد والشيخ راشد إلى إعلان الاتحاد بين إمارتي أبو ظبي ودبي[3].

وبناء على ذلك، أخذت كل من دبي وأبو ظبي زمام المبادرة لإعلان اتحاد فدرالي فيما بينهما في 19 فبراير من عام 1968، وقد وجهت دعوة إلى كل من حكام الإمارات الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه [4].

وقد أثمرت هذه المبادرة إلى انعقاد مؤتمر حكام الإمارات التسع في دبي في الفترة من 25–27 فبراير سنة 1968 في دبي، الذي أسفر عن صدور بيان مشترك بإنشاء اتحاد مركزي باسم (اتحاد الإمارات العربية) وكان يضم (قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي والشارقة وعمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة)، وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة به في 27 فبراير سنة 1968[5].

وفي إطار ذلك وجهت الدعوة لبقية الإمارات الخليجية الذين اجتمعوا في مدينة دبي في 25 فبراير من عام 1968، وأعلنوا قيام اتحاد الإمارات العربي بين إماراتهم التسع، تحقيقاً لآمال شعوب المنطقة بكاملها، وتوفير الدفاع الجماعي لها [6].

---

(1) سرحال، أحمد، **النظم السياسية والدستورية**، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص338.

(2) حسين، مرجع سابق، ص608.

(3) العواملة، مرجع سابق، ص253.

(4) رأفت، مرجع سابق، ص6.

(5) حسين، مرجع سابق، 609.

(6) سرحال، مرجع سابق، ص335.

وقد نصت الاتفاقية على أن الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينهما في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها ورخائها، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها، ووضع نظام لتسوية الخلافات بينها، وتوحيد سياستها الخارجية، وتنظيم الدفاع المشترك الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة [1].

إلا أن اتفاقية دبي قد تعرضت للعديد من الصعوبات وهي موضع التنفيذ، ومن مجمل هذه الصعوبات ما يتعلق بمسألة المساواة بين الإمارات على مستوى التصويت في المجلس الأعلى دون الأخذ بنظر الاعتبار الإمكانات الاقتصادية والبشرية لكل إمارة، بالإضافة إلى الخلاف حول مقر الاتحاد. وهو ما أدى بالفعل إلى انسحاب كل من قطر والبحرين من الاتحاد في عام 1971، بمناسبة إعلان كل منهما استقلالهما [2].

وبالرغم من هذه الصعوبات، استمرت الإمارات الأخرى في سعيها للوصول إلى اتحاد فيما بينها، وهو ما تم بالفعل، حيث تم إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر من عام 1971، كاتحاد بين سبع إمارات، بعد إقرار دستور مؤقت للدولة في مؤتمر دبي في يوليو من عام 1971 [3].

وقد حدد الدستور المؤقت المؤسسات الدستورية التي تهيمن على هذا الاتحاد، حيث أخضعت الرئاسة العليا للمجلس الأعلى ورئيسه، بالإضافة إلى مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، وهيأة قضائية يطلق عليها القضاء الاتحادي[4].

وأخيراً يمكن القول إن التجربة الوحدوية الإماراتية تمثل إحدى التجارب المهمة في تحقيق أحد الأهداف العربية وهو الوحدة، وهي تكتسب أهميتها من نواحٍ عدة [5]:

---

(1) حسين، مرجع سابق، ص609.

(2) سرحال، مرجع سابق، ص335.

(3) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، 2004، ص57.

(4) العواملة، مرجع سابق، ص254.

(5) صحيفة البيان الإماراتية، العدد 7609، الجمعة 24 نوفمبر 2000.

أولا: تمت في إطار القيم الثقافية العربية دون تأثر بالقيم والأفكار الغربية، ومن ثم تتسم بكونها تجربة عربية أصلية.

ثانياً: أتت في مرحلة حرجة تواجه الأمة العربية بعد نكسة يونيو عام 1967، ومن ثـم فقد قدمت رداً إيجابياً على أن هدف التوحد العربي، هو هدف عربي شامل .

ثالثاً: أنها أوضحت أن بناء الوحدة يتطلب قدراً من التضحيات التي تتناسب مـع هـذا الهدف الكبير، وأن القدرة على العطاء هي المدخل الملائم لتحقيق هذا الهدف.

رابعاً: أن الأساليب التي اتبعت لبناء دولة الإمارات، وإن كانت قـد أخـذت بالمبـادئ الدستورية المعروفة، إلا أن هذه المبادئ قد اصطبغت بصبغة عربية إماراتية خاصـة، وأخيرا أكدت التجربة أن النوايا الطيبة عندما تتـوافر لهـا الإرادة الـسياسية القويـة والمؤمنة بها تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

ويتطلع العديد من المحللين الاستراتيجيين المهتمين بمجلس التعاون الخليجي إلى نموذج الإمارات العربية المتحدة، كإطار مرجعي مفيد، عندما يتساءلون عن مدى نجاح جهودهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين دول المجلس في مجـال الـدفاع والمجـالات الأخرى، فالبرغم من بعض أوجه القصور في هيكلها الحكومي، فإن هناك حقيقة بارزة لا تحتمل الجدل، وهي أن الإمارات العربية المتحدة هي تجربة الاتحاد الوحيدة الأطول استمراراً والأكثر نجاحاً في مجال الوحدة السياسية والتكامل الدفاعي، علـى مـستوى العالمين العربي والإسلامي في التاريخ الحديث[1].

ويمكن القول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولـة فيدراليـة بـالمعنى التقليدي، وهو ما يثبت أن النظام الفدرالي بما يتمتع به من مرونة صالح للتطبيـق فـي مختلف البيئات حتى في البيئات التي يغلب عليها الطابع القبلي على النحو الـسائد فـي إمارات الخليج العربي. وعليه، فإن قيام اتحاد إمارات الخليج العربي هو خطوة مهمـة على الطريق، فكلما تجزأت الكيانات، كلما كانت الوحدة صعبة، وكل اتحاد هو خطـوة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وينبغي أن يتكاتف الجميع في سبيل استمراره ونموه.

---

(1) أنتوني، جون ديول، **تعزيز الدفاع الخليجي**، في كتاب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على مشارف القرن الحادي والعشرين، إعداد جمال السويدي، 1999، ص202.

2.3 مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتكامل الاقتصادي والسياسي الخليجي

لم تكن نشأة مجلس التعاون الخليجي وليدة اللحظة وإنما سبقتها أفكار وجهود كثيرة من قبل بعض دول الخليج الست، أبرزها جهود أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في أثناء مؤتمر القمة العربي في عمان عام 1980، حيث قام الأمير باطلاع قادة دول الخليج العربية على الأفكار الكويتية حول قيام وحدة خليجية، وفي اجتماع عُقد في أواخر ذلك العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج العربية، وتم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الست، ومن هذا المنطلق عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعين أحدهما بمدينة الرياض في 4 فبراير 1981، والثاني في مسقط في 9-10 مارس من العام نفسه، حيث تم الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون وعلى النظام الأساسي له، وفي 25 مايو 1981 عُقد المؤتمر الأول لقمة مجلس التعاون الخليجي في مدينة أبو ظبي [1].

1.2.3 فكرة إنشاء المجلس وخطوات تحقيقها

منذ استقلالها عن السيطرة البريطانية، كانت دول الخليج تعج بالرغبة في توحيد كل ما يهدف إلى تقوية مصالحها والتقاء إرادتها، فقد بدأ الشيخ جابر الأحمد في مايو عام 1976 (وكان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء) بالدعوة إلى " إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والاعتماد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستعدادها"، فكانت دعوته البذرة التي أثمرت في سرعة التحرك إلى العمل في تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي[2]. وبدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي

---

(1)الأسطل، كمال محمد ، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 33، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص ص13-14.

(2) بشارة، عبد الله، **مجلس التعاون الخليجي: أهدافه، ظروفه، نشأته، ومستقبله، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي**، 18-20 أبريل 1982، جامعة الكويت، 1982، ص60.

في مؤتمر القمة الخليجية، الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف عام 1981، حيث تم الاتفاق مبدئياً على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست.

وبعد سلسة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4 فبراير 1981، ووقعوا في ختام أعمال ذلك المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة الإقليمية، من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابه أساسها العقيدة الإسلامية، ووحدة تراث هذه الدول، وتماثل تكوينها السياسي، والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. كما أكد البيان رغبة هذه الدول في تعميق التعاون، وتطوير التنسيق بينها في مختلف المجالات. وكذلك أوضح البيان أن إنشاء مجلس التعاون جاء تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية.(1)

وفي الفترة من 25-26 مايو 1981 عقد في أبو ظبي مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست ، ويعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتم في هذا الاجتماع التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون، مما يشكل بداية قانونيه للمجلس، كما تم اختيار أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" كما تم تشكيل هيئة تسوية المنازعات، والنظام الداخلي للمجلس. كما وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض في الفترة من10-11 نوفمبر 1981 (2).

ومن جانب آخر، رحبت أغلب الدول العربية والأجنبية بقيام المجلس، فضلاً عن القبول الشعبي الذي لقيته هذه المبادرة، من داخل دول المجلس نفسها.

---

(1) رجب، يحيى، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية- دراسة قانونية- سياسية- اقتصادية**، ط 2، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص66.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي عشرون عاماً من الانجازات** ، الرياض، 2002، ص12.

إن النشأة التاريخية للمجلس في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وعسكرياً خاصة بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية، وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، واستمرار النظام الجديد في إيران باحتلال جزر الإمارات الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، ثم نشوب الحرب العراقية – الإيرانية واستمرارها لمدة ثماني سنوات، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، وعلى الرغم من أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون (أبو ظبي 25–26 مايو 1981) لم يتحدث عن الأمن بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي"[(1)].

العضوية:

تنص المادة (5) من النظام الأساسي للمجلس على: "أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض، في يوم 4 فبراير 1981". وقد أثار قصر العضوية على هذه الدول الست تحديداً، تساؤلات في بداية تأسيس المجلس، أهمها: هل يعتبر المجلس المكون من هذه الدول الست فقط تكتلاً سياسياً أو عسكرياً خاص بها؟، لذلك أكد كل رؤساء مجلس التعاون، والأمين العام في مناسبات عديدة، أن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، وليس موجهاً ضد أحد، وإنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج، وتوثيق عُرى التعاون بين أعضائه[(2)].

---

(1) المهيري، سعيد حارب، **مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1999، ص10.

(2) مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، **النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الرياض ص4.

2.2.3 التطور الهيكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم تكن دول الخليج العربية بعيدة عن موجة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم وبخاصة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة منظومة قيم المشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن الديمقراطية والشورى المعمول بها في دول المجلس ليست مستوردة من النظام الغربي وإنما هي نابعة من البيئة الخليجية ذاتها، حيث إن الديمقراطية الليبرالية الغربية نشأت في بيئة غربية تختلف عن تلك التي نشأت فيها الشورى والديمقراطية في دول الخليج العربية[1].

وانطلاقًا من هذا التفرد وتلك الخصوصية للديمقراطية الخليجية ورغبة من منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواكبة التطورات الديمقراطية في العالم أنشأت ما يسمى "بالهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، كهيئة تابعة للمجلس وذلك بناء على اقتراح أمير دولة الكويت عام 1984م، وإعادة الاقتراح مرة أخرى في عام 1989م في أثناء قمة المجلس في مسقط، إلا أن الغزو العراقي للكويت وما تلاه من أحداث وتطورات في منطقة الخليج العربي قد أجل النظر في الاقتراح ثماني سنوات كاملة، حيث أعاد جابر الأحمد الصباح التقدم باقتراحه في القمة السابعة عشرة بالدوحة في عام 1996م وتمت الموافقة عليه في القمة التالية مباشرة في الكويت عام 1997م.

وفقاً للنظام الأساسي لها، تشكلت الهيئة من ثلاثين عضواً من مواطني دول مجلس التعاون، حيث تقوم كل دولة بتعيين 5 أعضاء من مواطنيها. ومدة العضوية ثلاث سنوات [2].

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 14.

(2) المرجع السابق، ص 15.

2. القمة التشاورية النصف سنوية:

استحدث مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلية جديدة وهي القمة التشاورية النصف سنوية وتضم رؤساء دول مجلس التعاون، وذلك حرصاً منه على التفاعل مع المستجدات الإقليمية والدولية، وقد انعقدت القمة الأولى في مايو 1999م في جدة بناء على توصية القمة الخليجية التاسعة عشرة في أبو ظبي في ديسمبر 1998م، التي دعت إلى عقد اجتماع تشاوري في منتصف كل عام دون أن يأخذ الصفة الرسمية أو القيود البروتوكولية فلا مراسم ولا قواعد بروتوكولات مثل الاستقبالات الرسمية وعزف الأناشيد الوطنية واستعراض حرس الشرف وغيرها. كما شهدت العاصمة العُمانية مسقط يوم التاسع والعشرين من إبريل 2000م أعمال القمة الخليجية التشاورية الثانية، والتي أتاحت الفرصة لالتقاء القادة الخليجيين لتبادل الآراء وفقاً للمصالح المشتركة وإعطاء التوجيهات للتحرك لمواكبة المستجدات وتطوير أسلوب العمل، وتعد هذه هي القمة الثانية من نوعها التي تعقد على هذا النحو منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981م(1).

وقد انعقدت هذه القمم التشاورية في ظل ظروف بالغة الدقة، وفي فترة اتسمت بالتحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم مع اقتراب الألفية الثالثة ومناخ العولمة الجديد الذي أصبح تطبيقه أمراً واقعاً وأصبحت مسألة الاندماج فيه قضية حتمية. ولذلك جاءت القمم متحررة من كل هذه القيود، في وقت تنامت فيه طموحات جعل هذا النوع من اجتماعات القمة بمنزلة آلية جديدة أكثر كفاءة وأكثر مرونة في إكساب عمل المجلس الفعالية بعيداً عن النصوص الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة شرط الإجماع في التصويت على القرارات وجدول الأعمال المسبق، وتحررت القمم كذلك من الالتزام بإصدار بيان ختامي، فقد

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ص 17-19.

رُئي عدم الالتزام بجدول أعمال مسبق وجعله مفتوحاً لضمان طرح كل ما يجب طرحه من قضايا خلافية أو استثنائية أو ما يمكن تسميته (بالقضايا الحرجة) التي عادة ما تغيب عن جداول أعمال مؤتمرات القمة العادية(1).

3.2.3 الأهداف الأساسية لمجلس التعاون

قام مجلس التعاون الخليجي في ظروف إقليمية شديدة الحساسية، فقد اختفى من المنطقة أقوى نظام حليف للغرب، وقامت الثورة الإيرانية لتهدد الأنظمة القائمة في منطقة الخليج العربي من خلال السعي إلى تصدير النموذج الثوري إلى الدول المجاورة. في الوقت ذاته اندلعت الحرب بين أكبر جارتين محيطتين بدول المجلس، كما أن اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان قد أضاف عاملاً جديداً من عوامل التوتر في المنطقة، حيث كان ذلك يمثل إحدى النقاط الساخنة في الحرب الباردة، وكان النظام القائم في اليمن الجنوبي يشكل أيضاً أحد الهواجس لدى دول المجلس(2).

وتتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يأتي:

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في الميادين جميعها وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع انظمه متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، والإعلامية.

---

(1)الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ص17 – 19.

(2) المسكري، سيف بن هاشل، **أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسيرته**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1999، ص43.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علميه مشتركة[1].

ومن التدقيق في هذه الأهداف يلاحظ أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة على نحو واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية، حيث لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية أو الأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي، وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسياً، حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على أنهم يؤكدون: " أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها [2].

إلا أن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة بأي دور أمني تفرضه التطورات، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار اتفاقيات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في إطار الصراع العالمي. أو مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأمريكي أحد أهدافها الرئيسة، والواقع أن الولايات المتحدة قد أبدت من جانبها حرصاً واهتماماً على أداء هذا الدور طوال فترة رئاسة رونالد ريجان (1980-1988) الأمر الذي مكن النظم الخليجية من حماية أمنها على المستويين الداخلي والخارجي [3].

رغم أن المجلس جاء بمؤسسات شبه متكاملة (المجلس الأعلى- المجلس الوزاري- اللجان الوزارية- الأمانة العامة- هيئة تسوية المنازعات "التي لم ترى

---

(1) ماهر عاهد ست أبوها ، **مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1989، ص24.

(2) البستكي، نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2003، ص91.

(3) المرجع السابق، ص91.

النور") استمرت هذه المؤسسات جميعها في أداء أعمالها الدورية ولم تتوقف، فإن غياب الأهداف المشتركة جعل هذه الآلية غير قادرة على تحقيق تقدم يصل إلى الطموحات المتوخاة من المجلس، وقد كان المجلس خلال العقد الأول من إنشائه يركز على معالجة واحتواء الحرب العراقية– الإيرانية ومواجهة مخاطر الثورة الإيرانية، وكان هذا بحد ذاته أول تحد يواجه المجلس[1].

وجاء التحدي الثاني خلال الفترة التي أعقبت توقف الحرب العراقية – الإيرانية (1988–1990)، وكان هذا التحدي يتطلب من المجلس أن يسير على ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة، هي[2]:

الأول: إيجاد قاعد ثابتة للأمن والاستقرار في المنطقة والتعامل مع الدولتين الجارتين، العراق وإيران.

الثاني: تعميق التعاون " الاقتصادي والاجتماعي والأمني العسكري" بين الدول الأعضاء في المجلس.

الثالث: التفاعل مع المتغيرات العالمية السريعة في ذلك الوقت.

ويشير المحللون إلى وجود مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وأهم هذه الأسباب ما يأتي:

1– أسباب اقتصادية: يشير عبدالله بشارة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون أن أحد الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية نتيجة لانتقال السيادة الوطنية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين التي اكتملت في السبعينيات، فلقد جاء النظام الاقتصادي الجديد تعبيراً عن هذه التغيرات وهو النظام الذي يرتب العلاقات بين الشمال والجنوب ويجعلها متشابكة ومتكاملة ومتجاورة بدلاً من كونها معتمدة على حساب الشمال وحده. ولقد جاءت هذه

---

(1) المسكري، أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسيرته، مرجع سابق، ص44.

(2) المرجع السابق، ص43–44.

التغيرات بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج إليه الجميع لا يمكنه أن يحـــافظ علـــى هـــذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد طالب هؤلاء الآخرون المنطقة أن تأخذ في الحـــسبان حاجتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى استنزاف ليس نفطهـــا فقط وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيـــرات كلهـــا أدت إلـــى ترابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعهما معاً [1].

إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشكلات التنميـــة، والقـــوى العاملـــة، والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد، والتركيب السياسي والاجتماعي سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادهـــا علـــى النفط وتنويع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعيـــة كبيـــرة تـــؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة[2].

2- أسباب سياســية: تبلورت الأسباب السياسية في أمـــرين رئيـــسين، الأول خـــاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظامـــاً طموحـــاً توسعياً مُصدِراً لأيدلوجية خطرة على حفز الشعور الثوري وبصورة عنصرية تـــسبب الخلخلة في التوازن والتعايش [3].

في هذا السياق أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجـــة لـــدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتـــوتر وعـــدم اســـتقرار لجيرانها، فمنذ وصول الزعيم الإيراني آية الله الخميني في أول فبرايـــر عـــام 1979، وسياسات منطقة الخليج باتت مضطربة، حيث ارتكزت السياسية الإيرانية تجـــاه هـــذه المنطقة على مبدأ تصدير الثورة من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة فيها، كما عملت إيران على التشكيك في استقلال دول المنطقة وأعلن وزير الخارجية الإيراني في 20 فبرايـــر

(1)بشارة، عبد الله، **تجربة مجلس التعاون الخليجي.. خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية ؟**، سلسلة الحوارات العربية (5)، منتدى الفكر العربي، عمان، 1985، ص31.

(2) العسومي، مرجع سابق، ص211.

(3) بشارة، عبد الله، **مجلس التعاون: الحلقة القاتلة**، صحيفة السياسة الكويتية 2002/1/5.

1980 أن أراضي دول الخليج تاريخياً هي جزء من الأراضي الإيرانية، وتــلا ذلــك تصريح أخر من مسؤول إيراني يطالب فيه بدولة البحرين، وتبع تلك التصريحات قيــام بعض الجهات التابعة لإيران ببعض الأعمال التخريبية في دول الخليج الــست، فــضلاً عن مساندة الجمهورية الإسلامية لبعض الحركات المنشقة في المنطقة [1].

وإلى جانب الثورة الإيرانية كانت الحرب العراقية سبباً آخر في قيــام مجلــس التعاون الخليجي، لا سيما أن دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من احتمــال امتداد الحرب إلى أراضيها [2]، فضلاً عن أن تلك الحرب – كما يرى البعض – كانت حرباً للتغيير " الوضع السائد " سياسياً وجغرافياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي لــم يكــن للمنطقة أن تقبله خاصة أن التركيبة السياسية والجغرافية القائمة آنذاك قد أثبتت منطقها وجدواها، وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ليس تدمير المنطقة وحدها إنما تــدمير رموزها وقيمها، وهي قيمة عالمية للكل مصلحة في الحفاظ عليها، وقد كانت الرســالة الواضحة من هذه الحرب هو أن على دول الخليج أن تفكر وتتصرف بطريقــة غيــر تقليدية إذا أرادت أو تواجه عملية تغيير الوضع القائم، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية [3].

3. أسباب استراتيجية وأمنية:

لم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعاون فــي المجال العسكري بين الدول الأعضاء، ويرجع ذلك لرغبة هذه الدول في عدم وصــف مجلس التعاون بأنه تحالف عسكري موجه ضد دول الجوار، وخاصــة إيــران التــي اعترضت على المجلس واعتبرته تكتلاً استراتيجياً – أمنياً يهــدف إلــى عزلهــا عــن المنطقة.

---

(1) المري، علي بن صميخ ، **مجلس التعاون الخليجي.. أزمات الحاضر وتحــديات المــستقبل**، مكتبــة مــدبولي، القاهرة، 2003، ص2.

(2) مرهون، عبد الجليل، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص112.

(3) بشارة، مرجع سابق ، ص32.

ورغم أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، إلا أن الهـاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إمعانا منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجمـاعي لهـذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ على أمـن الخلـيج وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[1].

وهذا ما أكده وزير النفط الإماراتي (آنذاك) مانع العتيبة، من أن مسألة تحـسين النظام الدفاعي وإجراءات الأمن الداخلي تحتلان أعلى مرتبتين بين سلم أولويات عمـل المجلس[2].

وفي سبيل ذلك أقر المجلس في قمته الأولى في مايو 1981م مبـدأين أساسـين لتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه، الأول: ويؤكد أن العدوان على أي دولة عـضو فـي المجلس يعتبر عدواناً عليها جميعاً، ويُلزم الدول الأعضاء جميعها بالتضامن مع الدولـة المعتدى عليها. ويقوم المبدأ الثاني: على تحقيق الأمن الذاتي الجماعي، ويعني ذلـك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عـاتق الـدول الأعـضاء دون غيرها، ورفض التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وعدم منحها قواعد أو تـسهيلات عسكرية في دول المجلس[3].

وكان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع العراقية بالسيطرة علـى المنطقة ومد نفوذه إلى النظام الإقليمي العربي، والإحساس بالخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في الـسيطرة والهيمنة على دول المنطقة، فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافسه مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة وثرواتها، وبالتحديد الطاقة النفطية،

---

(1) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 55.

(2)التقرير الاستراتيجي العربي للعام 1987، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1988. ص290.

(3) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 252.

كانت مجمل تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما رأى فيه بعض المحللين رؤية سليمة وصحية من قبل دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي أو المركب، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى بالمنطقة[1].

ويرى عبد الله بشارة أن المجلس قام استناداً إلى "ثلاث حقائق مبسطة" هي[2]:

الحقيقة الأولى: أنه ليس هناك من "دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً وطنياً وقُطرياً وحتى إقليمياً بمعزل عن الأمن القومي العربي".

الحقيقة الثانية: أن قضايا التنمية، أطروحة إقليمية وحدوية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق.. وبالتالي فإن قضايا التنمية في الوطن العربي، قضايا إقليمية، لا قطرية، فيها التكامل، وفيها التنسيق والتنوع.

الحقيقة الثالثة: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر. وفي ظل القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توفق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول "لها السمات والخصوصيات التي تجعلها كياناً متكاملاً، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة للم شمل أهل الخليج، وتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين".

---

(1) البستكي، مرجع سابق، ص 81 وما بعدها.

(2)بشارة، عبد الله يعقوب، **التعاون الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية**، في: فهد الفانك، (محرر)، الدولة القُطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988، ص90-91 .

الفصل الرابع

الوحدة الفدرالية الخليجية بين الدوافع والمعوقات

إن الظروف الدولية الآنية تحتم على كل أمة أو مجموعة متقاربة من الدول أن تلتف حول نفسها وأن تلتمس ما لديها من الوسائل التي تؤدى إلى زيادة قوتها وتماسكها كي تعتمد على نفسها ذاتيا وتقف في وجه الآخرين من منافسين وطامعين. وخاصة إذا كانت هذه الأمة أو المجموعة من الدول تمتلك ثروة لها قوتها المؤثرة على مسرح الأحداث العالمية وتعتبر ركيزة أساسية ترتكز عليها عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا وهى النفط.

والأقطار العربية الخليجية تربطها وحدة جغرافية واقتصادية واجتماعية وبشرية وتاريخية وحضارية ودينية وتراثية ومصير واحد مشترك، وتعتبر هذه كلها عوامل ومقومات تجعل التعاون أولا والتكامل ثانياً قدراً مشتركا بينها لتكون في النهاية جزءاً متكاملاً يسود فيه الازدهار الاقتصادي والإنساني والرخاء والرفاه. حيث تشكل شعوب دول الخليج العربية جزءاً من قومية تدين بالإسلام وتمتلك تراثاً حضارياً مشتركاً وقيماً وعادات مشتركة تجعل من الوحدة بينها أمراً أكثر احتمالاً وقبولاً. ولا شك في أن دول الخليج العربية المنظمة حالياً في إطار مجلس التعاون الخليجي ونظراً لعوامل كثيرة سلبية وإيجابية داخلية وخارجية، هي في أمس الحاجة إلى اتخاذ خطوات جدية في طريق وحدتها أو اتحادها بالسرعة المعقولة لأن قوتها في وحدتها ولأن استمرار وجودها وبقائها وعلو مكانتها ورهابة جانبها إنما يكون بهذه الوحدة أو بذلك الاتحاد.

وسيناقش هذا الفصل من الدراسة العوامل التي تدفع باتجاه تحقيق الوحدة الخليجية، وكذلك العوامل التي تعيق تحقيق هذه الوحدة، من خلال القسمين الآتين:

1.4 العوامل والمتغيرات الدافعة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

2.4 العوامل والمتغيرات المعيقة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

1.4 العوامل والمتغيرات الدافعة لتحقيق الوحدة الخليجية

تتعدد العوامل والمتغيرات التي تدفع باتجاه ضـــرورة بنـــاء الوحـــدة الخليجيـــة والإسراع في تحقيقها في ظل التطورات الدولية المتسارعة والاتجاه الـــدولي المتنـــامي نحو التكتل والاندماج وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي.

1.1.5 العامل الاستراتيجي

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعـــل التـــي تحكـــم هـــذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عـــادة هـــي انعكـــاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هـــذه العلاقـــة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء علـــى الـــصعيد الإقليمي أو الدولي. لقد استطاعت منطقة الخليج العربي أن تقفز خلال العقـــود الثلاثـــة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية لعوامل عديدة يمكن أن نعزوها بالأساس إلى ثقلهـــا النفطي الجبار والى موقعها الاستراتيجي المتميز، فضلا عن إيقاع الأحداث التي شهدها الإقليم، فمن الثورة الإسلامية في إيران إلى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانـــستان، إلى الإعلان عن مبدأ كارتر، إلى الحرب العراقية ــ الإيرانية إلى حرب الخليج الثانية وأخيراً الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله.

وقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن الماضي، بعـــد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف الـــسيطرة علـــى أجزائه لأغراض شتي بعضها استراتيجي والآخر اقتصادي. و إذا كانت الاســـتراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لـــربط أقطـــار هـــذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد برزت عقب اكتـــشاف

منابع النفط بكميات ضخمة، والتي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليها باعتبارها أهم مصادر الطاقة المتوافرة بأقل التكاليف[1].

لقد كان الخليج العربي على مدي التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، و إمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة ثانية. و قد كان ظهور الحركات التحررية العربية ضد القوى الاستعمارية من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في القضايا العربية و سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية. يكفي أن نذكر بخصوص أهمية هذا الدور بعض الأحداث المهمة التي شهدتها هذه المنطقة [2]:

ـ فالعراق قد تم احتلاله من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخليج العربي، ففي عام 1914 انطلقت حملة الجنرال ديلامين من الخليج – وبالتحديد إيران– لتحتل البصرة أولا ثم لتندفع بعد ذلك نحو بغداد و بقية المناطق الشمالية منه. و في عام 1941 اندفعت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة و تؤمن سيطرتها على قاعدة الشعبية وليسهم في إنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في مايو من ذلك العام.

– والاتحاد السوفيتي تأمنت احتياجاته العسكرية والاقتصادية من الخليج العربي عبر إيران عام 1941. فغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في يونيو 1941 لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصة تقديم المعونة له عن طريق الخليج، نظرا لأن الاتصال بين الدولتين عبر بحر الشمال كان شبه متعذر بفعل نشاط الغواصات الألمانية من ناحية و تجمد الموانئ السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى.

ـ و بريطانيا لم تتردد في استخدام أو تسخير قواتها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها عام 1956م.

---

(1) القاسمي، خالد، **الخليج العربي**، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة، 1985، ص 37.

(2) قاسم، جمال زكريا، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات**، دار البحوث العلمية، الكويت، 1987، ص ص 82 – 88.

و لقد فرضت بريطانيا سيطرتها على هذه المنطقة بعد أن حسمت الصراع مع القوى الاستعمارية الأخرى، بأساليب عديدة تراوحت بين عقد المعاهدات الثنائية غير المتكافئة مع حكامها و بناء القواعد العسكرية تأمينا لاستمرار وجودها العسكري فيها. و قد تزامن مشروع بريطانيا في تنظيم القواعد العسكرية وإقامتها في هذه المنطقة من توتر الموقف الدولي خلال العقد الثالث من القرن الماضيٍ. فتم إنشاء قاعدة الجفير البحرية في البحرين عام 1935 و قاعدة جوية في الشارقة منذ عام 1937 وقاعدتين أخريين في صلالة بسلطنة مسقط وأخرى في جزيرة مصيره بمحاذاة الساحل الجنوبي الشرقي لعمان.

ولم تتخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول هذا الميدان خصوصاً بعد ازدياد حاجتها خلال الحرب العالمية الثانية، لنقل قوات الحلفاء إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان، مما اقتضى إقامة قاعدة كبيرة في منتصف الطريق، فكان اختيارها لقاعدة الظهران الجوية. وكانت القواعد العسكرية قد أمنت لهذه الدول النفوذ السياسي والاقتصادي بالنظر لإمكانية انطلاق قواتها منها عند الضرورة لمساعدة الحكومات الصديقة لها ولتأمين مصالحها دونما حاجة إلى احتلال شامل للمنطقة [1].

إن أهمية الإقليم جعلت منه عنصراً جاذباً للاهتمامات الدولية، فلم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة ولم تهتم بمنطقة الخليج، البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والبريطانيون، وأعقبهم الألمان، ثم الصراع الأمريكي – السوفيتي، امتداداً إلى الاندفاع الأمريكي الراهن للتفرد بالإقليم والهيمنة المطلقة عليه، كل ذلك ما هو إلا مراحل متتابعة من مساعي السيطرة على هذا الإقليم[2].

---

(1) حسين، حسين نداء، **الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي**، منشورات وزارة الأعلام العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص 49.

(2) إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص73.

هذه الأهمية المميزة للإقليم من الناحية الجيوسياسية لم تستطع دول الخليج الاستفادة منها وتوظيفها بالكفاءة المناسبة. فمنذ القرن الخامس عشر وحتى اليوم، لم يملك إقليم الخليج إدارة إقليمية، بل ظل يخضع لتلاعب القوى الدخيلة على المنطقة التي راحت تسعى لفرض نوع من السيادة العالمية لها. ومن الطبيعي إزاء منطقة تملك أهميتها الاستراتيجية ولا تملك إرادة الدفاع عن الذات أن تسعى تلك القوى ذات الطموح العالمي إلى فرض التبعية عليها. هذه الحقيقة لا تزال حتى هذه اللحظة، على الرغم من اختلاف الإطار واختفاء بعض الأطراف المتعاملة وبروز أطراف أخرى جديدة، هي المتحكمة في حقيقة العلاقة بين إقليم الخليج والنظام الدولي[1].

ومن هنا يمكن القول إن الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية تستمد أهميتها الدولية جيوسياسياً من ثلاثة مصادر أساسية، هي[2]:-

أ) الموقع الجيوستراتيجي المميز للإقليم على مدى التاريخ، الذي يشّكل حلقة الوصل بين الشرق والغرب تجارياً وحضارياً.

ب) ثروته النفطية الضخمة والاحتياطي المتزايد يومياً منه، إضافة للقدرات المالية لدول الإقليم نتيجة عائدات النفط، قد أكسبها مكانة دولية سواء بالنسبة للنظام النقدي العالمي أو لموازين المدفوعات للدول الغربية أو للعديد من دول العالم الثالث وبالذات العربية والإسلامية منها، فقد استخدمت دول الخليج دبلوماسية المساعدات لاكتساب المكانة وفتحت الباب أمام العمالة العربية والأجنبية منها.

ج) الوزن التاريخي والحضاري والمعنوي لإقليم وشعوب الخليج في التاريخ القديم والمعاصر، فقد شهد هذا الإقليم مولد الحضارات القديمة في بلاد فارس ووادي الرافدين، كما شهد ميلاد الإسلام برسالته الحضارية العالمية واحتضن أهم الأماكن المقدّسة للمسلمين في العالم.

---

(1) إدريس، مرجع سابق، ص72.

(2) المرجع السابق، ص ص117-119.

2.1.4 العامل الأمني

يعد موضوع أمن الخليج العربي من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً، والسياسات الخليجية خصوصاً. ففي معظم التفـاعلات الدوليـة الدائرة في المنطقة، ولاسيما في فترة التسعينيات، ومروراً بـالحرب الأميركيـة فـي أفغانستان مطلع عام 2002، وانتهاءً بالحرب الأمريكية الأخيرة على العراق في مارس 2003- كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إذ أثارت هذه الحرب إشـكاليات حـول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التـي تمـد العـالم الـصناعي بـ60% من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به، كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية، لا يمكـن قبولهـا، خـصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة.

وقد برز الغرب عمومًا والولايات المتحدة، خصوصًا في أثناء السنوات الأخيرة لهذه الحرب، باعتباره حليفاً وضامناً رئيسياً لأمن دول الخليج العربية، وقد زاد تكريس هذا التمايز لمفهوم أمن دول الخليج بعد حرب الخلـيج الثانيـة عـام 1991م، حيـث استطاعت بعدها الولايات المتحدة أن تضع ترتيبات جديدة لأمن المنطقة حافظت فيهـا على دورها العالمي وريادتها الدولية [(1)].

وقد أظهرت الأحداث والأزمات المتلاحقة التي عاشتها منطقة الخلـيج غيـاب الاتفاق حول مفهوم أمن الخليج بين دول المنطقة بالدرجة الأولى، وبـين هـذه الـدول والقوى الدولية المختلفة. فمنذ الوجود البريطاني في الخليج وما تبعه من تنـافس بـين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الهيمنة عليه، ثم حروب الخليج المتلاحقـة –

---

(1) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، **الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأميركيـة**، جريـدة البيان الإماراتية، الملف السياسي، العدد 127، 2002/8/28.

كان الأمن في الخليج هو العنصر الحاضر الغائب دائماً، فالهدف الأساسي الذي كانت تبحث عنه كل الأطراف هو الأمن، والأمن أحد أهم قضايا منطقة الخليج حتى هذه اللحظة.

وهناك وجهات نظر ترى أن تحقيق أمن الخليج يجب أن يشتمل على عدد من الأمور: منها تحديد الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها في المجالات كافة، بحيث تكون هذه الأهداف ضمن طاقة كل دولة من دول الخليج، وينبغي أن يتم ذلك في ظل شمولية التخطيط للمستقبل القريب والبعيد، ووضع السياسات والآليات اللازمة للتنفيذ، وحل المشكلات المستعصية بين دول الخليج نفسها، وحل مشكلاتها مع جيرانها، مع إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة قدر الإمكان، وبشكل لا يعِّرض أمن المنطقة للخطر، وأخيراً مقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي في المنطقة (1).

والواقع إن الأمن والدفاع كلٌّ لا يتجزأ، وإن المناطق الأمنية يترابط بعضها ببعض، فلا يكفي أن تراعي دولة ما أمنها الوطني على حساب الأخرى، أو مجموعة من الدول يجمعها إقليم واحد بمتطلبات أمنها، من دون مراعاة ترتيبات الأمن في مناطق أو أقاليم أخرى. وعليه فإن النظام الأمني في الخليج، يجب أن يضع في حسبانه دول هذا الحوض كافة، ومن ضمنها إيران والعراق (2).

كما يجب أن يرتكز النظام الأمني الخليجي على الأسس الآتية (3):

1- أن تكون ترتيبات الأمن نابعة من دول المنطقة، دون تدخل خارجي.

2- أن تبنى على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حالياً ومستقبلاً.

3- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها.

4- أن يتم إبعاد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها.

---

(1) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، سلسلة محاضرات الإمارات 18، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، ص ص10-11.

(2) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 7، القاهرة، نوفمبر 1992، ص26.

(3) آل سعود، مرجع سابق، ص ص10-11.

5- أن يتحقق الأمن بمفهومه الشامل، أي: بأبعاده الداخلية والخارجية، وبمكوناته كافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية كافة.

6- أن يكون المحور الاقتصادي للأمن الوطني هو العمود الفقري، الذي يمكن من خلاله تحقيق بقية متطلبات الأمن المطلوب.

7- أن تؤخذ بالحسبان المصالح القومية للدول المختلفة- خاصة الصناعية - حتى يكون النظام الأمني لدول المنطقة " نظاماً واقعياً " يواكب المتغيرات، ولا يتجاهل المصالح.

و يرى البعض أن أي توجه وحدوي خليجي يجب أن يتعامل مع مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي استناداً إلى مجموعة من العناصر، هي[1]:

8- أمن الدول العربية الخليجية لا يتجزأ، وهو جزء من الأمن القومي العربي الشامل، والمساس بأمن إحداها داخلياً أو خارجيا مسؤولية مشتركة ومساس بها جميعاً.

9- أمن الدول العربية الخليجية في إطار صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" ينصرف بالضرورة إلى التمييز بين الأمن الخليجي العربي والأمن الإيراني، وإن الصيغة العامة السابقة لا يجب أن تحجب تميز الأمن العربي الخليجي عن الأمن القومي الإيراني على أساس أن هذه الصيغة في مفهوم شبه مطلق، هي التي سادت في الخليج على الأقل منذ عام 1976 في مؤتمر مسقط، وحتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980. ولعل تميز مفهوم الأمن الخليجي العربي عن الأمن الخليجي الإيراني هو السبب وراء انقسام صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" إلى قسمين: أحدهما يخص دول الخليج العربية، والآخر يخص إيران.

10- إن صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه " قبل أن تتفرع إلى مفهومين: عربي خليجي من جهة وإيراني من جهة أخرى، تمثل مفهوماً منفصلاً عن ادعاء أي قوة

(1)الأشعل، عبد الله، **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، (ط1)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 1999، ص ص 12-16.

إقليمية أو دولية بأن مصالحها الاستراتيجية مرتبطة بــأمن الخلــيج وأن هــذا الأمــن مسؤوليتها.

11- تستند النظرية العربية للأمن الإقليمي الخليجي في عدد من المعطيات، أهمهــا أن الأمن القومي العربي هو الضامن للأمن الإقليمي الخليجي، باعتبــار أن دول الخلــيج العربية جزء حيوي من الأمة العربية، وأن الضامن الجماعي العربي هــو ســند هــذه الدول ضد أي عدو أياً كان مصدره.

3.1.4 التماثل الاجتماعي والتقارب التاريخي والجغرافي بين شعوب دول المنطقة

يمتلك سكان منطقة الخليج العربية – مثل سائر أبناء الأمة العربيــة وباســتثناء بعض المهاجرين من غير العرب- قدراً كبيراً من تجانس السلالة في الملامح والسمات الطبيعية لجسم الإنسان، ولذلك تتوافر فيهم درجة مميزة من وحــدة الــسلالة وأصــالة العروبة والوحدة الروحية الإسلامية [(1)]، وكان لابد أن يؤثر ذلك كلــه – وفــي إطــار الوحدة الجغرافية ووحدة التجربة التاريخية- في تجانس الأســس الاجتماعيــة لــسكان المنطقة وعلى رأسها العادات والتقاليد وكيفية الاستجابة للمؤثرات الخارجية[(2)] .

كما كانت العلاقات الإنسانية بين شعوب المنطقة وحتى الخمسينيات ترتكز على الروابط العائلية والقبلية ومعاناة الفقر والشراكة في البحث عن الحياة في البحر أو شبه القارة الهندية، كما كان الانتقال والانسياب البشري سهلاً بــين المنــاطق، لا يخــضع للتقسيمات الإدارية والسياسية الحديثة[(3)].

---

(1) أبو الحجاج، يوسف، **دولة الإمارات العربية المتحد: دراسة تحليلية لملامحها الهامة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص32.

(2) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص17.

(3) بشارة، عبدالله، **مجلس التعاون الخليجي نجح رغم صعوبة التحديات**، صحيفة البيان الإماراتية، العــدد 8109، 15 مارس 2003.

ومن المعروف أن وحدة الجنس أو (الأصل المشترك) تشكل أساساً مهماً لتكوين الأمة باعتبار أن رابطة القرابة التي تعود إلى الأصل الواحد تحقق بين أفرادها قدراً من التجانس يؤدي إلى أن يكون الأفراد الذين يشتركون في رابطة الأصل المشترك "أمة واحدة" فهذه الرابطة تعني أنه يمكن رد أفراد الأمة الواحدة إلى أصل مشترك أي "جنس واحد" [1]. وهذا بالطبع ليس حتمياً، لأننا لو دققنا في معظم النماذج الفيدرالية القديمة والحديثة لوجدنا العديد منها كانت تقوم على عدة شعوب وأجناس وقوميات، ونجحت في بناء الاتحاد الفيدرالي كما في الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي (سابقاً) وغيرها.

وهناك رأي آخر يرى أن الدراسات الحديثة لم تعد تعطي أهمية كبيرة للسلالة قدر ما تهتم بالدولة أو الإقليم، هل هو ناضج عنصرياً أم لا؟ ومن خلال هذا المنطلق يشيرون بأن الخليج العربي يعتبر من المناطق الناضجة عنصرياً، وعند دراسة الأصول التي تنتمي إليها الهوية السكانية الخليجية يُلاحظ أنها ذات ثلاثة أبعاد رئيسة وهي[2]:

1- القبائل العربية وأفخاذها من الجزيرة العربية.
2- هجرات من شرق الخليج العربي وشرق آسيا.
3- هجرات من شرق أفريقيا.

والتقارب التاريخي بين شعوب منطقة الخليج العربي، أو ما يسمى بالروابط التاريخية المشتركة ليست أمراً جديداً أو شيئاً مصطنعاً أو ضرباً من الدعاية السياسية إنما هو واقع يمتد من الماضي حيث يسبره بجذوره العريقة ثم ينتقل إلى الحاضر بالشروط نفسها والمواصفات منطلقاً نحو المستقبل بكل ما تعنيه هذه الكلمة.

فالروابط التاريخية من دين واحد وعقيدة واحدة وعادات وتقاليد وأواصر محبة وتعاون وما شابه ذلك من الروابط والعلاقات والانتماءات والتلاحم، إنما هو أمر فطري نما وترعرع في نفوس شعوب تلك المنطقة من مناطق العالم العربي والإسلامي منذ أن

---

(1) الطماوي، سليمان محمد، **التطور السياسي للمجتمع العربي**، القاهرة، 1961، ص247.

(2) آل ثاني، مرجع سابق، ص31.

بدأت تلك المنطقة تشهد التحولات الحضارية الكبرى في العالم عامة والعالمين العربي والإسلامي خاصة، مما يكون معه هذه الروابط أحد المؤشرات الإيجابية التي تشجع وعلى نحو أساسي على تحقيق الوحدة الخليجية التي هي أحد أهم أمال وطموحات الشعوب العربية المسلمة في تلك المنطقة المهمة من العالم[1].

فمنذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وحتى مقدم البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر تحددت الشخصية العربية والإسلامية لمنطقة الخليج العربية، وساهم في ذلك الهجرة الكثيرة التي اندلعت من الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج الغربية والشرقية التي شهدت طيلة هذه الفترة عصراً ذهبياً في الملاحة العربية، وعلى الرغم من أن المنطقة أخذت تستقبل أفواجاً من الهجرات القادمة إليها عن طريق البحر أو عبر الصحراء، وما ترتب على ذلك من وجود عناصر وثقافات متعددة، إلا أن العنصر العربي كان له التفوق دائماً كما ظلت الثقافة ولغة التعامل والتجارة هي اللغة العربية [2].

وقد شارك العرب الذين استقروا في المنطقة إخوانهم في الجزيرة العربية في نشر الإسلام والثقافة العربية خاصة في جزر الشرق الأقصى وسواحل شرق أفريقيا، إذ تؤكد الحقائق التاريخية وجود تجارة منتظمة بين الساحل العماني والساحل الشرقي لأفريقيا، وانتقلت قبائل إلى شرق أفريقيا لتؤسس بها إمارات خاصة[3].

ويجدر التأكيد هنا أيضاً على عامل وحدة اللغة، فهي وسيلة التفاهم بين الأفراد وعامل مميز للناطقين بها وتؤدي إلى خلق شعور عام بين المتحدثين بها وتصبغهم بصبغة خاصة تميزهم عن غيرهم في الحاجات، واللغة في النهاية تساعد على خلق

---

(1) الأحمد، متعب جابر، **مجلس التعاون الخليجي، حقيقة أم خيال**، الكويت، 1993، ص31.

(2) قاسم، جمال زكريا، **إمارات قديمة ودولة حديثة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص24.

(3) رجب، حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983، ص25.

التقاليد كما أنها السبيل الوحيد لنقل آثار التاريخ المشترك لأفراد الجماعة فتصبح هذه الآثار جزءاً من حياتهم الفكرية والروحية وعاداتهم الوطنية، وهكذا تُنشأ اللغة وحدة فكرية لكل من ينطقون بلغة واحدة، وهذه الوحدة الفكرية تؤدي إلى خلق مفاهيم وفلسفات مشتركة [1].

إضافة لما سبق فإن التشابه الجغرافي الطبيعي والاقتصادي يلعب دوراً مهماً في دفع عملية الاندماج الفيدرالي الخليجي، فمن من المؤكد جغرافياً أن دول الخليج العربية تنتمي إلى منطقة جغرافية متشابهة عموماً، ولولا بعض استثناءات في عدد من المناطق والأماكن في بعض دول الخليج تتميز بنوع خاص لكان بإمكاننا القول بأن دول منطقة الخليج تمتد على أرض متشابهة، فالأرض تمتد من كل دولة إلى أخرى دون وجود حواجز طبيعية، كما أن المناخ الصحراوي هو المسيطر على وجه العموم على كل دول المنطقة، فإذا أضفنا إلى ذلك التشابه في الجانب السكاني من حيث التكوين الفسيولوجي وتشابه العادات والتقاليد، وكذلك التاريخ المشترك الذي أشرنا إليه سابقاً، فهذا يعني أن دول منطقة الخليج لا تنتمي إلى مناطق متعددة أو أماكن مختلفة إنما تضمنها أرض واحدة وتجمعها منطقة واحدة فالوحدة في الجغرافيا هي أحد أبرز معالمها وأهمها[2].

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي، فيلاحظ التشابه الواضح في الموارد الطبيعية من حيث كون مورد النفط هو أحد أهم الموارد بالنسبة لدول الخليج العربي، وإن الطفـرة النفطية لم تظهر في دولة أخرى إنما شملت جميع دول المنطقة، مما انعكس بآثاره على شعوب تلك المنطقة سواء من حيث مظاهر الرفاه أو من حيث بعض العادات القادمة مع النفط، التي صبغت شعوب المنطقة جميعها دون استثناء.

وتعد منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعاً متميزاً بين قارات العالم القديم (آسيا، أفريقياً أوروبا) فضلاً عن كونها تـشرف علـى

---

(1) الطماوي، مرجع سابق، ص374.

(2) الأحمد، مرجع سابق، ص32.

ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر – بحــر العــرب – الخلــيج العربــي) بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية وحركة التجارة الدولية والإقليمية. هذا بالإضافة إلى ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي، حيث تشير إحصائيات منظمــة الأوبــك لعــام 2004 إلى احتضان دول الخليج العربية لنحو 478.817 مليار برميل نفط خــام بمــا يوازي نحو 45% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، وكذا احتياطات ضــخمة مــن الغاز الطبيعي تبلغ نحو 40.2 تريليون قدم مكعب تمثــل نحــو 22.1% مــن حجــم الاحتياطي العالمي [1].

ومن هنا يمكن القول إن مجموع التشابه الجغرافي والسكاني والاقتــصادي بــين دول الخليج العربي يمكن أن يشكل أحد عوامل تحقيق الوحدة الخليجية بــين دول هــذه المنطقة وشعوبها التواقة إلى الانصهار ضمن اتحاد يلم يشملها ووحدة تجمع ذراتها، كي تتكون من ذلك قوة خليجية عربية مسلمة قادرة على التعامل مع المتغيرات التــي قــد تواجهها دول المنطقة أو بعضها على حد سواء.

4.1.4 الانتماء العقيدي الواحد

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات ودوافع تحقيق الوحــدة بــين دول منطقــة الخليج العربي، وذلك لكونه يرتبط بضمير الأفراد ووجدانهم، ولكونه يمثــل المركــز سواء في أعماقهم أو سلوكياتهم بالنسبة للمحيط، أي بالنسبة لباقي جوانب الحياة، علــى اعتبار أن العقيدة هي شيء محوري وانتماء عمودي وهي في الوقت نفسه عامل وحدة وربط بين الأفراد كافة المنتمين لهذه العقيدة مهمــا اختلفــت ألــوانهم أو أجناســهم أو أحسابهم أو أنسابهم أو حتى مناطق إقامتهم.. فالدين في كل أمة عاقلة هو أساس وحدتها وهو ركن هام من أركان اتحادها وتجمع ذراتها حــول قطبهــا الأساســي ومركزهــا الرئيس.

---

(1) The OPEC Annual Statistical Bulletin, 2004, p17-p19.

ودول منطقة الخليج العربي بشعوبها سواء الكويتي أو السعودي أو القطـــري أو البحرين أو العماني أو الإماراتي إنما هي شعوب تدين بالدين الإسلامي وتجل وتقـــدر وتقدس الشريعة الإسلامية التي تعتبر الحصن الحصين لشعوب تلك المنطقة، إذ تؤكـــد دساتير تلك الدول جميعها على اعتبار العقيدة الإسلامية والدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي من جانب وهو المصدر الرئيس للتشريع من جانب آخر [1]. وبذلك فإن عامل الدين الواحد يعتبر من أهم العوامل التي تشجع على تحقيق وحدة دول المنطقة الخليجية سواء من خلال الاتحاد الفدرالي.

ويمكن استعراض مراحل تطور دور الدين في النظام الإقليمي الخليجـــي، التـــي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، وهي[2]:

1- مرحلة الخمول والتكوين: ارتبطت هذه المرحلة بوجود الاستعمار البريطاني فـــي منطقة الخليج منذ القرن التاسع عشر، أعقبها الوجود الأمريكي في المنطقة حتى بدايات استقلال معظم دول الخليج قبل أكثر من ثلاثة عقود مضت. وخلال هذه المرحلة لم يكن هناك دور واضح للدين في النظام الإقليمي الخليجي، في ظل تصاعد الأفكار القوميـــة آنذاك، التي ارتبطت ببروز مطالب وطنية لطرد الاستعمار الأجنبي في بلدان المنطقة.

2- مرحلة الظهور والصدام: بدأت هذه المرحلة مع نهايـــة الـــسبعينيات مـــن القـــرن الماضي عندما اندلعت الثورة الإسلامية في إيران خلال العام 1979، ودخلت القـــوات السوفييتية الأراضي الأفغانية. وشكل هذان الحدثان سابقة جديدة في النظـــام الإقليمـــي الخليجي، ففي الحدث الإيراني كان ظهور حكومة ثيوقراطية في طهـــران بمثابـــة أول إقحام علني للدين في السياسة. ورغم وجود حالات أخرى تم بناء النظام السياسي فيهـــا

(1) الأحمد، مرجع سابق، ص31.

(2) البنخليل، يوسف محمد، **دور الدين في النظام الإقليمي الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج – العدد الثاني عـــشر، سبتمبر 2005، ص27-28.

استناداً على الدين كما في النظام السياسي السعودي، إلا أن الثورة الإيرانيـــة أظهـــرت القوى الدينية القائمة على الأيديولوجيا الإسلامية، وأقحمت الدين في تفـــاعلات النظـــام الإقليمي الخليجي، خصوصاً بعد الإعلان عن مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار.

3- مرحلة المأسسة والتفاعل: بدأت هذه المرحلة مع احتلال العراق، وتنامي المساعي نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي في بلدان منطقة الخليج، حيث دفعت عوامل عدة لظهور فكرة مأسسة الدور السياسي للدين، وهي[1]:

1. إعادة بناء النظام السياسي العراقي.
2. الاهتمام الأمريكي بمحاربة القوى الإرهابية.
3. تأثيرات الإصلاح التدريجي الذي قامت به بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديداً، الذي أتاح الفرصة للقوى الإسلامية لممارسة دور أكبر داخل الأنظمة السياسية الخليجية عبر قنوات المشاركة السياسية المختلفة.

ورغم بداية هذه المرحلة، إلا أن معطيات الواقع تشير إلى إمكانية أن يلعب الدين دوراً أكبر خلال السنوات المقبلة في النظام الإقليمي الخليجي، فضلاً عن الأنظمة السياسية الخليجية، وذلك لأن التيارات الدينية قد وصلت إلى مرحلة من النضج والحضور والتأثير داخل مجتمعات دول المنطقة، وهي تعتقد أنه آن الأوان لممارسة دور سياسي يحقق أهدافها ويحمي مصالحها. وبالتالي فإنه من المحتمل أن تمتد تأثيرات الدور السياسي للدين إلى مختلف مناحي الحياة، وخصوصاً النواحي السياسية.

5.1.4 التقارب بين الأنظمة السياسية الحاكمة

كانت دول منطقة الخليج العربي دائماً بعيدة نسبياً عن هجوم الفلسفات الشيوعية والاشتراكية وحتى القومية المتزمتة، ولم تشهد هذه الدول أنظمة سياســية تتبنـــى هـــذه الأفكار وتتبعها سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتمـــاعي فيمـــا يتعلـــق

(1) البنخليل، مرجع سابق، ص27-28.

بشؤون الدولة، وكانت الأنظمة السياسية الخليجية تميل دائماً إلى الحكم الملكي الأميري الذي يستند على مبدأ التعاون بين الحاكم والمحكوم وبين الحكومة والشعب، وانتهاج منهج الشورى في الحكم وعدم استخدام القهر أو الاستبداد نسبياً أو غير ذلك من مناهج السياسة الظالمة، إنما يبقى العدل نسبياً والتعاون بين الحاكم والمحكوم هو السمة البارزة على هذه الأنواع من الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية [1].

كما تتشابه النظم الحاكمة في دول الخليج العربية باعتمادها على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها بشقيه الديني أو القبلي أو كليهما، ويمكن الإشارة إلى أنه في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان يبرز الجانب الديني على نحو واضح، بينما يترسخ في دول الخليج العربية الأخرى المفهوم التقليدي في جانبه القبلي. إذ استطاعت هذه الدول المحافظة على شرعيتها باعتمادها على هذا المصدر التقليدي بصفة أساسية، ومرد ذلك طبيعة المجتمع في الخليج وأرثه الاجتماعي وطبيعة مكوناته، ولكنها لم تركن لهذا المصدر التقليدي بمفرده بل سعت لتدعيمه بمصادر إضافية للشرعية وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية، فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما هو الحال في الكويت، ونظراً لذلك فقد صمدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية وحافظت على استمراريتها [2].

ومن أهم العوامل التي ساعدت الدول العربية الخليجية على تكريس شرعيتها والمحافظة عليها طوال هذه الفترة الطويلة[3]:

---

(1) الأحمد، مرجع سابق، ص34.

(2) المزروعي، محمد سالم عبيد، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003، ص 81.

(3)إبراهيم، سعد الدين، **مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص420.

أولاً: خلق وبناء أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية حديثة.

ثانياً : زيادة برامج الخدمات وتعميمها، ولذلك أصبح الوجود الأمني والحكومي للدولة مقترناً بوجود خدمات وبرامج الرفاهية الاجتماعية.

ثالثاً: توسيع مجالات فرص العمل والكسب والحراك الاجتماعي .

رابعاً: تكريس المؤسسة الملكية من خلال تثبيت ذلك في الدساتير والنظم الأساسية.

وعلى نحوٍ عام يلاحظ أنه مع استثناءات محدودة في عدد من دول الخليج خلال مسيرة أنظمتها السياسية ومسيرة الحكم، فإن التشابه بل الانطباق الكامل بين هذه الأنظمة هو أحد أهم معالمها السياسية دون شك.

ومن المعلوم أن التفاهم والتقارب والتشابه من الناحية السياسية في أنظمة الحكم بصفة عامة وفي تنظيم السلطات الحاكمة من جهة خاصة، كالسلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية، وعلاقة ذلك بالمحكومين من حيث المشاركة السياسية في اتخاذ القرار نسبياً وانتهاج مناهج العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ثم احترام حقوق المواطنين وما شابه ذلك من الأمور المرتبطة بالجانب السياسي، كل ذلك التفاهم والتشابه والتقارب السياسي يعتبر من أهم المؤشرات الإيجابية على إمكانية قيام اتحاد فيدرالي بين دول الخليج العربية[1].

6.1.4 التهديدات الخارجية

فرضت بريطانيا سلْمها على منطقة الخليج منذ بداية القرن التاسع عشر حتى انسحابها من المنطقة في 1971، وأطلق عليه (السلم البريطاني) وخلفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت وجودها العسكري في البحرين منذ 1947 متجاورا مع الوجود العسكري البريطاني ومستفيداً من التسهيلات التي كانت بريطانيا تتمتع بها.

---

(1) الأحمد، مرجع سابق، ص34.

لكنه ومنذ الانسحاب البريطاني في 1971 فقد فرضت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين حتى الآن ما يعرف بـــ (السلم الأمريكي)، ورغـــم قـــوة الحـــضور العـــسكري والسياسي الأمريكي في منطقة الخليج إلا أنه لم يمنـــع انـــدلاع الحـــروب والنزاعـــات الحدودية في المنطقة، لكن يجب الإقرار بأن الوجود الأمريكي مكّن الكويتيين من إجلاء الاحتلال العراقي في 1991 وتحجيم العراق ومحاولة ضـــبط إيـــران، والحـــؤول دون تطور خلافات حدودية كالخلاف البحرينـــي – القطـــري، والـــسعودي – الإمـــاراتي، والسعودي – القطري إلى نزاعات مسلحة[1].

ومن المعروف أنه غالباً ما يكون للموقع الاستراتيجي لمنطقـــة مـــا أو لنوعيـــة موردها الاقتصادي أو لصغر مساحتها وقلة عدد سكانها أو لغير ذلك من العوامل دوراً في توجيه الأنظار نحو هذه المنطقة يتمثل في تهديدات خارجية تارة تأتي علـــى شـــكل غزو خارجي مخطط أو غزو خارجي مفاجئ أو عمل عسكري آني أو احـــتلال لفتـــرة طويلة أو مؤقتة أو حتى ممارسة ضغوط معينة قد تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشـــر في القرار السياسي وفي سيادة الدولة، أو غير ذلك من النتائج أو الانعكاسات أو الآثار السلبية.

ويبدو أن عامل الموقع الاستراتيجي بالإضافة إلى صغر مساحة وقلة عدد سكان بعض دول الخليج متمثل في تلك المنطقة التي تضم عدداً من الدول الخليجيـــة العربيـــة المرشحة يوماً ما للغزو الخارجي ولاستخدام التهديدات العسكرية أو الضغوط السياسية بل أن أحد هذه الدول (الكويت) قد تعرضت إلى تهديدات مباشرة وغير مباشـــرة فـــي سيادتها ووحدة أراضيها وترابها، ليس هذا حسب بل إلى غزو عسكري خارجي ترتب عليه احتلال شامل ودائم استمر لمدة أكثر من سبعة أشهر[2].

---

(1) العكري، عبد النبي حسن، **نحو نظام أمني شامل في الخليج**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الحـــادي عـــشر، أغسطس، 2005، ص12.

(2) الأحمد، مرجع سابق، ص35.

وقد تنوعت وتعددت النتائج التي نجمت عن احتلال العـراق للكويـت وحـرب الخليج الثانية، وكان أهم تداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الخليجي ومفهومه، حيث ترتب على حرب الخليج الثانية تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخلـيج العربي والشرق الأوسط عموماً، وتتلخص في[1]:

1- إرساء نظام أمن مستقر في منطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الـشرق الأوسـط بصفة عامة.

2- العمل على إنهاء الصراعات والمنازعات الإقليمية وحلها سلمياً.

3- إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة.

واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعليـة الوجـود الـسياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنـع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة، حيث تـم تحديـد الأهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها، سواء بالإقامة المسبقة فيها، أو بسرعة نقل القوات إليها من أجل ردع أي محاولة تشكل تهديداً لهـا مـن الـداخل أو الخارج، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين، إضافة إلى منع أي تحـالف بين القوى الإقليمية في الخليج [2].

وتعزز هذا الوضع مع الحرب على العراق عام 2003 التي شكلت علامة فارقة في تاريخ النظام الإقليمي الخليجي، فإذا كانت حرب الخليج الأولى عـام 1980 بـين العراق وإيران قد دفعت الدول الخليجية العربية الست إلى تأسـيس مجلـس التعـاون الخليجي عام 1981، فإن الحرب الأمريكية على العـراق وتـداعياتها حملـت معهـا تداعيات هائلة على مجلس التعاون، ربما يكون إحداها انفراط المجلس كلية وتحول دول الخليج إلى البحث عن صيغة تنظيمية تعاونية أخرى ربما يكون العراق طرفاً فيها [3].

---

(1)المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 6، 1992، ص 28.

(2) هاليداي، فريد، **الولايات المتحدة والشرق الأوسط**، الباحث العربي، بيروت، 1992، ص23.

(3)إدريس، محمد السعيد، **مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، إبريل، 2003، ص124.

فقد شكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج، إضافة لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج العربية دائماً.

ويشير عبد الجليل المرهون إلى إمكانية تشخيص العديد من المتغيرات الأساسية على صعيد بيئة الأمن الخليجية، مثل زيادة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي (متغير السياسة الأمريكية في العراق) وقضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيل على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العام[1].

وهكذا فإن مصادر تهديد أمن الخليج قد تكون عالمية، وقد تكون إقليمية، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال التداخل بين تلك المصادر والذي يتكيف بنمط تلك التوازنات المتغيرة عبر التاريخ، وبذلك فإن عامل التهديدات العسكرية والسياسية والاقتصادية بل وترجمة هذه التهديدات إلى غزو واحتلال ليعتبر من أهم العوامل التي تشجع دول منطقة الخليج العربي على التقدم بخطوات حثيثة وعقلانية نحو الاتحاد الفيدرالي الخليجي لدول المنطقة دون تباطؤ أو تمهل أو تأخير لأن احتمالات التهديدات الخارجية وما يترتب عليها من آثار سيئة أمر وارد واحتمال مؤكد حدوثه نظراً للعوامل التي أشرنا إليها.

---

(1) المرهون، عبد الجليل زيد، **أمن الخليج والمتغير الأمريكي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 328، 2006، ص6.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالتهديدات التي تواجه دول الخليج العربية ولكن على الصعيد الداخلي، إلى قضية العمالة الوافدة وخصوصاً من شرق وجنوب آسيا ، خاصة وأن نسبة تلك العمالة أصبحت تشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان، حيث تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية (الإمارات، قطر، الكويت)، إلى أقليات داخل أوطانها، وبنسب لا تزيد على 18.5% و30%، و34.8% من مجموع سكان هذه الدول على التوالي. كما أن قضايا هذه العمالة باتت في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة، تشكل أداة ضغط سياسي من جانب الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسيلة للتدخل في شؤون هذه الدول بدعوى انتهاكها لاتفاقيات العمل الدولية[1].

وتفرض العمالة الوافدة ضغوطًا اقتصادية هائلة على الدول الخليجية، فمن جانب تستفيد هذه العمالة من خدمات دولة الرفاه، ومن جانب آخر فإنها تحوّل دخلها لدولها، مما يشكل سحبًا من السوق الداخلي، وفي السعودية على سبيل المثال بلغت تحويلات العمالة الوافدة عام 1997 نحو 16.5 مليار دولار أي نحو 34% من إجمالي موارد الدولة للعام نفسه والبالغة 45.3 مليار دولار.

وقد حذر وزير العمل البحريني مجيد بن محسن العلوي من خطر العمالة الوافدة على التركيبة السكانية والثقافية بدول الخليج العربية، التي يعد فيها السكان الأصليون أقلية والأجانب أكثرية. فاشار لخطورة أية قرارات دولية أو تشريعات قانونية قد تفرض على الدول الخليجية تجنيس العمالة الأجنبية المقيمة فيها، بعد قضائها فترة زمنية محددة، واصفا هذا السيناريو بأنه سيكون "كارثة". وفي حال تركت عملية إقامة العامل الوافد في الخليج دون أي قيود، فمن الممكن أن تنتهي المنطقة كمنطقة عربية وتتحول إلى خليط لا يمت إلى طبيعة المنطقة الأصلية كعربية اسلامية وخليجية بأي صلة[2].

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، **العمالة الوافدة في دول الخليج: أداة للتنمية أم تهديد للأمن؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص72.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9910، 15 يناير 2006 .

7.1.4 الاتجاهات الدولية نحو الوحدة والاندماج

شهد العالم تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، بسبب ثورة المعلومات ووسائل الإعلام وشبكة الإنترنت التي أدت وما تزال على نحو سريع إلى إلغاء الحواجز والحدود بين البلدان والشعوب. وما يتبع ذلك من امتزاج وتداخل بين مختلف الثقافات في العالم لا بد من أخذه بنظر الاعتبار. أما خطورة هذا التحول فيكمن في وجود إمكانات جادة لتهميش ثقافات بعض الشعوب بسبب عدم قدرتها على مواكبة التطور الهائل والسريع في تقنية المعلومات، لعدم امتلاكها مقومات المنافسة التقنية وما يرتبط بها. وسوف يؤدي عدم التكافؤ هذا إلى تبلور علاقة جديدة بين دول الشمال والجنوب[1].

فالعالم منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وحتى التسعينيات اتجه نحو الوحدة سواء كانت هذه الوحدة اندماجية فورية أو على خطوات اقتصادية فثقافية فسياسية أو كانت الوحدة اتحاداً فيدرالياً. فقد توحدت إيطاليا تحت شعار الوحدة الإيطالية، وكذلك ألمانياً تحت شعار الاتحاد الألماني، ثم عندما قسمت ألمانيا إلى دولتين شرقية وغربية بفعل الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، فإنها سرعان ما تجمعت في وحدة تضم الألمانيتين. وها هي الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من اتساع مساحتها وكثرة عدد سكانها، فإنها اتحدت بعد أن كانت تضم حوالي خمسين ولاية، وكذلك الحال بالنسبة للتوجه الأوروبي نحو الاتحاد السياسي والعسكري بعد أن تم إنجاز الاتحاد الاقتصادي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدداً كبيراً من الدول المتجهة نحو الوحدة وكذلك المنظمات العسكرية أو الاقتصادية الإقليمية، فإن هذا يعني أن العالم يتجه نحو الوحدة ونحو الاندماج. ومن هنا كان على دول الخليج العربية أن تحذو حذو العالم وأن لا تتجاهل اتجاه الوحدة والتكامل والاندماج العالمي[2].

---

(1) العسومي، مرجع سابق، ص212.

(2) الأحمد، مرجع سابق، ص36.

8.1.4 تحديات العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي

تتطلب العولمة بكل ما تعنيه من انفتاح بين دول العالم اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً اقتصاديات تمتلك هياكل اقتصادية متطورة ومتنوعة ذات قواعد إنتاجية متكاملة، وتتطلب عناصر إنتاج ذاتية من قوى عاملة متعلمة معدة إعداداً جيداً لمواكبة التطور التقني الذي تفرضه الظروف العالمية.

وتعتبر اقتصاديات دول الخليج أحادية الإنتاج، تعتمد على مورد واحد قابل للنضوب، وكذلك فإن السياسات الحكومية النقدية وهي المحرك للأنشطة الاقتصادية هي أيضاً ذات أسواق محدودة الحجم وموارد بشرية قليلة، ولذلك فإن الخيار الأمثل أمام هذه الدول هو تعميق مسيرتها التكاملية من أجل أن تخلق فرصاً أفضل لتحقيق التنمية الفعلية، وذلك من خلال تنسيق سياسات الاستثمار، والحد من ازدواجية المشروعات الاقتصادية التي تقود إلى تبديد الموارد وتؤدي إلى تنافس في الأسواق العالمية، كما أن التكامل والتنسيق في السياسات سيؤدي إلى تقوية الموقف التفاوضي لدول الخليج العربية مع العالم الخارجي فيما يتعلق بأسعار النفط وأسواق المنتجات البتروكيماوية وفرص الاستثمار الأجنبي، واستيراد التقنية وتدريب القوى العاملة الوطنية وغيرها[(1)].

ومن هنا فإن تقوية وتطوير صيغة وحدوية فيدرالية خليجية يمكن أن يشكل على الصعيد الاقتصادي وسيلة مثلى للتعامل مع اتجاه العولمة وتحرير الأنشطة الاقتصادية، فالمشروعات الخليجية المشتركة يمكن أن تستفيد من وجود الأسواق العربية الكبيرة ذات القدرة الاستيعابية العالمية، ويؤدي ذلك أيضاً إلى دفع القطاع الخاص نحو خلق المؤسسات القادرة على المنافسة على المستوى العالمي [(2)].

---

(1) الشامسي، فاطمة سعيد، **التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1999، ص84.

(2) المرجع السابق، ص84.

وفي نظرة تقييمية لهذه العوامل الدافعة للوحـــدة الخليجيـــة نلاحـــظ الاخـــتلاف والنسبية في مدى أهمية كل عامل ومدى فعاليته في الدفع بدول الخليج العربيـــة نحـــو المضي قدماً لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي. ففي حين يمكـــن النظـــر إلـــى بعـــض العوامل باعتبارها تقليدية نوعاً ما، ورغم توافرها منذ فترة طويلة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق هذه الوحدة منذ استقلال معظم دول الخليج العربية في بداية السبعينيات من القرن الماضي. فهذه العوامل رغم أهميتها من الناحية النظرية في بناء الاتحاد الفيدرالي بـــين دول الخليج العربية، إلا أن العديد من المحللين قد يرون أنها قد أثبتـــت فـــشلها، ومـــن الواجب عدم الاستناد عليها في أي طموح وحدوي بين دول الخليج العربيـــة حاضـــراً ومستقبلاً.

ومن هنا وجب التأكيد على أن عدم نجاح مبدأ ما قد لا يعني فشله كمبدأ، وإنمـــا قد يعني فشل التطبيق الصحيح لهذا المبدأ، فهذه العوامل الدافعة للاتحاد الخليجي ربمـــا لم يتم توظيفها بالشكل الأمثل الذي يخدم القضية والهدف المراد منها، وكم من الأمثلـــة يقدمها لنا التاريخ على دور عامل غير ذي قيمة في نظر البعض في تحقيـــق النجـــاح المطلوب، في حين فشلت عوامل أخرى أكثر قيمة وأهمية من الناحية النظرية والعملية.

فلو نظرنا إلى الاتحاد الفيدرالي الأمريكي لوجدنا أنه قد تحقق باســـتخدام القـــوة العسكرية عقب حرب أهلية دامية بين الولايات الأمريكية الجنوبية والشمالية اســـتمرت لأربع سنوات (1861 – 1865). وكذا الحال بالنـــسبة للوحـــدة الألمانيـــة والوحـــدة الإيطالية، وأيضاً بالنسبة للاتحاد السوفييتي السابق، وعلى الصعيد العربي ينطبق ذلـــك على الوحدة اليمنية، التي تم إنقاذها بحرب أهلية دامية أيضاً عام 1994. وهنا لا يمكن القول إن القوة العسكرية هي عامل حاسم في تحقيق الوحدة، رغم أنه كان كذلك سابقاً،

وذلك نظراً لتغير الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية في العصر الحديث، بحيث أصبح من الصعب بمكان اللجوء للعامل العسكري في تحقيق الوحدة، رغم أنه لا زال يجد العديد من المؤيدين من أنصار المدرسة الواقعية في السياسة الدولية.

وانطلاقاً من هذا المثال، نجد أن أي من العوامل التي طرحناها كدوافع لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي هي من الناحية النظرية، عوامل ذات أهمية نسبية، تعتمد بالنهاية على الطريقة التي يتم فيها توظيف كل منها، فإذا ما كان التوظيف يفتقد إلى الأسلوب الصحيح والاستغلال الأمثل لأهمية هذا العامل، فإن النتيجة ليست حتمية بالضرورة للحكم على فشل هذا العامل أو نجاحه.

ففي حالة العامل المتعلق بالتماثل الاجتماعي والتقارب التاريخي والجغرافي بين شعوب دول المنطقة، نجد أن هذا العامل قد ساهم تاريخياً في بناء العديد من الإمبراطوريات والممالك، كما في الإمبراطورية الرومانية، واليونانية، والفارسية، ومملكة المغول، وكذلك الحال بالنسبة للدول الحديثة كما في روسيا القيصرية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا واليابان والصين والهند وغيرها، واستمرت أهمية هذا العامل مع نهاية القرن العشرين، عندما انفصلت القوميات غير الروسية عن الاتحاد السوفييتي وأنشأت كياناتها القومية الخاصة بها، وأيضاً كما حصل في حالة الاتحاد اليوغسلافي، ففي هذه الأمثلة كانت الاتحادات تضم عدة قوميات آلت العودة إلى الوحدة القومية لها، رافضة أي مزايا كان يحققها الاتحاد السابق مع قوميات أخرى.

كما تظهر أهمية هذا العامل في سعي العديد من القوميات التي تفتقد إلى دولة خاصة بها إلى بناء دولة قومية خاصة بها، كما في حالة الأكراد الذين يتوزعون بين أربعة دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا، ويتجسد طموحهم السياسي الأبرز حالياً

بالانفصال عن هذه الدول، وإنشاء دولة قومية كردية. وهنا نحن لا نحكم بحتمية نجـــاح هذا العامل بقدر ما نحاول إثبات أهميته في حالة توظيفه بالطريقة الأمثل.

وما ينطبق على العامل السابق ينطبق أيضاً علـــى العامـــل المتعلـــق بالانتمـــاء العقيدي الواحد الذي يجمع بين سكان دول الخليج العربية، ويقدم التاريخ السياسي القديم والمعاصر العديد من الأمثلة على نجاحه في تحقيق أشكال عديـــدة مـــن الوحـــدة بـــين الشعوب التي تنتمي إلى المذهب نفسه أو الطائفة الدينية نفسها، فقد حكمت الدول الدينية النظام الدولي لقرون عديدة، ثم اختفى تأثيرها نسبياً مع ظهور الدول القومية ليعود مرة أخرى وربما بتأثير أكبر حالياً، فما نراه الآن على الساحة الدولية، يدل علـــى نحـــوٍ لا يقبل الشك على أننا نواجه صراعاً دولياً وإقليمياً محكوماً بالعقائد الدينيـــة أكثـــر مـــن المصالح الاقتصادية والسياسية، ولـــسنا هنـــا بـــصدد التفـــصيل حـــول الـــصراعات والانقسامات الدينية الحاصلة في أنحاء العالم جميعها تقريباً، من العراق إلى لبنان إلـــى السودان على الصعيد الإقليمي، ومن الصراع بـــين الولايـــات المتحـــدة والمنظمـــات الإسلامية المتطرفة، وكذلك الحال في الصراع بين إسرائيل وهذه المنظمـــات أيـــضاً، والصراع الهندي الباكستاني. والرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نظراً لخلفيتها الدينية الإسلامية.

والتدقيق بالأمثلة السابقة لا يعني كما سبق القول أن هذا العامل هو عامل حتمي في قيام الاتحاد الفيدرالي الخليجي، إلا أنه عامل قد يساهم بقوة في دفع أي جهود نحـــو إنشاء مثل هذا الاتحاد. فأمثلة الانقسامات الدينية مذهبياً وطائفياً، تقدم صورة واضـــحة لأهمية أن يخلو الاتحاد الفيدرالي الخليجي من بذور هذه الانقسامات مع عـــدم تجاهـــل الوجود الشيعي في هذا الاتحاد بالطبع.

وما ينطبق على العاملين السابقين ينطبق على عوامل أخرى ذات أهمية نسبية أيضاً، كما في حالة العامل المتعلق بالتقارب بين الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول. وكذلك الحال بالنسبة لأهمية وجود شخصيات قيادية خليجية لها القدرة والكاريزما اللازمة لقيادة شعوب الخليج نحو تحقيق الاتحاد الفيدرالي المنشود.

أما باقي العوامل الدافعة للاتحاد الفيدرالي كما في حالة العامل الاستراتيجي، والعامل الأمني، وكذلك الحال بالنسبة للتهديدات الخارجية، والاتجاهات الدولية نحو الوحدة والاندماج، وأيضاً تحديات العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي. فهذه العوامل رغم أنها ليست تقليدية بنفس القدر التي تحتويه العوامل السابقة، إلا أنه لا بد أن يتم التعامل معها بنفس المقياس السابق، فأهميتها النسبية، ومدى فعاليتها تتوقف على طريقة توظيفها لخدمة الهدف الأهم وهو تحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

فليس بالضرورة أن يتم مواجهة التهديدات الخارجية -على سبيل المثال-، من خلال الاتحاد الفيدرالي، فقد كانت الاستعانة بالتحالفات مع القوى الكبرى الوسيلة الأهم التي لجأت إليها دول الخليج العربية لمواجهة التهديدات الخارجية على الدوام. ولكن هذا لا يعني التقليل من أهمية الاتحاد الفيدرالي كوسيلة فاعلة لمواجهة التهديدات الخارجية. ويندرج هذا أيضاً على العوامل الأخرى المذكورة أعلاه، والتي يمكن التعامل معها ومع أهميتها النسبية من خلال الاتحاد الفيدرالي الخليجي.

2.4 العوامل والمتغيرات المعيقة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي

إذا كان لكل مجتمع وهو في طريقه نحو النمو والازدهار وإعادة البناء عقبات وعراقيل، فكذلك لكل اتحاد فدرالي ينادي به مجتمع من المجتمعات عقبات وعراقيل، وتلك هي سنة الحياة وقوانين التطور.

ولا تكمن المشكلة في وجود العقبات والعراقيل فحسب، إنما في معرفة نوعية هذه العقبات والعراقيل من جانب، وفي كيفية التغلب عليها ومواجهتها بمنهجية علمية هادئة من جانب آخر.

ومن هذه العقبات التي تواجه قضية الاتحاد الفيدرالي الخليجي ما يأتي:

1.2.4 الإقليمية

في كل دولة من الدول الخليجية هناك فئات يتجاهلون ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الأخرى من روابط كثيرة تجعل منها وطناً واحد، ويتجاهلون ما يربط أهلها بالبلاد العربية الخليجية الأخرى من روابط قوية تجعلهم أمة واحدة، ويسيؤون فهمها وتأويلها ويدعون إلى الانكماش في نطاق إقليمي ضيق وتركيز جهودهم داخل حدود بلادهم وعدم هدرها خارج هذا النطاق ويضعون العقبات في سبيل مصالح أبناء البلاد الأخرى، بحجة حفظ مصالح أبناء وطنهم [(1)].

ومن هنا يخشى أن تكون الإقليمية قد ترسخت في النفوس، بحيث تحتل مكانتها في ضمير الناس في مكان الوحدة والاتحاد، فتصبح الإقليمية هي الوطنية وهي الولاء للوطن الأم، أو الوطن الصغير بدلاً من أن يكون الولاء للوطن الكبير، ولمجموعة دول الاتحاد أي للوحدة والاتحاد معاً، فالإقليمية مرض كبير يجتث الوحدة ويقتل الاتحاد[(2)].

---

(1) دروزة، محمد عزة، **الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته**، بيروت، 1957، ص341.

(2) الأحمد، مرجع سابق، ص37.

ومن هنا يصعب الحديث عن ذوبان الكيانات الخليجية في الوقت الحاضر، خصوصاً مع محاولات الحكومات المحلية تأكيد هويات ثقافية لمجتمعاتها وتكريس شعورها بالتمايز عن بقية المجتمعات الخليجية، فالوحدة ليست قراراً سياسياً يتخذ من الأعلى ويفرض عل المواطنين، بل هو ثمرة لانتشار ثقافة التقارب والتعايش الأخوي والعائلي بين البلدان المتجاورة، فهناك إمكان بالقدرة ولكن الواقع القائم لا يشجع على ذلك إلا بعد أن يتغير، وهذا التغير لن يحدث إلا عندما يتكرس الشعور بالحاجة للوحدة وبخطر التفكك[1].

2.2.4 التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية

هناك قضية لم تحسم حتى هذه اللحظة في التوجهات الوحدوية الخليجية، وهي التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية، فقد ظلت دول الخليج العربية إلى الآن- وربما ستظل- مهتمة كثيراً بحل هذا التناقض، إذ إن للاتحاد متطلبات، ذلك أن أي تجربة تعاونية أو اندماجية أو وحدوية يجب أن تكون مخلصة وصادقة مع نفسها، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقدمها خطوة إلى الأمام، وهذا التنازل يجب أن يكون عن بعض مظاهر السيادة الوطنية وليس عن جميعها، إذ دون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاتحاد سواء السياسي أو الاقتصادي مستقبلاً[2].

---

(1)الشهابي، سعيد، **الوحدة الخليجية عنوان يخفي واقعا سياسيا هشاً**، صحيفة الوطن القطرية 2000/10/1.

(2) عبدالله، عبدالخالق، **التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1999، ص71.

3.2.4 العامل الاقتصادي

لقد خلقت التشوهات التي حدثت بفعل عوامل كثيرة، من أهمها الهيمنة الأجنبية على مقدرات دول الخليج العربية سلسلة من التناقضات القطرية والإقليمية، أبرزها وأكثرها خطورة ظاهرة التجزئة والتفتت، كما عطل عصر الهيمنة الاستعمارية المختلفة النزوع العربي الطبيعي نحو التكامل، فتحول مجرى التعامل والتجارة نحو الاعتماد على الخارج، وانقلب شيئاً فشيئاً إلى قيود ربطت الأقاليم والأقطار العربية فُرادى ومجموعات بتلك الأسواق، وتطور التفاوت بين أجزاء الوطن الواحد إلى وضع معاكس للتكامل المأمول. وقد شاع هذا الوضع المشوه وتكرس بفعل عوامل كثيرة لا مجال للخوض فيها هنا، في مقدمتها اتباع سياسات اقتصادية ذات توجهات متنافرة تحكمها عوامل متشابكة من الفرقة والخصام والتناحر. ومنذ مطلع الستينات، ورغم الاتفاقيات المعقودة في إطار الجامعة العربية، انهمكت البلدان العربية والخليجية في تنفيذ خطط إنمائية جرى تصميمها على أساس من الانكفاء على الذات القطرية، تحت تأثير أطروحات "الاستقلال الوطني" و"الاكتفاء الذاتي" و"الاعتماد على النفس" فأدت تلك البرامج والتوجهات والسياسات إلى مزيد من التنافر والتضارب والتباعد بدلاً من التقارب والتنسيق والتكامل، كما يجري في بقاع العالم الأخرى. ولا بد من الإشارة إلى حقيقة مرة، تتجلى في أن انجراف الأقطار العربية في منزلقات الاندماج المباشر وغير المباشر في الاقتصاديات الغربية، كان مركباً ومتعدد الأبعاد والصور، وشاملاً للنواحي الاقتصادية والمالية والتجارية والتقانية.. الخ. وكان من نتائج ذلك أن الموارد العربية، بما فيها رؤوس الأموال ومن الرجال أصحاب الكفاءات وأرباب العمل، تهاجر تباعاً، تسللاً أو فراراً نحو الخارج، بحثاً عن مأوى هناك [1].

---

(1) الجراد، خلف محمّدا، **مُعضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص ص122-123.

ومن هنا فإن العوائق الاقتصادية أمام الاتحاد الفيدرالي الخليجي، وخصوصاً فيما يتعلق بعملية التكامل الاقتصادي ضمن الإطار الوحدوي الفيدرالي، يمكن أن تؤثر في التوجه الوحدوي الخليجي على نحوٍ مباشر وكبير، حيث يكمن سر البطء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي في تشابه الاقتصادات الخليجية أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، وأكبر دليل على هذا الزعم هو الأهمية النسبية للنفط والغاز والبتروكيماويات فضلاً عن قطاع الخدمات مثل الصيرفة والسياحة في جميع اقتصادات دول مجلس التعاون. فالتشابه الاقتصادي يمثل تحدياً لعملية التكامل الاقتصادي خلافاً لما عليه الحال في بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال تتمتع ألمانيا بميزة تنافسية في صناعة السيارات، بينما يكمن الثقل الاقتصادي لإسبانيا في مجال القطاع الزراعي، الأمر الذي يوجد أرضية مشتركة للتبادل الاقتصادي بين البلدين. أما الوضع فكان مختلفاً في ما يخص العلاقات الاقتصادية بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نظراً لتشابه مصادر التصدير وخصوصاً النفط ومشتقاته(1).

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي، إلاّ أن هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط، ولكنه يتطلب كذلك إيجاد المزيد من فرص العمل. فالمعدل العام للنمو السكاني في دول المجلس يزيد على ثلاثة في المائة، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة بما لا يقل عن اثنين في المائة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وإذا شاءت هذه الدول المحافظة على المستوى المعيشي القائم، فإن إجمالي الناتج المحلي يجب أن ينمو بهذه النسبة نفسها وعلى مدى هذه الفترة. ويبدو تحقيق هذا الهدف سهل التحقيق، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية المواتية، ولكن خلال الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط، كان معدل النمو أقل من ذلك بكثير(2).

---

(1) حسين، جاسم، **مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة** ، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع عشر، فبراير، 2006 ، ص56.

(2) روتلدج، أميلي، **مواجهة التحديات الاقتصادية في دول المجلس**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع عشر، فبراير، 2006 ، ص42.

أما صناعة النفط، وخصوصاً في مجال التنقيب والاستخراج، فتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، كما أن القطاع العام لا يستطيع استيعاب جميع القادمين الجدد إلى سوق العمل. ولكن استبدال العمالة الوافدة بالعمالة المواطنة، وعلى الرغم من أن هذا يبدو حلاً معقولاً، قد يجعل القطاع الخاص أقل قدرة على التنافس، ويدفع الشركات للبحث عن أسواق أكثر انفتاحاً ومرونة في سياساتها التوظيفية.

أما التحديات الرئيسة الأخرى فتتمثل في الإصلاح الاقتصادي وعمليات الدمج الاقتصادي، فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، يصبح أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن من شأن ذلك أن يوفر المزيد من فرص العمل وتسهيل عملية نقل المعرفة والخبرة والمهارات. فإمارة دبي وما لديها من مناطق تجارة حرة متعددة أكبر دليل على ذلك. إضافة إلى ذلك، فإن اندماج اقتصاد دول المجلس سيعزز قوة هذه الاقتصادات، ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة، ويرفع من حجم التبادلات التجارية في القطاعات غير النفطية، ويضع دول المجلس في وضع أكثر قوة في المفاوضات التي قد تجريها حول اتفاقيات التجارة الحرة[1].

ومن التحديات الاقتصادية أيضاً، حالات التضخيم التي تسبب تدهوراً مستمراً في قيمة العملة الوطنية واضطرابات كبيرة في أسعار الصرف، إضافة إلى الارتباط النقدي بدوائر النقد العالمي ومناطقه الشهيرة كالدولار والإسترليني واليورو. ولقد تعززت هذه التبعيات النقدية بصورة عميقة ومتينة مع ازدياد الطلب العالمي على النفط الخليجي، والتخفيض الفعلي للدولار الأمريكي، الذي ترتبط به عائدات النفط العربي الضخمة، مما يوقع خسائر كبيرة في القدرات الحقيقية للأموال الخليجية النفطية[2].

---

(1) روتلدج، مرجع سابق، ص42.

(2) الجراد، مرجع سابق، ص126.

4.2.4 النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربية

شكلت النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربية وبعضها وبين دول الخليج ودول الجوار، أكبر عائق في طريق العمل الخليجي المشترك وأية توجهات وحدوية خليجية، وحالت دون تطوير مجلس التعاون الخليجي، بل وأدت إلى تراجعه عن تحقيق أهدافه المحدودة، كما حالت دون تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة، وأنهكت مجلس التعاون الخليجي وأعاقت قيامه بمهامه. فقد تحولت هذه النزاعات أحياناً إلى صراعات دموية مسلحة، كما حدث في الثاني من أغسطس عام 1990، عندما احتلت العراق الكويت بالكامل باعتبارها كانت جزءاً من إقليم البصرة القديم [1].

كما عطلت هذه النزاعات عمل بعض مؤسسات مجلس التعاون المهمة مثل قوات درع الجزيرة التي تم إنشاؤها لتكون نواة جيش خليجي موحد التي انسحبت منها قطر بسبب نزاعها الحدودي مع السعودية، وأيضاً لنفس السبب قاطعت قطر اجتماعات مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر 1992، كما قاطعت دولة البحرين مؤتمر القمة السابعة عشرة في ديسمبر 1996 بسبب نزاعها الحدودي مع قطر [2].

كما تؤدي النزاعات الحدودية أحياناً إلى تهيئة ظروف التدخل الأجنبي في شؤون دول الخليج العربية وخروج بعضها عن الإجماع الخليجي تجاه قضية ما في إطار مناورات الحدود، ومن ذلك لجوء قطر إلى عقد معاهدة صداقة مع إيران التي وجدتها فرصة سانحة للتدخل في الشؤون الخليجية من خلال إعلانها استعدادها للوقوف إلى جانب قطر في نزاعها مع السعودية، بل وعرضها معاهدة دفاع مشترك مع الدوحة. إن الحدود بين دول الخليج العربية وبين الدول المجاورة متداخلة، فالسعودية مثلاً تتداخل حدودها مع ثماني دول عربية هي الكويت، العراق، الأردن، اليمن، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، وتداخل الحدود هذا يؤدي إلى أن مشكلة واحدة قد تتعدد أطرافها [3].

---

(1) المري، مرجع سابق، ص70.

(2) المرجع السابق، ص72.

(3) المرجع السابق، ص72.

ومما يدل على أثر هذه النزاعات على التوجهات الوحدوية الاستطلاع الذي أجرته صحيفة الوطن القطرية في سبتمبر من العام 2000 الذي أظهر أن أكثر من 70% من المواطنين القطريين لا يوافقون على وحدة اندماجية مع البحرين، وأن الخلاف الحدودي القائم بين البلدين هو السبب الرئيس لعدم اعتقادهم بإمكان الوحدة، وكان مسؤولون بحرينيون قد طرحوا مشروع الوحدة أكثر من مرة، ولم يكن واضحاً مدى جدية العرض، خصوصا مع استمرار سياسة تسجيل النقاط بين الطرفين، وعندما عرض المشروع للمرة الأولى عام 1999 من قبل البحرين، ردت قطر بأن الوحدة يقررها شعبا البلدين (1).

5.2.4 العقبات الشخصية وغياب شخصية القائد

من العوامل المعيقة لاتحاد الدول العربية الخليجية، النزاعات الشخصية والمطامح لبعض القادة السياسيين في هذه الدول خوفهم من ضياع نفوذهم وسلطانهم وذوبانه إذ ما تم في اتحاد الدول الخليجية في دولة فيدرالية واحدة، ومن هنا فإنهم يضعون العراقيل والعقبات في طريق الاتحاد (2).

ولا شك في أن غياب شخصية القائد القوي تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الوحدة بين وحدات دول الخليج العربية، وقد لعبت شخصية القائد دوراً رئيساً في تحقيق الوحدة بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وكذلك الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، وأيضاً في بناء مجلس التعاون الخليجي، ولكن دور الشخصية كان يقف دائماً عند حدود محلية معينة لا يتم تجاوزها.

إن الفلسفة التي تقول بضرورة وجود قائد عظيم وراء أي عمل عظيم، فلسفة نادى بها كل فلاسفة السياسة في العصور القديمة، والعصور الحديثة. فالقادة هم الذين يصنعون تاريخًا جديدًا دائمًا، وذلك بمساندة شعوبهم، ودعمها لهم. بشرط أن لا تتحول

---

(1)الشهابي، مرجع سابق.

(2) حسين، مرجع سابق، ص410.

القيادة إلى هدف بحد ذاته وينتج عنها نظم دكتاتورية ومستبدة، يمكن أن تقود إلى تدمير مشروع الوحدة بدلا من تعزيزه وقيادته إلى الأمل المرجو منه.

فعلى المستوى العربي كان الرئيس جمال عبد الناصر شخصية فريدة في عصره، حيث استطاع أن يلعب دوراً كبيراً على امتداد الوطن العربي، وكان لسياسته تأثيرات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال تأثيراتها قائمة حتى وقتنا الراهن، ولكن على مستويات متدنية وأشكال مختلفة سواء أكانت حزبية أو فكرية أو شخصية. وكذلك الحال بالنسبة للرئيس حافظ الذي أعطى لسوريا دوراً عربياً وإقليمياً ودولياً أكبر من المعطيات الموضوعية المتاحة لسوريا، وهذا ما لوحظ بعد غيابه، فقد تضاءل دور سوريا كثيراً منذ وفاة الرئيس حافظ الأسد[1].

ولقد شهدت منطقة الخليج في القرن العشرين، وفي النصف الأول من ذلك القرن على وجه الخصوص – كما ذكرنا سابقاً– محاولات وحدوية لم تنجح لأنها كانت تفتقر إلى شخصية القائد الذي "ينمو حوله الإجماع العام والذي يخلق مع الزمن وعياً جماعياً موحداً ذا أنظمة، وجذور خاصة، وهذا يصبح ممكنًا، عندما يمثل القائد قوى اجتماعية جديدة تتجه نحو وضع صنع التاريخ من جديد" [2].

6.2.4 جمود الوعي الشعبي العام وسلبيته

يذهب بعض المفكرين إلى أن من أسباب عدم تحقق أي شكل من أشكال الوحدة العربية هو جمود الوعي الشعبي العربي العام وسلبيته وعدم عمقه، بسبب انتشار الجهل، وما يؤدي إليه من خمول وفوضى وفساد أخلاقي وتفاوت بين الطبقات، حيث يلاحظ أن الشعوب العربية عامة تدرك ضرورة الوحدة بين الدول العربية أو أي

---

(1) حسيب، خير الدين، (2005). **العمل الوحدوي الرسمي غائب والمركز يحاول مـلء هـذا الفـراغ** ، مجلـة المستقبل العربي، العدد 319، 2005، ص23.

(2) النابلسي، مرجع سابق، ص7.

مجموعة منها، وأن مقومات هذه الوحدة متوافرة في مختلف أجزاء الوطن العربي، ورغم ذلك فإن هناك نوع من السلبية بينهم فيما يتعلق باتحادهم، وإلا لفرضوا إرادتهم ورغبتهم في اتحادهم على القائمين في الحكم في هذه الدول. حيث أن مقومات الوحدة المتوافرة بين الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً لم تتوافر في العديد من الدول الاتحادية التي نشأت وقامت نتيجة توافر عنصر أو عنصرين فقط من مقومات الوحدة المتوفرة للدول العربية[1].

7.2.4 تعارض المصالح

من القواعد المعروفة في علم السياسة اقتناع كل دولة بأن مصلحتها الخاصة تأتي في المقدمة دائماً، وإذا ما تعارضت مع أي مصالح أخرى فإن الأولوية تكون للمصلحة الوطنية، ويسود اعتقاد لدى العديد من الدول أن الوحدة السياسية والاندماج في تكتل وحدوي مع دول أخرى هو عودة للهيمنة وفقدان للاستقلال الذي كافحت طويلاً من أجله. إضافة إلى توافر المخاوف المتبادلة بين الدول بشأن السيطرة على الاتحاد، حيث تخشى الدول الفقيرة سيطرة الدول الغنية عليها وإخضاعها لوصايتها وإرادتها لتستخدمها في تحقيق مصالحها الإقليمية وزيادة قوتها الاقتصادية والسياسية، في حين تخشى هذه الدول الغنية مطامع الدول الفقيرة بها وابتزازها واستغلال ثرواتها لمصلحتها، وأيضاً هناك خشية أن تقوم الدول الكبيرة بابتلاع الدول الصغيرة وتذويبها فيها وإفقادها لكيانها.

8.2.4 فشل التجارب الوحدوية السابقة

لقد أسهم فشل تجارب الوحدة العربية السابقة ببناء حاجز نفسي أمام محـــاولات الوحدة الجديدة ومنها بالطبع الوحدة الخليجية. وأصبح الشعور العام لدى الشعوب أن أي محاولة وحدوية سيكون مصيرها الفشل، ومن هنا لا داعـــي لزيـــادة حـــالات الفـــشل

(1) حسين، مرجع سابق، ص422.

العربية. فقد كان الفشل السمة الغالبة على محاولات الوحدة السابقة مثل الوحـــدة بـــين مصر وسوريا، والوحدة بين الأردن والعراق، وحدة مصر وسوريا وليبيا، ووحدة مصر والسوادن، والميثاق القومي للوحدة بين سوريا والعراق وغيرها الكثير. فهذه المحاولات الوحدوية فشلت جميعها، ولتخلف أثراً سلبياً تجعل الآخرين شعوباً وحكاماً يخشون إعادة التجربة وتكرار الخطأ[1].

والمواطن الخليجي كالمواطن العربي، لم يعد مصدقا تلك الـــدعوات الوحدويـــة التي تنطلق من دوائر الحكم لأسباب سياسية، ولذلك يتم تجاهلها دون أن تتـــرك أثـــراً ملموساً، وهذا لا يعني عدم وجود رغبة حقيقية في التقارب بين أبناء المنطقـــة، فـــذلك هدف نبيل، بل أن وحدة شعوبها أصبحت، في الوقت الحاضر هاجسا يـــراود المثقفـــين على الأقل، فهذه الطبقة من أبناء الخليج تشعر بعبثية الواقع القائم، أي وجـــود كيانـــات صغيرة يتصرف كل منها كبلد كبير برغم تواضع إمكاناته الماديـــة والبـــشرية، وفـــي عصر العولمة، والكيانات السياسية والاقتصادية العملاقة، وتجاوز الحدود الجغرافيـــة، ليس هناك مجال للكيانات الصغيرة للبقاء كهويات سياسية إلا في إطار كيانـــات أوســـع تستطيع الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي والعسكري[2].

9.2.5 الضغوط الخارجية

من الطبيعي أن يكون لكل محاولة وحدوية أعداء سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وفي حالة الاتحاد الخليجي من الطبيعي أن يزداد عدد هـــؤلاء الأعـــداء نظـــراً لمكانة هذا الإقليم وخطورة وضعه الاستراتيجية على الصعيد الدولي وخـــصوصاً مـــن الجانب الاقتصادي، فمن الطبيعي أن تتوافر الضغوط الخارجية ومواقف بعض الـــدول التي لا تريد للخليج اتحاداً بل أن اتحاد الخليج يخيفها ويهدد مصالحها وبالخصوص إن كان لها أطماع في بعض بلدان الخليج العربية [3]. وربمـــا تـــأتي إيـــران وإســـرائيل

(1) الأحمد، مرجع سابق، ص37.

(2) الشهابي ، مرجع سابق.

(3) الأحمد، مرجع سابق، ص37.

والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه الدول التي من مصلحتها وأد أي محاولة اتحادية خليجية.

وبعد استعراض كل من العوامل الدافعة والعوامل المعيقة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي، يجدر بنا إيراد بعض الملاحظات حول هذه العوامل سواء بشقيها الدافعة أو المعيقة. وأول هذه الملاحظات يتعلق بالقضية النسبية التي ناقشناها سابقاً، حيث إن إيراد عامل معين سواء دافع أو معيق، لا يعني بالضرورة أن هذا العامل هو الذي سيحقق الاتحاد الفيدرالي الخليجي أو سيعيق تحقيقه، ولكن مجمل العوامل الدافعة يمكن أن تقود حين توظيفها بالشكل الأمثل إلى تحقيق الاتحاد الفيدرالي الخليجي. كما أن مجمل العوامل المعيقة يمكن أن يقود الفشل في التغلب عليها إلى إعاقة تحقيق هذا الاتحاد المنشود.

أما الملاحظ الثانية فيما يتعلق بهذه العوامل الدافعة والمعيقة أيضاً، يتركز حول ترجيح أحد الكفتين على الأخرى، أي بمعنى القول بأن العوامل الدافعة أقوى من العوامل المعيقة أو أن العوامل المعيقة لا يمكن أن تفسح أي مجال للعوامل الدافعة وبالتالي فالنتيجة معروفة سلفاً، هو أمر صعب الحكم عليه، حيث إن وجود النواحي الإيجابية والسلبية في أي مجال هو أمر طبيعي جداً، ووجود العوائق والمحفزات في أي مشروع هو أمر من طبيعة الأشياء أيضاً. فالأمر مرتبط بالنهاية بالظروف والمعطيات الإقليمية والدولية التي تؤثر بالضرورة على فعالية أي من هذه العوامل أو عدم فعاليتها.

فالهدف من دراسة وتوضيح مكامن القوة ومكامن الضعف في هذا المشروع الاتحادي الخليجي، هو محاولة الاستفادة من العوامل الدافعة وتعزيزها وتوفير أفضل السبل للتوظيف الأمثل لها في خدمة هذا المشروع، من ناحية، والعمل على مواجهة العوامل المعيقة ومعالجتها من ناحية أخرى.

الفصل الخامس

السيناريوهات المحتملة لشكل الاتحاد الفيدرالي الخليجي

جاء قيام مجلس التعاون –كما ذكرنا– حصيلة ائتلاف عناصر مختلفة من ضمنها رغبة أبناء المنطقة إلى تحقيق الوحدة والعيش فيها، واستجابة للمبادرات الرسمية التي كانت تنادي بضرورة الاتفاق على إطار واحد ينظم التعاون بين دول المجلس لتحقيق المزيد من التكامل والترابط وبالوسائل المتاحة له للوصول إلى صيغة وحدوية تضمن مستقبل أفضل لشعوب دول المجلس. حيث لم تكن فكرة التعاون خارجة عن منطق الأمور وظروف المرحلة، على الرغم من أن فكرة التعاون ذاتها لم تكن ترقى إلى مستوى الطموح الذي عبرت عنه النخب الخليجية المختلفة آنذاك التي كانت تطمح إلى تحقيق خطوة أكثر عمقاً من مجرد التعاون. لكن خطوة التعاون آنذاك كانت موضع ترحيب مقارنة بعدم التعاون وباعتبارها خطوة نحو المستقبل. من منطلق الواقعية السياسية، تبدو مسألة التعاون الخليجي عام 1981 منطقية جداً ومتسقة مع الظروف الإقليمية، لكن ذلك التقييم لا يمكن أن يبقى على حاله ما دامت المعطيات كافة متغيرة.

ومن هنا فإن التقدم نحو مزيد من التطور في شكل التعاون الخليجي باتجاه صيغة وحدوية تحقق أمال وطموحات الشعوب العربية في الخليج يقتضي سبل ووسائل معينة يمكن من خلال السير عليها وتطبيقها وفق المنهج السليم الوصول إلى تلك الغاية المرجوة، وهناك سيناريوهات عدة لشكل الاتحاد الفيدرالي الخليجي يستند كل منها إلى تصورات ومناهج فكرية مختلفة، من أهمها سيناريو تطوير مجلس التعاون ومؤسساته وسيناريو انتهاج الوحدة الفدرالية التدريجية.

وفي هذا الفصل سيتم إلقاء الضوء على كل من هذين السيناريوهين كما يأتي:

1.5 تطوير مجلس التعاون الخليجي ومؤسساته إلى وحدة فدرالية.

2.5 انتهاج الوحدة الفدرالية التدريجية بين دولتين أو أكثر ثم جميع دول الخليج.

1.5 تطوير مجلس التعاون الخليجي ومؤسساته إلى وحدة فدرالية

عندما تأسس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 كانت الظروف الإقليمية والدولية المحيطة مختلفة عما هي عليه الآن، إذ كانت تتسم بالاستقرار النسبي مقارنة بالديناميكية الشديدة التي تتصف بها في هذا الوقت. فقد كانت فكرة التعاون، التي قام عليها المجلس آنذاك، مفهومة ضمن ظروف المرحلة ومن خلال معطيات الواقع المحلي الخليجي ذاته. وخلال أكثر من ربع قرن على قيام مجلس التعاون الخليجي حدثت متغيرات كبيرة عالمية و إقليمية محلية تستدعي تقييم وضع هذا المجلس وإعادة النظر في الأسس الهيكلية التي يقوم عليها والتحديات المستقبلية التي تواجه دوله.

ولا شك في أن أي مراقب لظروف منطقة الخليج العربي التي رافقت نشوء مجلس التعاون بصيغته الراهنة يدرك أن الخطوة المستندة إلى التعاون بين الدول المكونة للمجلس كانت مناسبة للظروف التي أملتها الحرب العراقية الإيرانية آنذاك، وللتطور السياسي الذي وصلت إليه المجتمعات الخليجية والدول ذاتها. ذلك أن ظروف الحرب تستدعي قدراً كبيراً من التعاون لدرء أخطارها أولاً والتحسب لنتائجها المحتملة ثانياً، وصياغة التوازنات الإقليمية ثالثاً [(1)].

ويرى محمد السيد سعيد أن مجلس التعاون الخليجي قد برهن على أهميته في مجال التوازن الاستراتيجي في منطقة جغرافية سياسية واسعة تؤثر في أمن الخليج، وأن أهم مناسبة ظهرت فيها هذه الجدارة هي الحرب العراقية الإيرانية التي مثل أداء المجلس في سياقها الشرط الإقليمي –وربما العالمي– الرئيس لصيانة التوازن الاستراتيجي بين أطراف الحرب، وهو ما أدى إلى حصر نطاقها ومنع امتدادها إلى دول أخرى. كما أن الموقف الجماعي المتناسق لدول المجلس في مواجهة الغزو

---

(1) أبل، عبد العزيز، **آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج– العدد الثالث، سبتمبر 2004، ص111–112.

العراقي للكويت يعتبر من أهم انجازاته الاستراتيجية، ويتصف هذا الموقـف بـشموله للمكونات الأساسية للعمل الاستراتيجي الدفاعي المشترك، حيث اختبر المجلس نفسه في هذا الاختبار وبرهن على قيمته وجدارته بدءاً بصياغة موقف مبدئي حازم ضد الغـزو، ودفاعاً عن حرية المجتمعات الخليجية وتنسيق السياسات الخارجية والدفاعيـة وانتهـاءً بتجربة القتال معاً من أجل تحرير الكويت[1].

ومثله مثل أي محاولة وحدوية دولية – مع الأخذ بالاعتبـار خـصوصية كـل تجربة– فإن مستقبل مجلس التعاون الخليجي يحتمل أن يتحول مستقبلاً إلى وضع مـن ثلاثة أوضاع تحدد الصيغة التعاونية بين أعضائه، فإما أن يستمر بشكله الحالي دون أي شكل من أشكال التطور. وإما أن ينخفض مستوى التعاون بين أعضائه أو ينتهي تماماً، وإما أن يتحول إلى صيغة اتحادية أكثر عمقاً وشمولاً بين الدول المكونـة لـه، أي أن تنتقل دول الخليج بمجلس التعاون إلى شكل أقوى من أشكال الوحدة [2].

ولكي تنتقل فكرة التعاون التي أنشأت المجلس إلى مستوى أرقى للعلاقـة بـين دوله، فإن الخيارات المتاحة محدودة بطريقين: الاتحاد الكونفدرالي أو الاتحاد الفدرالي. وفي ظل مستوى تطور النخب الحاكمة الخليجية والنخب السياسية المحكومـة أيـضاً، وأخذاً بنظر الاعتبار التفاوت في المستويات المختلفة سياسـياً واقتـصادياً واجتماعيـاً وثقافياً بين المجتمعات الخليجية المكونة لمجموعة مجلس التعاون، فإن مـن المنطقـي البناء التدريجي على فكرة التعاون والانتقال إلى صيغة الاتحاد الكونفـدرالي كمرحلـة أولى قبل وضع أسس التحول إلى الصيغة الفيدرالية الكاملة لاحقاً[3].

---

(1) سعيد، محمد السيد، **آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية**، في ندوة: دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1993، ص43 .

(2) فاضل، صدقة يحي، **مجلس التعاون وأهم تحديات عقد التسعينات**، مجلة دراسات سعودية، العـدد الخـامس، 1991، ص22.

(3) أبل، مرجع سابق، ص112.

لكن مجرد القول باعتماد الصيغة الكونفدرالية لتطوير فكرة التعاون لا يمكن أن يكون حلاً سحرياً قابلاً للتنفيذ تلقائياً. ذلك أن النظام الكونفدرالي ينطوي على تقاسم للسلطات بين السلطة الكونفدرالية وسلطات الدول الأعضاء. ولعل ما واجهه الاتحاد التساعي الذي اقترحته بريطانيا قبيل خروجها من شرقي السويس يوفر بعض الدروس المهمة. فقد كانت مشكلة العاصمة أمراً لم يكن ليحسم بطيب خاطر بين نخب حاكمة تسعى كل منها للتسيد. فإذا ما أضفنا إلى تلك المشكلة وجود نخب خليجية محكومة ذات وزن مالي أكبر من غيرها تتنافس في تسليط الأضواء على إمكاناتها ومكانتها، فإن بالإمكان توقع القدر المحتمل من الصعوبات الكامنة وراء التفاصيل. ومع أن وجود الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض يمكن أن يشير إلى اتجاه الأحداث في هذا الخصوص، فإن احتمالات نشوء أفكار جديدة في هذا الصدد قد لا تكون بعيدة. وبالضرورة فإن موضوعات مثل السياسة الخارجية والدفاع واختصاصات السيادة الوطنية كافة لن تكون سهلة المعالجة، لكن إمكانية التوصل إلى صيغ توفيقية ستكون واردة. فالدولة الماليزية التي تكونت من ثلاث عشرة سلطنة مثال يمكن تكراره في منطقة الخليج بالأخص بالنسبة لدول مجلس التعاون. وقد أثبتت التجربة الماليزية نجاحاً على مستويات عديدة ليس أبرزها التقدم الاقتصادي حسب[1].

واتحاد ماليزيا هو ملكية دستورية انتخابية. يرأسها اسمياً حاكم أعلى ويشار إليه كـ "ملك". والملوك يتم اختيارهم لمدة خمس سنوات من بين تسعة سلاطين لأقاليم عرقية الملايو. أما الأقاليم الأربعة الأخرى فيرأسهم "حكام عامون" لا يدخلون في الاختيار، وقد شكل نظام الحكومة في ماليزيا على غرار النظام البريطاني، وهي فكرة قد لا تروق لحكام دول الخليج الست الذي تعتبر أنظمة الحكم فيها انتقالية أفقية في أغلبها داخل الأسر الحالية الحاكمة [2].

---

(1) أبل، مرجع سابق، ص113.

(2)شاكر، محمود، **اتحاد ماليزيا**، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص27 .

1.1.5 تطوير مجلس للسلطة التنفيذية

مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التطور السياسي في دول المجلس وتشابهها فيما يخص مركزية السلطة التنفيذية. فإن بإمكان النخب الحاكمة التقدم خطوة إلى الإمام من فكرة التعاون إلى فكرة خلق مجلس اتحادي للسلطة التنفيذية. وهذه فكرة كانت قد طرحت مسبقاً لكن على شكل قمة تنفيذية يقصدها رؤساء الوزارات في دول المجلس كل ستة أشهر على سبيل التمهيد لانعقاد قمة التعاون [1].

القمة التنفيذية لم تتحقق حتى الآن والهدف منها كان تنسيقياً ولم تكن الفكرة مقدمة نحو هيئة دستورية ذات سلطات تنفيذية تواكب متطلبات السلطة التنفيذية الاتحادية المأمولة ضمن الاتحاد الكونفدرالي. ولا بد من الإقرار هنا بأن أية سلطة تنفيذية لا تقوم على هيكل سياسي دستوري متفق عليه بين السلطات في الدول لا شك في أنها ستواجه صعوبات جمة في ممارسة صلاحياتها. إذ إنها سوف تصطدم بمفهوم السيادة الوطنية وصلاحيات السلطات التنفيذية المحلية لكل دولة عضو. كذلك فإن أية سلطة تنفيذية ضمن اتحاد كونفدرالي ستكون محدودة الصلاحيات ضمن شؤون العلاقات الخارجية والدفاعية فقط، وهذا بحد ذاته لن يحقق تقدماً على الصعيد الاقتصادي الذي يخدم فكرة الاتحاد الكونفدرالي[2].

2.1.5 تطوير مجلس للسلطة التشريعية

ليس من شك في أن تطوير مجلس لسلطة تشريعية موحدة في دول مجلس التعاون، عما هو عليه الوضع حالياً حيث تغيب السلطات التشريعية تقريباً من مجال الدول، سيكون أحد أهم الخطوات أمام تطوير المجلس ذاته. فمن المعروف أن موطن العلة في تطور العمل الوحدوي الخليجي هو "المشاركة الشعبية" ولذلك وشعوراً بأهمية

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق.

(2) أبل، مرجع سابق، ص112.

التفاعل مع المطالب الشعبية – وإن كان متأخراً– اتخذ القادة في قمة الكويت عام 1997 قراراً بإنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، وتتكون من ثلاثين شخصاً من أصحاب الخبرات، وتنظر هذه الهيئة في القضايا التي يحيلها المجلس الأعلى إليها لعرض رؤاها ثم تقديمها للقادة.

وقامت هذه الهيئة وفي نطاق صلاحياتها بتقديم رؤاها حول المعالجة الشاملة لقضايا الإسكان والسياسات السكانية ودورها في التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والأسرية)، ثم كلفت الهيئة بدراسة موضوعات أخرى (تقييم مسيرة المجلس خلال 23 عاماً – معوقات التبادل التجاري– دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء مجلس التعاون). ومضى على إنشاء الهيئة الاستشارية أكثر من سبع سنوات ولا يزال المواطن الخليجي غير متحمس لا لأداء المجلس ولا لأعمال الهيئة رغم جهودها، وقد لا يعلم الكثيرون شيئاً عن أعمالها. ووسيلة المجلس لكسب الحماسة الشعبية لمنجزاته هي تفعيل دور الهيئة الاستشارية ليقارب دور برلمان خليجي موحد [1].

فعلى هذا المستوى من مستويات التطور السياسي المأمول، لا تزال غالبية دول المجلس تعيش ظروفاً تغيب فيها سيادة المواطن، أي السيادة الشعبية وتسود فيها سيادة الحاكم الفرد. ولكي تتطور دول المجلس في هذا الشأن فإن من الضروري أن تتطور بعض مفاهيم الحكم لدى النخبة الحاكمة ذاتها. وتشير تجربة الهيئة الاستشارية التي أنشئت ضمن هيكل المجلس خلال السنوات القليلة الماضية إلى أن ذهنية الشورى غير الملزمة هي التي لا تزال سائدة مقابل الديمقراطية الملزمة.

ويمكن تحليل احتمالات نشوء سلطة تشريعية متحدة ضمن آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي. لكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أن مثل هذه السلطة ستواجه بعقبات دستورية وفنية قد تجعلها عاجزة عن الفعل التشريعي خلال السنوات الأولى لقيامها، بل

---

(1) الأنصاري، عبد الحميد، **من أجل برلمان خليجي موحد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الخامس، يناير 2005، ص47.

ربما إلى سنوات طويلة لاحقة. ذلك أن السلطة التشريعية التي تؤسس ضمن الهيكل السياسي لمؤسسات الاتحاد الكونفدرالي تختلف عن السلطة التشريعية للاتحاد الفدرالي. وهذا بحد ذاته معوق بارز. فالأول يوحد أداء الدول أما الثاني فإنه يوحد كذلك القاعدة الشعبية لكل الدول الأعضاء. لذلك فإن التجربة الأوروبية في بناء سلطة تشريعية للجماعة الأوروبية تقدم دروساً ثمينة لمحاولات تطوير مجلس التعاون عموماً وبناء سلطة تشريعية اتحادية أو موحدة خصوصاً [1].

وسيواجه مجلس التعاون في هذا الصدد صعوبات تتعلق بالصلاحيات التشريعية فيما يتعلق بسمو التشريعات الاتحادية على المحلية وتنازعها ضمن اختصاصات معينة. كذلك فإن نسب التمثيل ستكون إحدى العقبات التي قد تحول دون تقدم مشروع التطور ذاته. ويمكن العودة في هذا الخصوص إلى الأدبيات المتعلقة بمحادثات الاتحاد التساعي حيث أدت مسألة نسب التمثيل إلى خلاف لم يحسم وأدى إلى قيام دولة الإمارات العربية كدولة مستقلة واستقلال البحرين وقطر. ولا شك في أن الحديث عن هذه المسألة بين دول المجلس حالياً وعلى قاعدة التمثيل وفقاً للثقل السكاني سيثير العديد من الصعوبات، لكن حلولاً توفيقية لا شك في أنها ستكون ممكنة إذا ما صحت النية للاتجاه نحو الاتحاد. ولعل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تجربة الاتحاد الماليزي تقدمان عوناً إيجابياً في هذا الصدد. فلقد اتبعت كلتا الدولتين تكوين سلطة تشريعية من مجلسين، يمثل أحدهما (الشيوخ) الولايات بنسب متساوية، ومُنح سلطات تخفف من مخاوف النخب الحاكمة في الولايات من تفرد المجلس الآخر (النواب) بالقرار التشريعي. وشكل مجلس (النواب) على أساس التمثيل الشعبي وفقاً لعدد السكان. ولقد حققت هذه الصيغة الثنائية لمجلس السلطة التشريعية متطلبات الدولة الاتحادية

---

(1) أبل، مرجع سابق، ص112.

ومتطلبات التوازن وحماية السيادة الوطنية وتخفيف مخاوف الدول الأعضاء من هيمنة السلطة المركزية[1].

وفي ظروف مجلس التعاون الخليجي فإن تطوير سلطة تشريعية متحدة في المرحلة الأولى يمكن أن يتحقق وفق صيغة توفيقية تتيح لمفهوم التعاون أن ينتقل إلى مفهوم الاتحاد من دون أن يخل بالتوازن الذي تحرص عليه النخب الحاكمة. ولعل في تجربة ماليزيا نموذجاً يُحتذي كونها دولة إسلامية متعددة الولايات ولكل ولاية سلطان حاكم يعين بالوراثة. ولم تواجه ماليزيا هزات سياسية تهدد مصالح النخب الحاكمة عندما اختارت نموذج الملكية الدستورية وشكلت سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية على أساس فدرالي. بل أن التجربة الماليزية قد أتاحت للنخب الحاكمة إيجاد مؤسستها السياسية التي تبقيها على صلة بالعملية السياسية وتكرس شرعيتها السياسية ضمن آلية انتخابية دورية تمنح كل نخبة حاكمة لولاية من ولايات الاتحاد الماليزي الفرصة لتبوء سدة الحكم لعدد من السنوات حيث تمثل تلك النخبة الدولة في المحافل الدولية من دون أن تحملها أوزار ممارسة السياسة اليومية[2].

3.1.5 وضع أسس توحيد السلطة القضائية

تتمتع السلطات القضائية في دول مجلس التعاون بمواصفات إيجابية كثيرة تساعد على توحيد صلاحياتها وإيجاد آليات إدارية اتحادية أسهل من نظيراتها في المجالين التشريعي والتنفيذي. وفيما يتعلق بالقضاء الشرعي فإن بقاءه كما هو عليه الحال واستمراره ضمن أطره الوطنية لن يشكل عائقاً أمام تحويل التعاون الخليجي إلى اتحاد. وفيما يتعلق بالقوانين الوضعية فإن تشابه دول المجلس في ظروفها الاقتصادية سواء ما يتعلق بالتجارة والصناعة والاستثمار وتنظيم سوق العمل وحرية انتقال الأموال والسلع،

---

(1) أبل، مرجع سابق، ص112.

(2) المرجع السابق، ص ص112-113.

وكذلك علاقاتها المتقدمة مع السوق العالمية يجعل من توحيد القضاء الإداري والتجاري مهمة أسهل من غيرها. ويمكن في هذا الصدد خلق هيئات قضائية عابرة للحدود الإدارية بين دول الاتحاد المأمول تضمن تطبيق الأحكام الصادرة في إحداها ضمن الحدود الإدارية للدول الأخرى. ولعل في تجارب الدول الاتحادية الأخرى الكثير من الدروس في هذا الخصوص، مما يسهل عملية الاتحاد وصولاً إلى التوحيد كلما تطورت الأسس الدستورية. ولعل ما تم تحقيقه فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون التي باتت نافذة في دول المجلس جميعها مثال جدي على إمكانية تحقيق الاتحاد القضائي وبناء أسس توحيد السلطة القضائية في المستقبل ضمن اتجاه اتحادي لهذا الجزء من الوطن العربي[1].

إن هذا الطرح النظري لآليات تطوير مجلس التعاون لشكل من أشكال الوحدة الكونفدرالية أولاً ومن ثم وحدة فدرالية بين دول الخليج العربية، ربما يكون سهلاً في جانبه النظري فقط، حيث تتزايد الصعوبات والتعقيدات التي تواجه هذا التحرك الوحدوي يومياً، كما تتزايد الانتقادات لطريقة عمل المجلس بشكلها الحالي لاعتمادها على آليات عمل ضعيفة نسبياً، ولم يتحقق الكثير من الإنجاز على أرض الواقع، إلا في بعض جوانب التعاون الاقتصادي وليس بالشكل المنشود.

فالاستعراض العام لبيانات القمم الخمس والعشرين السابقة لمجلس التعاون الخليجي التي تكاد تتشابه في صياغتها يظهر أنها لم تأت على قدر الطموحات الشعبية، إلا أن الإنصاف يقتضي ألا نتغافل عن الإنجازات التي تحققت.

وهنا نرصد ما تحقق في المجال الاقتصادي على سبيل المثال "من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" التي فتحت الطريق "للاتحاد الجمركي الخليجي" المقرر اكتمال

---

(1) أبل، مرجع سابق، ص112.

تطبيقه في عام 2007 الذي يفتح الباب واسعا أمام انطلاق "السوق الخليجية المـشتركة" في عام 2007 أيضاً والذي يليه إطلاق "العملة الخليجية الموحدة" في عام 2010.

نعم.. تحققت منجزات تمثلت في اتفاقيات نوعية على قدر كبير مـن الأهميـة. ولكن بعض هذه الاتفاقيات تواجه بعض العقبات في التطبيقـات ناجمـة عـن بعـض الاختراقات الدولية لمنظومة المجلس الاقتصادية ونتيجة تأخر صدور بعض المراسـيم التنفيذية لهذه الدول في الوقت الملائم لتطبيقها، كما يلاحظ أن المدى الزمنـي لتطبيـق هذه الاتفاقيات أطول مما تتطلع الشعوب إليه، ربما ناتج عن بطء في الدراسـة أو فـي التشريع أو في التطبيق، وربما ينبع هذا من تعجل النتائج من جانب الشعوب الطامحـة للاتحاد بأسرع من الزمن اللازم لنضوج هـذه الخطـوات، كمـا يـرى المـسؤولون والقادة[1].

وأخيراً يبقى القول إن مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ علـى أسـاس فكـرة التعاون قد حقق بعض أهداف التعاون وبات مطالباً بالسير نحو الاتحاد ومن ثم الوحدة. والمجلس ليس مجـبراً على اختيار طريق محدد للاتحاد لكنه بكل تأكيد لم يعد مخيراً في البقاء على حال التعاون أكثر مما مضى. ذلك بأن التحـولات الإقليميـة والعالميـة تفرض نسقاً من المعطيات التي تتجه نحو الحركة والديناميكية، وبقاء المجلس في وضع جامد أو غير متطور قد يجعله عرضة للضعف أو العجز وهو أمر ليس فـي صـالح النخب الحاكمة أو المحكومة على حد سواء.

---

(1) طه، محمود، **بعد ربع قرن من "التعاون": "الاتحاد الخليجي العربي" هو الطموح الشعبي الذي لم يتحقق بعـد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد (6)، فبراير 2005، ص ص 67-71.

2.5 انتهاج الوحدة الفدرالية التدريجية بين دولتين أو أكثر ثم جميع دول الخليج

يعتبر منهج الوحدة التدريجية من أسهل وسائل التحول نحو الوحدة الأوسع والأكبر لمجموعة من الكيانات السياسية يجمعها روابط مشتركة تشكل أساساً وقاعدة لهذه الوحدة. حيث أن الوحدة التدريجية قد تساعد على التغلب على المشكلات والتعقيدات التي تفرضها طبيعة بناء الكيانات الوحدوية وخصوصاً الفيدرالية أو الاندماجية منها، حيث يمكن التغلب على أي مشكلة تواجه الوحدة مباشرة قبل الانتقال إلى مرحلة متقدمة، وبذلك يتم تفادي الأخطاء كلما تقدم العمل الوحدوي، كما يتم التغلب على أكبر قدر ممكن من العقبات قبل الوصول إلى الصيغة النهائية للوحدة.

وحسب الخبرات التاريخية، كانت الوحدة التدريجية تتخذ مسارين إما المسار السلمي القائم على التوحد بناء على تفاهمات مشتركة بين طرفي أو أطراف الوحدة، وأمثلتها كثير جداً في التاريخ السياسي، نذكر منها الوحدة المصرية السورية عام 1958، الوحدة الأردنية العراقية عام 1958، الوحدة بين إمارتي أبو ظبي ودبي 1968، وكذلك الوحدة اليمنية عام 1990، وعلى الصعيد الدولي كان هناك الاتحاد بين التشيك وسلوفاكيا عام 1918، وأيضاً الاتحاد بين كل من صربيا، كرواتيا و سلوفينيا باسم "مملكة صربيا، كرواتيا و سلوفينيا" عام 1918، الذي تحول عام 1945 إلى دولة يوغسلافيا بعد أن انضمت إليها البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا[1].

---

(1) الجوجو، عبدالله، **الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة**، طرابلس (ليبيا): الجامعة المفتوحة، 1996، ص ص216-217.

أما المسار الثاني فهو المسار الإكراهي المتمثل بعمليات الضم أو الفتح أو الغزو أو الاحتلال أو غيرها من أساليب استخدام القوة لإرغام طرف أو أطراف أخرى على الانضمام إلى الوحدة، وأمثلتها أيضاً عديدة جداً في التاريخ السياسي، فالإمبراطوريات الكبرى كان أساسها وكل كيانها قائم على هذا النمط من التوحد، حيث يمكن القول إنه لم تعرف إمبراطورية بالتاريخ لم تستخدم القوة العسكرية لإرغام الشعوب الأخرى سواء من قوميتها أو طائفتها أو من قوميات وطوائف أخرى للدخول تحت سلطتها، بما فيها بطبيعة الحال الإمبراطورية العربية الإسلامية.

ومن الأمثلة الحديثة على هذا النمط من الوحدة، يأتي بالطبع المملكة العربية السعودية التي جاءت نتيجة لجهود الملك عبد العزيز آل سعود في توحيد العديد من الكيانات السياسية في شبة الجزيرة العربية في دولة واحدة أعلنت عام 1932 باسم المملكة العربية السعودية، حيث خاض الملك عبد عزيز آل سعود العديد من المعارك مع الأمراء المحليين وزعماء القبائل العربية في المنطقة للوصول إلى هذه الوحدة[1].

ومن أمثلتها أيضاً الاتحاد السوفياتي (السابق) الذي قام خلال الفترة من عام 1917 وحتى عام 1945 بضم العديد من الجمهوريات المجاورة له وأهمها جمهوريات البلطيق الثلاث "لاتفيا، استونيا، ليتوانيا" ضمن مشروعه لبناء الاتحاد الفيدرالي السوفياتي [2].

وأحياناً ما كانت الوحدة تشمل المسارين معاً، بحيث تنضم بعض الأطراف للوحدة بإرادتها ورغبتها في حين تنضم دولاً أخرى للوحدة عن طريق الضم بالقوة.

---

(1) العثيمين، عبدالله الصالح، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الرياض، 1997، ص35-40 .

(2) حمادي، مرجع سابق، ص294-297.

أما الوحدة التدريجية موضوع هذه الدراسة، فهي الوحدة التدريجية التي تنتهج الأسلوب السلمي القائم على توافر الرغبة بتحقيق الوحدة بين الأطراف المختلفة التي من الممكن دخولها في الكيان الوحدوي المنشود. وهو في هذه الدراسة الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية.

والسيناريو أو النموذج الذي نناقشه هنا يعتبر أقرب إلى نموذج الوحدة الذي أنجز عام 1971 بين مجموعة من الإمارات العربية الخليجية الصغيرة، الذي قدم ما يمكن أن يقال عنه انه أنجح نموذج وحدوي عربي تمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد أثبتت التجربة الرائدة لوحدة الإمارات في ظروف عصيبة إقليمياً وعالمياً ومحلياً أن الوحدة العربية أو الخليجية ممكنة في العصر الحديث وفق رؤى عصرية مقبولة ليست بالضرورة تحتاج إلى قتال وسفك دماء الآخرين من أجل احتلال دولهم بقوة السلاح وإعلان ضمها للمشروع الوحدوي الكبير، بينما يمكن أن يتم تصور الوحدة الفيدرالية الخليجية على نسق الاتحاد الإماراتي بالطريقة السلمية وبشيء من التراضي مع إبقاء الحكام على حكم دولهم وتمتع الجميع بنوع من الاستقلالية والحفاظ على الخصوصية التي يتميز بها كل شعب وكل إقليم ضمن الاتحاد الفيدرالي الشامل بين هذه الدول.

وكما كان الاتحاد بين إمارتي أبو ظبي ودبي عام 1968، هو نواة الوحدة بين الإمارات العربية المتحدة، فإن الوحدة بين دولتين أو أكثر من دول الخليج العربية الست حالياً، يمكن أن يشكل النواة لإعلان اتحاد فدرالي فيما بينها جميعا.

1.2.5 المملكة العربية السعودية ونواة الوحدة

لا يخفى على أحد أهمية المملكة العربية السعودية كأحد أهم الدول العربية وأهم دول الخليج العربية على الإطلاق، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينيــة أو الجيواستراتيجية، مما يجعل من أي سيناريو وحدوي خليجي، نموذج غير عملــي إذا لم يستند أساساً على المملكة العربية السعودية كأحد مكوناته المبدئية والأساسية. ومــن هنا فإن السيناريو المطروح في هذه الدراسة يرى أن الوحدة التدريجية الخليجية يجــب أن تبدأ من المملكة العربية السعودية. وخصوصاً أن للمملكة خبرتها الكبيرة في مجــال الوحدة.

حيث تم توحيد المملكة العربية السعودية على يد مؤسسها الملك عبد العزيز بداية الثلاثينيات من القرن الماضي بحيث تحولت من مجتمع صحراوي يعاني ويلات التمزق والتشتت والاضطراب، تشكل القبائل البدوية سكانه، التي لكل منها عاداتها وتقاليــدها، ولكل منها ولاءاتها وانتماءاتها وخصوماتها، ولكل من زعمائها وكبارها طريقتــه فــي التعامل مع القبائل الأخرى، لتصبح بعد هذا التاريخ وحدة إقليمية متماسكة موحدة فــي حكومتها وشعبها[1].

ولا تأتي فرضية اعتبار المملكة العربية السعودية النواة والأســاس لأي إطــار وحدوي فيدرالي خليجي من فراغ، حيث لا يمكن أن تخفى الأهمية الكبيرة للمملكة فــي الخليج، التي تستند على اعتبارين، يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج، ويــرتبط ثانيهما بأهمية الخليج بالنسبة لأمن المملكة العربية السعودية بصفة عامــة. فالــسعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج من عدة اعتبارات، أهمها أن السواحل السعودية في الخلــيج

(1) مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين، **خطاب إلى الغرب : رؤية من السعودية**، الرياض ، غيناء للدراسات والإعلام، 2003، ص88.

تشكل حوالي (16%) من إجمالي سواحل الخليج، وهي بذلك ثالث دولة خليجيــة مــن حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران (36%)، والإمــارات (24%). كــذلك فــإن المملكة العربية السعودية تعتبر قوة اقتصادية – عسكرية مهمة في منطقة الخليج، فــإذا ما قارنا المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة على الخليج، وهــي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، نجد أن المملكة العربية السعودية تــشكل (49%) من إجمالي مساحة تلك الدول، وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة كما تعتبر المملكة العربية السعودية ثالث دولة خليجية من حيث عدد السكان (11% من سكان الخليج) بعد إيران (63%) والعراق (17%) [1]. أما من حيث النــاتج القــومي الإجمالي ، فتأتي السعودية في المقدمة، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي للمملكة قرابة (264) مليار دولار أمريكي عام 2005.

كما أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول المطلة على الخليج مــن حيث حجم الناتج النفطي وحجم الاحتياطي النفطي، إذ بلغ الإنتاج السعودي من الــنفط الخام لعام 2004 ما مجموعه (3253.3) مليون برميل، بمعدل يومي بلغ (8.9) مليون برميل ، وهذا يشكل 27% من مجمل إنتاج دول الأوبك اليــومي للعــام 2004 البــالغ (32.9) مليون برميل يومياً ، كما يشكل 10.7% من مجمل الإنتاج العالمي من الــنفط لعام 2004 والبالغ (83.03) مليون برميل يومياً[2] . أما بالنسبة للاحتيــاطي النفطــي فتشير إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) إلــى أن المملكــة العربيــة

---

(1) سليم ، محمد السيد، **الرؤية السعودية لأمن الخليج** ، في: عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي: دراسة فــي الإدراك والسياسات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، 1994، ص35.

(2)مؤسسة النقد العربي السعودي ، **التقرير السنوي الحادي والأربعــون** ، الإدارة العامــة للأبحــاث الاقتــصادية والإحصاء ، الرياض، 2005، ص499 ، ص509.

السعودية تمتلك من الاحتياطات النفطية المؤكدة في نهاية عام 2004 مـا يقـدر بـ (264.310) مليون برميل ، وتشكل هذه الاحتياطات ما نـسبته 29.5% مـن مجمـل الاحتياطي النفطي لدول الأوبك جميعها (والتي تتضمن جميع الدول النفطية المطلة على الخليج)، التي بلغت لعام 2004 ما مجموعه (896.659) مليون برميل[1].

أما الاعتبار الثاني الذي يجعل من أمن الخليج ذا أهمية مميزة للـسعودية، هـو الأهمية التي يشكلها الخليج في الأمن الوطني السعودي، فالسواحل السعودية على الخليج تشكل قرابة (80%) من أطوال الحدود السعودية، ورغم أن هذه النسبة تبدو ضئيلة، إلا أن أهميتها تنبع من كون السواحل السعودية على الخليج هي المصدر الـرئيس للـنفط السعودي، إضافة إلى أن التهديد لأمن المملكة يأتي من الدول المطلة على الخليج فقط ، بخلاف السواحل السعودية على البحر الأحمر التي تخلو من النفط تقريباً، وكذلك تخلـو من المشاكل الحدودية ومصادر التهديد[2].

ومن هنا كانت السعودية تؤكد دوما من خلال السلوك السياسي السعودي ضـمن الإطار الإقليمي الخليجي إلى أن الرؤية الأمنية السعودية تتلخص في الربط العـضوي بين أمن السعودية وأمن دول الخليج العربية، أي الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، فمجلس التعاون يمثل شكلاً من أشكال التعاون من أجل تحقيق الأمن الجمـاعي لـدول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية[3] .

---

(1)Organization of the Petroleum Exporting Countries, **The OPEC Annual Statistical Bulletin 2004,** Austria: Ueberreuter Print und Digimedia, 2005, p17.

(2) سليم، مصدر سابق ، ص35 .

(3) النفيسي، عبد الله فهد، **مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي**، دار طه للنشر، لندن، 1994، ص24.

وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في إظهار أهمية التنسيق في السياسات الخارجية وكذلك الأمنية والبترولية وتصفية كافة الخلافات الحدودية والسياسية بين دول الخليج العربية، وكان خدمة النظام السياسي الخليجي من أولويات المملكة خلال العقود الأخيرة، وجعل دول الخليج الست تتخذ مكانة لائقة بين الأمم وفي إطار المنظمات الدولية، لذا نجد أن السياسة الخارجية السعودية تجاه الدائرة الخليجية خلال تلك الفترة ركزت على أربعة محاور مهمة وجدت أنه من الضرورة بمكان العمل الجاد على تحقيقها، وهي [1]:

1- حل المشكلات الحدودية في أسرع وقت ممكن و تصفية الخلافات الناجمة عنها.
2- التنسيق والتعاون الاقتصادي بين المملكة ودول الخليج.
3- تنسيق سياستها الخارجية والبترولية في الساحة الدولية.
4- العمل على إيجاد صيغة مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج، ومن ثم ضمان استقرار دول المنطقة.

وقد استطاعت المملكة بشكل فعلي وعملي وملموس ترجمة ما سعت إليه على نحوٍ مخلص - وكان ذلك على حسابها أحياناً - لإيجاد حل دائم لما تبقى من مشاكل حدودية بين المملكة ودول الخليج كافة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أما الموضوعات الأخرى سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية، فقد سارت باتجاه ربما لم يحقق طموح الدولة ومواطنيها، ولكن بأي حال من الأحوال كان إيجابياً، وترجم العديد منها إلى واقع إيجابي وملموس. وإدراكاً من المملكة أن الطريق الصحيح يتمثل في خلق جو تعاوني بناء مع دول المجلس لحفظ الأمن والاستقرار ويضمن وحدة الموقف السياسي والاقتصادي وحتى العسكري بين دول الخليج العربية، فقد سعت

(1) رجب، يحي حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رؤية مستقبلية، الكويت، 1983، ص48.

جاهدة في الأوقات جميعها إلى إقناع تلك الدول بأهمية وحتمية مثل هذا التعاون، حيث تؤمن المملكة إيماناً راسخاً بأن ذلك يعد ركيزة أساسية لتطوير التنمية والاستقرار في منطقة الخليج[1].

ولم يكن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 إلا تتويجاً للجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز العمل الخليجي المشترك، والتعاون بين الدول العربية في الخليج، بما يضمن مصلحة المنطقة وأمنها وازدهارها ودعم السلم والأمن الإقليمي [2].

2.2.5 منهجية تحقيق الاتحاد الفيدرالي التدريجي

تتعدد مناهج ومقتربات التكامل والاندماج بتعدد حالات المجتمعات والدول التي مرت بها، ومع ذلك يمكن القول إن هناك منهجين أساسيين لتجارب التكامل وهما: المدخل الوظيفي والمدخل السياسي. المنهج الأول يقوم على الاقتراب التدريجي الذي يبدأ بأحد القطاعات الوظيفية ويمتد منها إلى قطاع آخر وثاني وثالث وهكذا. كما أن هذا المنهج يبدأ من المستوى الأدنى للتكامل إلى مستويات أعلى بالتدريج حتى يصل إلى الاندماج الكامل، أما المنهج الأخير فهو يقوم على توفير الإرادة السياسية للتكامل والاندماج من خلال إيجاد هياكل سياسية مشتركة ينتقل لها الولاء الاجتماعي والسياسي. وتقوم هذه الهياكل ليس فقط باكتساب سمات وأهلية السيادة على الوحدات

---

(1) الراجحي، صالح بن عبد الله، **سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج في عهد خادم الحرمين الشريفين**، في: معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر)، الرياض، 2001، ص117 .

(2) العلي، مرجع سابق، ص ص58-59.

السياسية الداخلية في تجربة التكامل، وإنما يستخدم أيضاً هذه الأهلية في توحيد وصهر الممارسات والتشكيلات الاقتصادية والوظيفية للوحدات المكونة للاتحاد[1].

وبناء على ذلك فإن السيناريو التدريجي للوحدة الفيدرالية الخليجية يمكن أن يتم بناءه وفق تصور لوحدة فيدرالية بين المملكة العربية السعودية وأي من دول الخليج العربية الأخرى كخطوة أولى، وربما تكون الأولوية لدولة الإمارات العربية المتحدة نظراً للخبرة التاريخية للدولتين في بناء نظام سياسي موحد، إضافة إلى الثقل الجغرافي والسياسي والاقتصادي والعسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يتم كخطوة أولى إنشاء برلمان اتحادي، وحكومة اتحادية تشمل مجلس أعلى للشؤون الخارجية ومجلس للدفاع وكذلك مجلس أعلى للتجارة الخارجية، ويتم وضع أسس هذه المجالس لتضمن المرونة الكافية لفتح المجال أمام دول أخرى للانضمام إلى الاتحاد. مع المراعاة قدر الإمكان على قدرة كل دولة بالحفاظ على خصوصيتها وطابعها وعاداتها وطبائع شعوبها وكذلك المستوى المعيشي والمادي لأبنائها كخطوة أولية لمنع هذه التناقضات من التأثير في البناء الفيدرالي الجديد.

وبعد اعتماد الاتحاد الفيدرالي الأول بين دولتين أو أكثر من دول الخليج، يتم دعوة باقي الدول للانضمام إلى الاتحاد من خلال تكييف واقعها القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يتلاءم مع الواقع الفيدرالي الجديد، ويمكن أن يتم ذلك خلال فترة زمنية مفتوحة تضمن لكل الوحدات السياسية المنطوية تحت الاتحاد الوقت الكافي للقيام بكل خطوة لازمة لانضمامها.

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مرجع سابق، ص300.

الفصل السادس

مستقبل الوحدة الفدرالية الخليجية في ظل التطورات الإقليمية والدولية المعاصرة

تواجه الوحدة الفدرالية الخليجية في مستقبلها المنظور تطورات إقليمية ودولية معاصرة متسارعة في خطاها وتأثيرها، بعضها يفرض الرغبة الملحة في تحقيق تلك الوحدة بصورة سريعة منعاً للتأثر بجملة تلك المتغيرات، وبعضها يمثل تحدياً لصانعي القرار السياسي الخارجي في مجلس التعاون الخليجي، إذ وبحكم أهمية منطقة الخليج العربي وموقعها الاستراتيجي والحيوي للولايات المتحدة والقوى الكبرى في العالم، تزداد هذه المنطقة سخونة بالأحداث السياسية والاقتصادية التي تضع دول المجلس في قلب الحدث أو الأزمة القائمة شاءت ذلك أم أبت.

وعلى الرغم من تنوع تلك التطورات الإقليمية والدولية المعاصرة، فإن الباحث سيقتصر في دراسته على أهم تلك المتغيرات السياسية والاقتصادية، وأهمها: حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عام 2003م، ملف التسلح النووي الإيراني، الوجود الأمريكي في المنطقة ومستقبله، وأخيراً قضية العولمة.

وعليه، سيتناول هذا الفصل طبيعة وأهمية هذه المتغيرات، وأثر هذه المتغيرات إقليمياً ودولياً على مستقبل الوحدة الخليجية، من خلال التقسيم الآتي:

1.6 أثر احتلال العراق في مستقبل الوحدة الخليجية.

2.6 أثر التسلح النووي الإيراني في مستقبل الوحدة الخليجية.

3.6 أثر الوجود الأمريكي في المنطقة في مستقبل الوحدة الخليجية.

4.6 أثر نتائج العولمة في مستقبل الوحدة الخليجية (التكامل الاقتصادي).

1.6 أثر احتلال العراق في مستقبل الوحدة الخليجية.

لا شك في أن أي حدث دولي أو إقليمي يترتب عليه مجموعة من التداعيات التي تؤثر في دول الإقليم أو المنطقة التي يقع فيها ذلك الحدث، وهو الأمر الذي ينطبق على الحرب الأمريكية على العراق وسقوط نظام صدام حسين، فقد خلفت هذه الحرب آثاراً وتداعيات عديدة كانت دول الخليج العربية الأكثر تأثراً بها على خلفية البعد الجغرافي والسياسي والتاريخي. وأبرز هذه التداعيات هي ما يتعلق بالأوضاع السياسية في دول المنطقة لا سيما وأن الولايات المتحدة أعلنت أكثر من مرة أنها ستجعل من العراق نموذجاً للديمقراطية ليس في منطقة الخليج حسب وإنما في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان احتلال العراق جزءاً من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية[1].

وعلى المستوى الخليجي، فقد شكلت الحرب على العراق علامة فارقة في تاريخ النظام الإقليمي الخليجي بصفة عامة ودول الخليج العربية بصفة خاصة، فإذا كانت حرب الخليج الأولى في عام 1980 بين العراق وإيران قد دفعت الدول الخليجية العربية الست إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، فإن الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها حملت معها تداعيات هائلة على مجلس التعاون، ربما يكون إحداها انفراط المجلس كلية وتحول دول الخليج إلى البحث عن صيغة تنظيمية تعاونية أخرى ربما يكون العراق طرفاً فيها [2].

---

(1) محمود ، أحمد إبراهيم، **العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، 2003، ص63.

(2) إدريس، مرجع سابق، ص124.

ويحتل عراق ما بعد الاحتلال أهمية متقدمة في السياسة الخارجية لدول الخليج لاعتبارات عديدة، أولها عامل القرب الجغرافي، حيث إن هذه الدول هي الأقرب للعراق من أي دول عربية أخرى مجاورة، ومن ثم هي الأكثر تأثراً بما يحدث فيه من تطورات. ثانيها أن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل بدوره معضلة لأمن دول المجلس، ويثير التساؤلات حول ما تريده واشنطن وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الإقليمي الخليجي بصفة عامة، ودول الخليج العربية بصفة خاصة. وثالثها أن الأزمات الأمنية التي شهدتها بعض دول المجلس منذ الاحتلال الأمريكي للعراق لا تنفصل بأي حال عن حالة الانفلات الأمني السائدة في العراق. لهذه الأسباب مجتمعة، تنطلق السياسة الخارجية لدول الخليج العربية إزاء العراق (الجديد) من منظور الإسهام في بنائه، بحيث لا يشكل عبئاً أمنياً عليها أو يمثل تهديداً محتملاً لها(1).

وبالتالي فان النظرة الخليجية لمستقبل العراق، تحكمها الاعتبارات الآتية(2):

1. إدراك دول الخليج العربية لأهمية دعم استقرار العراق في الوقت الراهن.

2. إذا كانت دول الخليج العربية قد سعت للاعتراف بالحكومة العراقية كخطوة نحو استقرار العراق، فإن هذا لا ينفي أن هناك مخاوف خليجية من عودة العلاقات مع العراق الجديد، وخصوصاً بالنسبة للكويت.

3. لا يزال شكل العلاقات الخليجية– العراقية في المستقبل يثير الجدل، حيث إن خروج العراق من خارطة التوازنات الإقليمية في المنطقة، قد أفرز أوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى مثل إيران وتركيا أو هبوطاً للبعض الآخر مثل سوريا ودول الخليج، وهو الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة لترتيب شؤون تلك المنطقة.

---

(1) العيسوي، أشرف، **العراق الجديد في الرؤية الخليجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، 2005، ص82.

(2) البنخليل، يوسف أحمد، **مستقبل الدولة الخليجية بعد احتلال العراق**، مجلة أراء حول الخليج، العدد الرابع، 2004، ص 24.

وإذا كان تغيير الأنظمة الخليجية أمراً غير وارد في الاستراتيجية الأمريكية نظراً للعلاقات الراسخة بين واشنطن ودول الخليج على الصعد الأمنية والاقتصادية والسياسية، وحاجة الولايات المتحدة لتلك الدول من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعم الحرب على الإرهاب، فان تغيير جغرافية المنطقة يظل هاجساً لدول الخليج، ويبرز هنا سيناريوهان(1):

أولهما: إمكانية طرح الولايات المتحد تحالفات أمنية جديدة مثل إحياء حلف بغداد الذي ظهر عام 1955م، لا سيما وأن ركائز هذا الحلف ما زالت موجودة وهي (باكستان وتركيا والعراق وإيران) ولم تفقد –هذه الدول– أهميتها في السياسة الأمريكية، هذا السيناريو يفرض تحدياً جديداً أمام الوحدة الخليجية التي ترتبط بعلاقة شراكه استراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته هي جزء من العالم العربي الذي لا يزال لديه مشكلة رئيسة مع أحد أطراف هذا الحلف المحتمل وهي إسرائيل.

ثانيهما: إمكانية انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي، وهنا يمكن القول إن الموقف الخليجي يتسم بالترحيب الحذر، ويعكس توجهاً خليجياً مفاده أن من السابق لأوانه الحديث عن انضمام العراق لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وإنما هناك إمكانية للانضمام لبعض الهيئات الفرعية على غرار انضمام اليمن لتلك الهيئات على نحوٍ تدريجي، كما يعكس هذا التوجه قناعة خليجية مختصرها أن التوتر الخليجي – العراقي لم يكن مرتبطاً فحسب بالنظام العراقي وأيديولوجيته البعثية، وإنما باعتبارات التطلعات العراقية للهيمنة على الخليج التي عززها ذلك الخلل الواضح بين العراق ودول الخليج العربية.

---

(1) كشك، أشرف محمد، **تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي**، السياسة الدولية، العدد 154 ، 2003، ص 112 وما بعدها.

وعموما يمكن القول إن تأجيل البت في مسألة انضمام العراق لمجلس التعـاون، تشكل تحدياً آخراً لمشروع الوحدة الخليجية مستقبلاً، خاصة فـي ظـل بقـاء القـوات الأمريكية في العراق وعدم الإعلان عن برنامج محدد للانسحاب منه، ناهيك عن فـشل كل الوسائل السياسية والعسكرية الأمريكية – العراقية في تثبيت الأمن والأوضاع فـي العراق. ولقد شكّل احتلال العراق من قبل التحالف الدولي بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا مرحلة جديدة من مراحل التاريخ السياسي لمجلس التعاون الخليجي ولأي شكل مستقبلي سيتمحور به المجلس سواء على شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، أو أي صيغة وحدوية مستقبلية.

مثل هذا التحدي الكبير والجديد الذي تواجهه دول المجلس يستدعي النظـر فـي الإشكاليات الداخلية التي تواجهها اليوم. ففي البداية تجد استمرار التواجـد العـسكري الأجنبي في منطقة الخليج، وفي الدولة نفسها وهو ما يعني استمرار إخفاق دول المجلس أمنياً سواءً على المستوى الإقليمي أو على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلـك فقـد ظهرت لمواطني دول المجلس الآن النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية والاجتماعيـة التي انتهجتها حكوماتهم طوال العقود الثلاثة المنصرمة. ومثل هذه الإشكاليات وعوامل أخرى دفعت نحو بروز حركة من الاحتجاج السياسي والاقتصادي في المنطقة تطالـب بالإصلاح بشتى أشكاله(1).

ويمكن تلخيص أبرز ملامح مستقبل الوحدة الخليجية في ظل احتلال العراق في ثلاث نقاط أهمها:

1. إن التحولات الداخلية والمطالبات بالإصلاح داخل دول المجلس باستجاباتها المتعددة من السلطة تشير إلى احتمال تغيّر شكل الدولة خلال المستقبل القريب.

---

(1) الحسيني، محمد صادق، **مجلس التعاون..العراق..إيران: "هويات" حائرة في عالم مـضطرب**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الخامس، 2005، ص 57.

2. إن التحديات الداخلية والإقليمية الناجمة عن احتلال العراق تفرض تحدياً تاريخياً كبيراً وتقلل من إمكانية دول المجلس في تحقيق التكامل الإقليمي أو تحقيق الاتحاد الإقليمي على الأقل من خلال تفعيل منظومة مجلس التعاون الخليجي.

3. تصاعد مطالب الإصلاح وارتباطها بالحقوق الفئوية أو المناطقية أو العرقية، يفتح الباب أمام احتمالات تفكك الدولة الخليجية، وتراجع دور السلطة المركزية، خاصة مع احتمال تغيّر شكل الدولة الخليجية من مركزية إلى فيدرالية أو دويلات صغيرة في ظل زيادة الدور الدولي لإعادة تشكيل منطقة الخليج، كما هو مطروح بالنسبة لكل من العراق وإيران[1].

إن كل سبق ينعكس سلباً على مستقبل مشروع الوحدة الخليجية، وبقدر ما يشكل ذلك حافزاً للإسراع في طرح المشروع على أرض الواقع، بقدر ما يمثل تحدياً خطيراً لمستقبل المجلس ودوله في ظل استمرار الاحتلال واضطراب الأوضاع الأمنية في العراق والمنطقة.

2.6 أثر التسلح النووي الإيراني في مستقبل الوحدة الخليجية.

رغم إصرار إيران الدائم، عدم سعيها لامتلاك سلاح نووي، وأن ما لديها هو مجرد برنامج سلمي، إلا أن هذا لا ينفي وجود مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية سواءً على الجانب السلمي أو العسكري. وهذا يدخلنا في مرحلة جديدة من مراحل التطور في برنامج التسلح الإيراني، الذي يؤثر على نحوٍ واضح في أمن منطقة الخليج، وعلى العلاقات العربية الإيرانية عموماً. إضافة إلى أن البرنامج النووي الإيراني قد أثار حفيظة العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة تجاه هذا البرنامج[2].

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، **السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي إزاء العراق (الجديد)**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 18، 2006، ص 29 وما بعدها.

(2) هيلترمان، جوست آر، **وضع إيران النووي وجروح الحرب**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، 2005، ص53.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي كررت جميعها عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية، فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر، بالنسبة لها، أمراً مرعباً. إضافة إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي، يمكن أن يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان، الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر ماحق(1).

وقبل مناقشة وتحديد المخاطر والتهديدات التي تواجهها دول الخليج العربية نتيجة للسياسات التسليحية الإيرانية، يجدر الإشارة إلى اتجاه الرأي الذي يرى في التسلح الإيراني دعماً قوياً للدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، حيث إن الدول العربية تستطيع أن تكسب الكثير من برنامج إيران النووي، بحسب سلوكها السياسي في مرحلة المواجهة الحالية بين إيران والدول الغربية حول الموضوع. فإذا حافظت الدول العربية – خصوصاً دول الخليج – على علاقات طيبة مع إيران، ودعمت حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية، أو وقفت على حياد بينها وبين الغرب في هذا الموضوع، فإن إيران النووية يمكن أن تصبح رصيداً استراتيجياً للدول العربية، منها تستمد التكنولوجيا العسكرية، وإليها تلجأ وقت التصعيد مع إسرائيل(2).

ويعتبر اتجاه آخر بأن هؤلاء يتغافلون عن أمر جوهري، فتملك إسرائيل للسلاح النووي لا يهدد أمن الخليج واستقراره، ولكن تملك إيران لهذا السلاح يعتبر أمراً خطيراً يهدد أمن الخليج واستقراره (3).

---

(1) باديب، سعيد، **العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الرابع عشر، نوفمبر، 2005م، ص27.

(2)الشنقيطي، محمد المختار، **الدول العربية في المعادلة النووية الإيرانية**، مجلة العصر، 2006/2/6م.

(3) الأنصاري، عبد الحميد، **متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الثامن عشر، مارس، 2006م، ص55.

ويمكن القول إن الخطر النووي الإيراني على دول الخليج العربيــة قــد يكــون مباشراً وغير مباشر، ويأتي التهديد الإيراني المباشر لدول الخليج العربية مــن خــلال المواجهة بين الطرفين عسكرياً أو من خلال محاولة إيران الهيمنة على المنطقة استناداً إلى القوة العسكرية التي تمتلكها أو ستمتلكها.

حيث يعتبر البعض أن مشكلة إيران الأساسية هي مشكلة كل الدول ذات الأنظمة الشمولية مثل كوريا الشمالية والدول ذات الطموحات الثوريــة. التــي تعتقــد بوجــود مؤامرات خارجية تحاك ضدها، ولن ينجيها إلا الإنفاق في سبيل المزيــد مــن القــوة العسكرية وبناء ترسانة من الصناعات العسكرية الثقيلة. ومشكلة دول مجلس التعــاون أنها تدرك ما يمثله ذلك من خطر عليها، ولكنها تتظاهر – التزاماً بسياستها فــي الأدب الجم كما يقول السفير عبدالله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي – بأنها غير معنية بالمشكلة، ارتكاناً إلى الدول الكبرى، واعتقاداً بأن تلــك الــدول ذات المــصالح الاستراتيجية في الخليج هي التي ستتصدى لأطماع إيران النووية. ولذلك، فإنهــا – أي الدول الخليجية– تحرص على عدم إغضاب إيران سواء في قرارات القمم الخليجيــة أو على لسان المسؤولين الخليجيين، وأقصى ما يفعلونه هو التعبير عن قلقهم وانزعــاجهم من التصرف الإيراني ثم المطالبة بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي[1].

في اتجاه آخر بعيد عن الجدل حول الخطر النووي الإيراني المباشر الــذي قــد يهدد دول الخليج العربية، يرى البعض أن هذا الخطر النووي قد يأتي بــصورة غيــر مباشرة. فإذا افترضنا أن إيران صممت على موقفها ولم تتنــازل، وفــي حالــة فــشل العقوبات – في حال فرضها– واستمرار طهران بحدة وتصميم أكثر على المضي فــي طريقها غير آبهة بالمجتمع الدولي، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر للأمور قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية التي لا تحتاج لقرارات دولية[2].

---

(1)الأنصاري، مرجع سابق، ص56.

(2) ضاعن، شاهين، **دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الثامن عشر، مارس، 2006م، ص53.

إن حدوث مواجهة بين إيران من ناحية، وإسرائيل والقوات الأمريكية المتواجدة في المنطقة من ناحية أخرى، سوف تكون دول الخليج هي ضحيته الأولى، وسوف يعيد التذكر بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م [1].

أما في حال الاحتمال الأكثر توقعاً، وهو تعرض إيران لعقوبات دولية اقتصادية فإن الأمر لن يكون هيناً، لا على إيران ولا على جاراتها مــن دول مجلــس التعــاون الخليجي التي تربطها جميعاً بإيران علاقات اقتصادية وتجارية، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على العلاقات بين إيران وجاراتها، وخاصة دول مجلس التعــاون التــي تشغل تجارتها الخارجية مع إيران حجماً كبيراً، مما سينعكس بالسلب على اقتــصاديات هذه الدول جميعها. إضافة إلى أن أي قرار بعقوبات من هذا القبيل سوف يترتب عليــه جلب قوات عسكرية دولية إلى مياه الخليج العربي لمراقبة تنفيذ العقوبــات. وبــالطبع ستكون في مواجهة هذه القوات شمالاً قوات عسكرية إيرانية، مما يجعل المنطقــة فــي حالة توتر أمني مستمر خشية وقوع ما لا يحمد عقباه، وسوف تتبع ذلــك بالــضرورة حالة طوارئ أمنية وعسكرية في دول مجلس التعاون سوف ترهــق كاهلهــا بنفقــات باهظة، وتظل المنطقة عرضة دائما للتدخلات والضغوط الأجنبية[2].

كما ينبغي أدراك أن أي إهمال في البرنامج النووي الإيراني قــد يــؤدي إلـــى إحداث تلوث بيئي يشمل دول المنطقة جميعها، كما أشار إلى ذلك الأمير سعود الفيصل عندما تحدث في لندن عن حادثة مفاعل (تشيرنوبل) الذي انفجر فــي أوكرانيــا عــام 1986م، وسبب أضراراً بالغة لمساحات شاسعة من الأراضي المحيطة به[3].

ويمكن تلخيص الموقف الرسمي الخليجي من التسلح النووي الإيراني ودوافــع هذا الموقف، كما أوضحته القمة الخليجية السادسة والعشرون التي عُقدت في أبو ظبــي

---

(1) الأشعل، عبد الله، **العالم العربي والتسلح النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 58، مايو 2005م، ص68.

(2) ضاعن، مرجع سابق، ص53.

(3) البدراوي، مرجع سابق، ص69.

في ديسمبر 2005م، حيث ظهر أنه رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخـــاطر النووية الإيرانية، إلا أنها تتمتع بعلاقات طيبة على الصُعد السياسية والاقتــصادية مـــع إيران، وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية- الخليجية، فهي وإن توترت سياســياً، فإنهـــا تشهد نموا واضحاً على المستوى الاقتصادي. فالتبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ 180 مليون دولار عام 2003م. كما بلغ التبادل التجاري بين إيران والسعودية بليـــون ريال سعودي عام 2004م. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهـــم الأســـواق بالنسبة لإيران حالياً، كما أن الإمارات تعد خامس دولة في تزويـــد إيـــران بالبـــضائع. إضافة لذلك يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطـــورة الملـــف النـــووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها، لا ســيما وأنهـــا أضـــحت محاطة بالعديد من الدول النووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، مـــن هنـــا اتخـــذ الموقف الخليجي صيغة وسط فلم يُشر البيان الختامي للقمة إلى القضية النووية الإيرانية تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل(1).

ويعتقد الباحث أن هناك حقيقة أساسية يمكن الانطلاق منها لفهم الموقف الخليجي من أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني وهـــي: أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتـــضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحـــدة فـــي دعـــم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قـــدراتها النوويـــة التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة). كما كانت للدول الإقليمية مصالح

---

(1) كشك، أشرف محمد، **القمة الخليجية 26.. معضلة الأمن مجدداً**، 2005/12/22م.

مباشرة (معلنة أو غير معلنة) في عملية تجريد العراق من قدراتـــه النوويـــة وإزالـــة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل.

ومن البديهي أن استمرار مسلسل التسلح النووي الإيراني دون رادع حقيقـــي أو مظلة أمنية لدول المجلس سيكون متغيراً مهماً في مسار مـــستقبل الوحـــدة الخليجيـــة، خاصة في ظل توتر العلاقات الراهنة بين واشنطن وطهران حول العديد من القـــضايا وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل والقضية العراقية.

أخيرا فإن موقف دول الخليج أمام هذا الملف الساخن وربما بنتائجـــه الخطيـــرة على أمن واستقرار دول الخليج العربية، ومستقبل الوحدة الخليجيـــة، يمكـــن تلخيـــصه بالقول: إن هذه الدول وقياداتها في وضع لا تحسد عليه بين الموقف الإيرانـــي الـــسائر بتصميم نحو تطوير البرنامج النووي لخدمة الأغراض العسكرية من جهـــة، والموقـــف الأميركي – الإسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الإيرانية بالوسائل جميعهـــا ومهما كلف الثمن.

3.6 أثر الوجود الأمريكي في المنطقة في مستقبل الوحدة الخليجية.

منذ عام 1973 والولايات المتحدة تعتبر منطقة الخليج منطقة مـــصالح سياســـية واقتصادية واستراتيجية، حين أعلنت الولايات المتحدة بوضوح مـــن خـــلال رئيـــسها الأسبق جيمي كارتر أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقـــة الخلـــيج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بالوسائل كافة بمـــا في ذلك القوة العسكرية . وبذلك تحددت استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـــ (مبدأ كارتر) [1].

---

(1) القحطاني ، شيخة غانم، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص120.

ومع بداية التسعينيات إلتقت الاهتمامات الأمريكية بالخليج بمشاعر القلق التي سادت المنطقة، نتيجة لصدمة الغزو العراقي للكويت، مع استمرار وجود الخطر، سواء من خلال استمرار وجود النظام العراقي حينها، أو من خلال محاولات إيران فرض سيطرتها على المنطقة، وتمخض هذا الالتقاء بتوقيع اتفاقيات ثنائية، أمنية دفاعية، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍّ من الكويت والبحرين وقطر، فضلاً عن اتفاقيات أخرى مماثلة عقدتها دولة الكويت مع كلٍّ من روسيا والصين بريطانيا وفرنسا، وتكفل هذه الاتفاقيات لقوى الغرب إعادة ترتيب أوضاع الأمن الإقليمي ترتيباً يضمن عدم تكرار ما حدث في أزمة الخليج الثانية [1].

وإذا كانت الحرب على العراق عام 2003، قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج وخصوصاً الكويت، فإنها زادت من عناصر التوتر بجعلها الوجود الأجنبي أمراً حتمياً، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي جابر الصباح بقوله: "التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين، ولا علاقة له بما يحدث في العراق"، ومن ثم فإن التعرف إلى طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار تلك المنطقة واستقرارها، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران [2].

ويؤكد المحللون والباحثون أن الوجود الأجنبي في المنطقة يشكل مصدر تهديد لدول المنطقة، ليس لأنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار حسب وإنما أيضاً لأنه سيكون مصدراً محتملاً لخلق التوترات في الإقليم أيضاً، فبالرجوع إلى التاريخ يتضح أن وجود الاختلافات والحساسيات الدينية والثقافية والسياسية سبب في عدم ترحيب شعوب

(1) بستكي، مرجع سابق ، ص135.

(2) كشك، مرجع سابق ، ص112 .

المنطقة بالوجود الأجنبي، فالقوات الأمريكية ستكون سبباً في قلة الثقة وزيادة الشك والارتياب لدى دول المنطقة[1]، ومن جهة أخرى يؤكد فريق آخر أن الوجود الأجنبي ولفترة قصيرة يمكن أن يضمن توازنًا متأرجحًا ولكنه لن يضمن على المدى الطويل توازنًا ثابتًا ومستقرًا[2]، كما يرى فريق ثالث أن الوجود الأجنبي في المنطقة يحد تمامًا من إمكانية إقامة نظام أمن جماعي إقليمي في الخليج، إذ إن وجود مصالح كبيرة للدول الغربية وخاصة أمريكا في المنطقة سيجعلها تعارض إنشاء أي نظام أمني يجمع دول الخليج ويكون من شأنه القضاء على مبررات تواجدها في هذه المنطقة[3].

ولعل المخاوف الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي، بعد احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة، تكمن في تلك الترتيبات التي تتضمنها الأجندة الأميركية ومشاريعها للمنطقة التي تشكل عقبة كبيرة أمام الوحدة الخليجية، لأن مضامينها تعني تقسيم المقسّم أصلاً في المنطقة والحيلولة دون توحد أو قيام وحدة عربية بين أي تكتلات عربية تبعاً لمبدأ "فرق تسد"، كما أن تطبيق سياسة "الدومينو" في إسقاط الأنظمة العربية في المنطقة لا يصب بأي شكل في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أو يفيد الوحدة الخليجية، باعتبار أن تجزئة المنطقة والهيمنة عليها بصورة الاحتلال –كما في العراق– أو النفوذ –كما في غالبية الدول العربية– يعني فرض واقع إقليمي جديد يلبي المصالح الأمريكية– الإسرائيلية على حساب مصالح الوحدة الخليجية، من خلال مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

وتجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في موقف لا تحسد عليه، فهي بحاجة إلى الوجود الأمريكي في المنطقة لفترة زمنية بسيطة تنتهي بانتهاء التوترات الإقليمية

---

(1) السعدي، بيجان، **إيران وأمن الخليج**، مجلة مختارات إيرانية العدد 120، 2002، ص38.

(2) جريدة الوطن السعودية، العدد 198، 2001/4/15.

(3) محمدي، غلام رضا، **الأمن الجماعي في الخليج**، مختارات إيرانية، العدد 8، نقلاً عن صحيفة رسالة الإيرانية 2001/1/11.

واستقرار الوضع في العراق بقيام دولة حديثة في نظامها وتوجهاتها، وفي ذات الوقت فإن استمرار هذا الوجود يشكل عائقاً أمام الوحدة الخليجية أو مستقبلها. حيث إنه من الطبيعي أن الوجود العسكري لدولة عظمى كالولايات المتحدة يحد من حرية وسيادة الدول الصغيرة غير المتكافئة معها عسكرياً وسكانياً واقتصادياً، ويجعل تلك الدولة العظمى شريكاً فاعلاً في تقرير سياسة الدولة المضيفة داخلياً وخارجياً، فلا يحق مثلا للدولة المضيفة أن تعقد معاهدة (عسكرية خصوصاً) مع أي دولة أخرى، فقد تعثر على سبيل المثال تنفيذ "إعلان دمشق" الذي اتفق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، ووضع في دمشق يومي 5 و6 مارس 1991[1].

ولكي لا يظل الوضع على ما هو عليه في الخليج، أي أن تظل القوات الأجنبية على أرضه، وفي مياهه وأجوائه، مادام هناك خطر من العراق وإيران، تفترض أميركا وجوده لإبقاء جيوشها رغم أن أهدافها مختلفة تماما، لا بد من تحديد الخيار الملائم لأمنه، بغية الوصول إلى الهدف المبتغى، وهو: الاستغناء عن الأمن الأجنبي المستعار، ووفقا لهذا الخيار يتم وضع استراتيجية عمل مناسبة. ويرى ياسين سويد أنه يمكن تحديد أحد الخيارات لأمن الخليج بعيداً عن أي قوى أجنبية، وهذه الخيارات هي:

– تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لمجلس التعاون الخليجي، ولدول شبه الجزيرة العربية (مجلس التعاون الخليجي واليمن)، وعبر تفعيل إعلان دمشق.

1– تحقيق الأمن القومي العربي وفقا لمعاهدة الدفاع العربي المشترك التي ما تزال نائمة في أدراج جامعة الدول العربية.

2– تحقيق الأمن الإقليمي للخليج عبر تحالف دوله مع بقية دول الخليج، أي مع إيران والعراق.

---

(1) سويد، ياسين، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص115.

3- تحقيق الأمن الإقليمي والقومي معا عبر تحالف بلدان إقليم الخلــيج العربـــي مـــع مجموعة الدول العربية، أو عبر تحالف بلدان إعلان دمشق مع بقية بلدان إقليم الخلـــيج، وهو ما يمكن تسميته بـــ "التحالفات المختلطة".

وهذا يقتضي حل المشكلات العالقة بين دول الخليج من جهة وإيران والعراق من جهة أخرى، وحل هذه المشكلات العالقة بالمساعي الحميدة، وتنفيذ الاتفاقات القائمة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإحياء الدور الأمني والعسكري لجامعة الدول العربيـــة، والسعي لإيجاد دور أمني لدول المؤتمر الإسلامي، والسعي لإقامة تحالفات جدية خارج نطاق الولايات المتحدة، مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، وتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي[1].

ويعزز هذا الرأي، الطرح القائل بضرورة الاتحاد الفيدرالي الخليجي كأحد أهـــم الإجراءات الخليجية في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية التي تواجه دول الخليج العربية، ومنها بالطبع الوجود العسكري الأمريكي وتداعياته على أمـــن الخلـــيج والشرق الأوسط ككل.

4.6 أثر نتائج العولمة في مستقبل الوحدة الخليجية (التكامل الاقتصادي).

أصبحت العولمة (Globalization) من أكثر المفاهيم استخداماً فـــي الأدبيـــات المعاصرة. وتدل كلمة العولمة على إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وقد أضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطـــاغي فـــي المجتمعـــات المعاصـــرة، واستقطبت اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاظم دور العولمة وتأثيرها في أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها. ويمكن تعريف العولمة بأنها "اندماج أسواق المال في حقـــول التجـــارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة والتقنيات ضمن إطـــار

---

(1) سويد، مرجع سابق، ص259-260.

من حرية الأسواق ، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وتمثل الشركات متعددة الجنسية العنصر الأساسي في هذه الظاهرة" [1].

وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، ولكن العولمة ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد[2].

ويعتبر التعاون الاقتصادي من خلال التكتلات الاقتصادية أهم الظواهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت دول الخليج العربية قد عملت على نحوٍ منفرد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تركزت الجهود على البنية التحتية للاقتصاد وتوفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين، فإن التغيرات الجذرية التي حدثت على المستويات المحلية والإقليمية في السنوات الأخيرة تتطلب إعادة النظر في الكثير من الأولويات والاستراتيجيات التنموية التي أصبحت لا تلاءم الأوضاع المستجدة في العالم، حيث إن اصطفاف القوى الجديد على المستوى العالمي، وحرية انتقال السلع والخدمات التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية أصبحت تحديات خطيرة لمختلف البلدان، بما في ذلك دول الخليج العربية [3].

وعلى نحوٍ عام، فإن دول الخليج العربية تواجه في ظل العولمة ونتائجها الاقتصادية على تكامله ووحدته، ثلاثة أنواع من التحديات الرئيسة، يشمل الأول منها

---

(1) الأطرش، محمد، **العرب والعولمة ما العمل**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، العدد71، 1998، ص 95 .

(2) ياسين، السيد، **في مفهوم العرب والعولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد228، 1998، ص 54.

(3) العسومي، مرجع سابق، ص215.

التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة للمحافظة على كيانها الاقتصادي والسياسي. وبسبب التشابه الكبير بين هذه الدول من حيث طبيعة الهياكل الاقتصادية والسياسية، فأن التحديات التي تواجهها تكاد تكون واحدة. وتتمثل هذه التحديات في[1]:

1- عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وسيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي .

2- المالية العامة واعتمادها المطلق على الإيرادات النفطية .

3- الخلل الكبير في سوق العمل .

أما النوع الثاني فهي التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون في خطواته التكاملية، وفي العقبات التي تعترضه في تحقيق أهدافه، وقدرته على البقاء والتطور. والتحدي الأساسي في هذا المجال هو في وجود الإرادة السياسية لدى حكومات هذه الدول لاتخاذ سياسات مهمة ومصيرية في الجوانب الاقتصادية لتحقيق التكامل المنشود، وما سيترتب على هذه السياسات من قرارات وإجراءات تطال مجموعات المصالح المحلية . فتوحيد التعرفة الجمركية واعتماد نقطة العبور الواحدة ستؤثر في حجم الإيرادات العامة لبعض الدول ما سيدفعها للبحث عن مصادر إيرادات جديدة أو اللجوء للضرائب على الدخل أو المبيعات. كما أنها ستؤثر في التوزيع النسبي للقطاع التجاري بين دول المجلس ، ونظام الوكالات التجارية ، ونظام توزيع الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء[2].

أما النوع الثالث من التحديات فهي تلك التحديات الخارجية سواء كانت في الإقليم العربي أو الدولي. وهذه التحديات عديدة ومتنوعة ، وبسبب العولمة والانفتاح الدولي وترابط أسواق رأس المال ، لم تعد أية دولة / أو مجموعة دول بمعزل عن

---

(1) الفارس، عبد الرزاق فارس، **مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة**، مجلة التعاون ، العدد60، 2005، ص 14.

(2) المرجع السابق، ص15.

التطورات التي تحدث في الأجزاء الأخرى من العالم. وأصبح لأية أزمة مالية تواجهها دولة رئيسة أو ناشئة مهمة (مثل الأزمة المالية الآسيوية أو الأزمة المالية في روسيا أو الأزمة الحالية في كل من الأرجنتين وتركيا)، أو أية أحداث سياسية (مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة أو الاضطراب السياسي في فنزويلا) ، أو حتى حدث صحي (مثل: انتشار وباء الالتهاب الرئوي اللانمطي (SARS) في الصين وشرقي آسيا)، أصبح لهذه التطورات الخارجية أصداء داخلية في دول العالم الأخرى، ومنها دول مجلس التعاون[1].

إلاّ أن ما يعنينا هنا هو التحديات الدائمة، التي تفرض على دول المجلس اتخاذ سياسات واستراتيجيات للتعامل معها، وذلك لأنها ليست بالتطورات الطارئة التي يمكن أن يكون عامل الزمن كفيل بحلها، بل أن إهمالها قد يؤدي إلى تفاقمها . ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة تحديات رئيسة خارجية تتمثل في[2]:

(أ) التعامل مع المحيط العربي وجهود التكامل والوحدة الاقتصادية العربية.

(ب) العولمة واستحقاقات مفاوضات وقرارات منظمة التجارة العالمية .

(ج) آثار العولمة والانفتاح العالمي في سياسات الرعاية والرفاه في دول المجلس.

ويرى محمد العسومي أن المرحلة الحالية في التطورات الدولية وما تتضمنه من تطوير لأدوات العولمة الاقتصادية والسياسية على نحوٍ دائم ومتسارع، تجعل المستقبل يحمل معه الكثير من التغيرات التي ستؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية بما يتناسب والثقل الاستراتيجي الجديد للقوى المؤثرة في العالم، وأصبح إيجاد مكانة لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عموماً تحت مظلة الاصطفاف العالمي الجديد ممكناً فقط في حالة من التكتل الاقتصادي تضمن تكامل اقتصاديات دول المجلس،

---

(1) المرجع السابق، ص16.

(2) المرجع السابق، ص16.

وتحقيق الأرضية اللازمة لحل العديد من التحديات التي ستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل[1].

ومن هنا تبدو الحالة الفيدرالية بين دول المجلس بواجهتها الاقتصادية، أحد أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها ضمان آلية تفاعل إيجابية بين دول الخليج العربية ومتطلبات العولمة والتداعيات التي يمكن أن تخلفها على الصعيدين السياسي والاقتصادي على نحوٍ خاص. فعندما نتحدث عن اقتصاد فيدرالي خليجي، فهذا يعني قوة اقتصادية لا يستهان بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء. ويكفي أن نذكر أن اقتصاد الدولة الفيدرالية الخليجية المنشودة، سيشمل نصف الاحتياطي النفطي العالمي، إضافة إلى المقومات الاقتصادية الأخرى لدول الخليج العربية.

---

(1) العسومي، مرجع سابق، ص216.

5.6 الخاتمة

كانت الوحدة الخليجية مطلباً للشعب العربي في الخليج منذ خـروج الاسـتعمار الغربي من هذه الدول في منتصف القرن الماضي وحتى الوقـت الحاضـر، فالاتحـاد الفيدرالي بين هذه الدول هو الحل الأمثل لمواجهة التحديات الخارجية التـي تواجهها جميعاً وبالمستوى نفسه من الخطورة. فقد أظهرت الدلائل التاريخية ومنذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع نهاية النصف الأول من القرن الماضـي وظهـور نظرية ملء الفراغ القاضية بإحلال الوجود السياسي والعسكري الأمريكي مكان الوجود البريطاني، مدى حاجة دول الخليج العربية لواجهة سياسية موحدة تستطيع من خلالها أن تتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، وتعاظمت أهمية هـذه الوحـدة الخليجية مع تعاظم الدور الإيراني في الخليج في السبعينيات من القرن الماضي، ومـن ثم ظهور القطبية الإقليمية الثنائية المتمثلة بالعراق وإيران منذ نهاية السبعينيات، التـي وجدت في ضوئها دول الخليج العربية نفسها مطمعاً لهاتين القوتين الإقليميتين، إضـافة بالطبع لكونها أضحت منذ فترة طويلة مطمعاً للقوى الدولية العظمى.

ومع تسارع الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية منذ انتهاء الحـرب البـاردة والتغيرات التي أصابت بنية النظام الدولي ليتجه نحو الهيمنة الأحادية الأمريكية علـى النظام الدولي وعلى منطقة الخليج، التي بدأت في حرب الخلـيج الثانيـة عـام 1991 وتعززت بعد الحرب على العراق واحتلاله عام 2003. ومع تزايد الوجود الأمريكـي والأجنبي في الخليج، وتزامن هذه التغيرات مع سعي إيران الحثيـث للحـصول علـى التكنولوجيا النووية، إضافة إلى التغيرات التي فرضتها العولمـة سـواء اقتـصادياً أو سياسياً أو ثقافياً. حيث فرضت كل هذه الأحداث والتطورات الدولية المعاصـرة علـى دول الخليج العربية أن تتحرك باتجاه يضمن لها مكاناً في المعادلة الأمنيـة الخليجيـة

الجديدة من خلال امتلاك أهم مقومات القوة وهي الاتحاد الفيدرالي، الذي يضمن لها القدرة على التأثير في مجرى الأحداث في المنطقة، وإلا فإن هناك بدائل أخرى تطرح من هنا وهناك لتفتيت هذه الدول إلى دويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها والتحكم بقدراتها الاقتصادية الهائلة مثل النفط، الغاز، ولعل آخر هذه البدائل وليست آخرها الفوضى البناءة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تفكيك دول المنطقة وإعادة ترتيبها بما يتفق مع مصالحها الخاصة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مدى إمكانية نجاح مشروع الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية من منظور استراتيجي يخدم مصالح هذه الدول ويلبي طموحاتها السياسية والاقتصادية في ضوء التطورات الدولية المعاصرة، مثل احتلال العراق والتسلح النووي الإيراني وكذلك الوجود الأمريكي في المنطقة ونتائج العولمة.

وذلك من خلال استعراض ومناقشة مقومات هذا الاتحاد الفيدرالي الخليجي، التي تشكل عوامل دافعة لتحقيق هذه الوحدة، وتتمثل بالعامل الاستراتيجي والأمني، وكذلك التماثل الاجتماعي والتقارب التاريخي والجغرافي بين شعوب دول المنطقة، والانتماء العقيدي الواحد، والتقارب بين الأنظمة السياسية الحاكمة، إضافة إلى التهديدات الخارجية والاتجاهات الدولية نحو الوحدة والاندماج، وأخيراً تحديات العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

كما ناقشت الدراسة المعوقات التي تواجه إمكانية قيام هذه الوحدة والمتمثلة بالنظر الإقليمية الضيقة، والتناقض بين متطلبات الاندماج والتعاون وضرورات السيادة الوطنية، والعامل الاقتصادي، والنزاعات الحدودية بين دول الخليج العربية، والعقبات الشخصية وغياب شخصية القائد، وجمود الوعي الشعبي العام وسلبيته، وتعارض المصالح، وفشل التجارب الوحدوية السابقة، إضافة للضغوط الخارجية .

واستعرضت الدراسة السيناريوهات المحتملة لشكل الاتحاد الفيدرالي الخليجي، التي يمكن أن تتأتى من خلال تطوير مجلس التعاون الخليجي ومؤسساته إلى وحدة فدرالية، أو من خلال انتهاج الوحدة الفدرالية التدريجية بين دولتين أو أكثر من دول الخليج العربية الست ثم شمول الوحدة للدول جميعها.

6.6 التوصيات

بناءً على ما سبق، وبعد دراسة مستقبل تطور إمكانات الاتحاد الفيدرالي في ضوء المتغيرات الدولية المتسرعة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات:

أولاً: يفرض الاتحاد الفيدرالي الخليجي بدايةً وجوب توافر الإرادة والعزيمة لدى صناع القرار والنخب السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي لبناء اتحاد فيدرالي حقيقي من خلال اتخاذ الآليات اللازمة لتهيئة البنية الأساسية أو القاعدة التي يقوم عليها الاتحاد من خلال الاتفاق على السير في اتجاه الاتحاد الفيدرالي أولاً، ثم الآليات المناسبة لبناء هذا الاتحاد عبر جدول زمني محدد ومُتفق عليه مسبقاً.

ثانياً: يجب مراعاة أن كل دولة من دول الخليج العربية لها خصوصيتها وطابعها وعاداتها وطبائع شعوبها فضلاً عن الاختلاف والتناقض المعيشي والمادي فيما بينها، ومن هنا يفرض الاتحاد الفيدرالي نفسه على هكذا وضع كأفضل وأمثل حل لتحقيق الوحدة السياسية الخليجية.

ثالثاً: قد يكون من الصحيح القول إن مسألة الوحدة بين دول الخليج العربية شائكة ومعقدة، ولا يمكن تحقيقها في زمن قصير، في ظل الأوضاع المجتمعية والسياسية الراهنة، لكن هناك من الوسائل والتنظيمات التي يمكن تبنيها لدفع التنسيق والتقريب بين دول المنطقة بشكل فعال ودائم، فهناك التنظيمات الاقتصادية التي يمكن تبنيها، مما يساعد على زيادة التعاون في مختلف الأصعدة الاقتصادية، كما يمكن توحيد التشريعات

والنظم بما يعزز التكامل الاقتصادي ويمهد لقيام منظومة اقتصادية متكاملة لدول الخليج العربية.

رابعاً: إذا كان هناك الكثير من الأمور التي يمكن التطرق لها في الشأن الاقتصادي، فإن المسائل السياسية تظل محورية وأساسية. فلا شك في أن الاتحاد الفيدرالي بين دول الخليج العربية قد يبدو بعيد المنال للأسباب التي تطرقنا لها، لكن التطورات الأخيرة في الخليج تؤكد بأن إمكانية الاندفاع باتجاه الفيدرالية أمر محتمل.

خامساً: يمكن القول إنه كلما اتجهت الأنظمة السياسية الحاكمة في دول المنطقة نحو الانفتاح السياسي على المستوى الوطني وأرست قواعد للعمل السياسي الديمقراطي كلما تيسرت إمكانات التكامل بين دول الخليج العربية. فالسنوات القادمة ستؤكد حتمية تعزيز المشاركة الشعبية في كل دول المنطقة حيث لا يعقل، بعد تحديث بنيات المجتمعات الخليجية من خلال التعليم والعصرنة والتفاعل مع الاقتصاد الدولي، أن تظل المشاركات الشعبية محدودة الأثر والفعالية.

سادساً: تتطلب الأخطار الأمنية التي تواجه المنطقة توحيد الأنظمة الدفاعية وأساليب التسلح، ومن الممكن توحيد اتفاقيات الدفاع وأساليب تطوير القدرات الذاتية، ويمكن بعد فترة من التنسيق المتواصل، توحيد القيادات العسكرية وربما وزارات الدفاع، وما ينطبق على الدفاع يمكن أن ينسحب على السياسات الخارجية التي وإن أظهرت بعض التباينات فهي يجب أن تتوافق تجاه الكثير من المسائل العربية والدولية، كما التباينات لا تعبر عن مصالح دول المنطقة، بقدر ما تعبر عن مواقف وأمزجة بعض الدول الكبرى.

وأخيراً يمكن القول إن الوصول إلى صيغة للعمل المنسق والمتوافق باتجاه الاتحاد الفيدرالي بين دول المنطقة يتطلب، أيضا، من منظمات المجتمع المدني أن تعمل على نحوٍ مواز ومرادف للعمل الرسمي وعلى نحوٍ يتفاعل مع المواقف الرسمية وربما يعززها ويعضدها، وغني عن القول أن عمل هذه المنظمات الشعبية سوف يمكن من

خلق رأي عام يدفع نحو الاتحاد الفيدرالي الخليجي بصيغ عملية وفعالة، كما أن هذه المنظمات سوف تتمكن، كلما زادت التوجهات الديمقراطية في دول المنطقة، من التقارب في البرامج والاتجاهات الفكرية بما يفيد تجارب العمل السياسي في مختلف هذه الدول.

كما يجدر القول إن الحديث عن الوحدة الخليجية وضروراتها يجب أن لا يظل موسمياً، ومرتبطاً بعقد قمة دول مجلس التعاون الخليجي، كما يجب أن يطرح المثقفون والمختصون رؤاهم ومعتقداتهم بما يمكن المسؤولين من تبني أطروحات واقعية للسير باتجاه الاتحاد الفيدرالي الخليجي. وأيا كانت تلك الأطروحات يجب إدراك ضرورة التفكير في عالم اليوم بخلق كيان سياسي فعال يستطيع مواجهة الاستحقاقات المتوقعة في ظل العولمة وتسارع الخطى المتصاعدة نحو خلق كيانات كبرى تتنافس في الكفاءة الاقتصادية المعززة بالديمقراطية السياسية. ففي ظل التعقيدات الدولية، وفي ظل التحالفات العالمية، تظل مسألة الوحدة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، ذات أهمية كبيرة، وذات أهمية استراتيجية متنامية.

قائمة المراجع

إبراهيم، سعد الدين، (1984)، **مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أبل، عبد العزيز، (سبتمبر 2004)، آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثالث، ص111–ص114 .

أبو الحجاج، يوسف، (1978)، **دولة الإمارات العربية المتحد: دراسة تحليلية لملامحها الهامة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978 .

إدريس، محمد السعيد، (إبريل 2003)، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، ص123–ص127 .

إدريس، محمد السعيد، (2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الأحمد، متعب جابر، (1993) **مجلس التعاون الخليجي**، حقيقة أم خيال، الكويت.

الأسطل، كمال محمد، (1999)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الأشعل، عبد الله، (1999)، **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن.

الأشعل، عبد الله، (مايو 2005)، العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد 58، ص67–71.

الأطرش، محمد، (نيسان 1998)، العرب والعولمة ما العمل، **شؤون الأوسط**، العدد71، ص90–ص97.

أفندي، عطية حسين، (1993)، **الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (1946-1961)**، تحرير أحمد الرشيدي، الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، الكويت، دار سعاد الصباح.

آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، (2000)، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي**، دار صفاء للنشر، عمان.

آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (1997)، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (1987)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته**، الرياض.

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، (2002)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي عشرون عاماً من الإنجازات** ، الرياض.

الأنصاري، عبد الحميد، (مارس 2006)، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثامن عشر، ص55-ص59.

الأنصاري، عبد الحميد،(يناير 2005)، من أجل برلمان خليجي موحد، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الخامس، ص46-ص52.

باديب، سعيد، (نوفمبر 2005)، العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الرابع عشر، ص27-ص31.

بدوي، محمد طه، (1966)، **أصول علوم السياسة: دراسة منهجية**، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية.

البستكي، نصرة عبد الله، (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

بشارة، عبد الله، (1985)، **تجربة مجلس التعاون الخليجي.. خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية؟**، منتدى الفكر العربي، عمان.

بشارة، عبد الله، (1988)، **التعاون الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية**، تحرير فهد الفانك، الدولة القُطرية وامكانات قيام دولة الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، عمان.

البنخليل، يوسف محمد، (سبتمبر 2005)، دور الدين في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثاني عشر، ص25–ص28.

البنخليل، يوسف أحمد، (ديسمبر 2004)، مستقبل الدولة الخليجية بعد احتلال العراق، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الرابع، ص20–26.

دروزة، محمد عزة، (1957)، **الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته**، بيروت.

دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت.

الجراد، خلف محمّدا، (1998)، **مُعضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطــور**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

جريدة الوطن السعودية ، العدد 198، 2001/4/15.

جلال، محمد نعمان، (2004)، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الجوجو، عبدالله، (1996)، **الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة**، طرابلس (ليبيا): الجامعة المفتوحة.

حسيب، خير الدين، (سبتمبر 2005)، العمل الوحدوي الرسمي غائب والمركز يحاول ملء هذا الفراغ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 319، ص20–ص26.

حسين، حسين ندا، (1980)، **الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي**، منشورات وزارة الإعلام العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد.

حسين، محمد بكر، (1977)، **الاتحاد الفدرالي بين النظرية والتطبيق**، مطبعة دار الثقافة، القاهرة.

الحسيني، محمد صادق، (يناير 2005)، مجلس التعاون..العراق..إيران: "هويات" حائرة في عالم مضطرب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الخامس، ص55–ص58.

رأفت، وحيد، (1971)، **دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج**، القاهرة.

الراجحي، صالح بن عبد الله، (2001)، **سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج في عهد خادم الحرمين الشريفين**، تحرير معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر)، الرياض.

رجب، حلمي، (1983)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

رجب، حلمي، (1988)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية– دراسة قانونية– سياسية– اقتصادية**، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

روتلدج، أميلي، (فبراير 2006)، مواجهة التحديات الاقتصادية في دول المجلس، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد السابع عشر، ص42–ص48.

سرحال، أحمد، (1990)، **النظم السياسية والدستورية**، دار الفكر العربي، بيروت.

السعدي، بيجان، (2002)، إيران وأمن الخليج، **مجلة شؤون الوسط**، العدد 106، ص 35–ص38.

سعيد، محمد السيد، (1993)، **آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية**، في ندوة: دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص43–ص48.

سليم، محمد السيد، (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

سليم، محمد السيد، (1994)، **الرؤية السعودية لأمن الخليج** ، في: عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

سويد، ياسين، (2004)، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شاكر، (1989)، محمود، **اتحاد ماليزيا**، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت.

الشامسي، فاطمة سعيد، (1999)، **التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

شقير، محمد لبيب، شقير، (1986)، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الصباح، ميمونة خليفة، (1998)، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، الكويت.

صحيفة البيان الإماراتية، العدد 7609، الجمعة 24 نوفمبر 2000.

الطحاوي، سليمان محمد، (1988)، **النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة**، القاهرة.

طلاس، مصطفى وآخرون، (1991)، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق.

الطماوي، سليمان محمد، (1961)، **التطور السياسي للمجتمع العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة.

طه، محمود، (فبراير 2005.)، بعد ربع قرن من "التعاون": "الاتحاد الخليجي العربي" هو الطموح الشعبي الذي لم يتحقق بعد، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد السادس، ص67–ص71.

ضاعن، شاهين، (مارس 2006)، دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثامن عشر، ص51–ص55.

عبدالله، عبد الخالق، (1999)، **التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

العثيمين، عبدالله الصالح، (1997)، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الرياض.

العسومي، محمد عبد الرحمن، (شتاء 2005)، محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 88، ص211–ص221.

العطار، فؤاد، (1975)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة.

العكري، عبد النبي حسن، (أغسطس 2005)، نحو نظام أمني شامل في الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الحادي عشر، ص12–ص14.

العمري، احمد سويلم، (1966)، **دراسات سياسية: أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

العواملة، منصور، (1995)، **الوسيط في النظم السياسية**، المجلد الثاني: المبادئ العامة للأنظمة الأساسية والدولة، عمان.

العيسوي، أشرف سعد، (مارس 2006) السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي إزاء العراق (الجديد)، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثامن عشر، ص29–ص33.

العيسوي، أشرف، (أكتوبر 2005)، العراق الجديد في الرؤية الخليجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، ص82– ص87 .

الفارس، عبد الرزاق فارس، (2005)، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، **مجلة التعاون** ، العدد60، ص12–ص15.

الفرا، علي عسكر وفاروق، (1998)، **مقدمة في البحث العلمي**، الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

فاضل، صدقة يحي، (1991)، مجلس التعاون وأهم تحديات عقد التسعينات، **مجلة دراسات سعودية**، العدد الخامس، 1991، ص7–ص34 .

قاسم، جمال زكريا، (1978)، **إمارات قديمة ودولة حديثة، معهد البحوث والدراسات العربية**، القاهرة.

قاسم، جمال زكريا، (1987)، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات**، دار البحوث العلمية، الكويت.

القاسمي، خالد،(1985)، **الخليج العربي**، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة.

القحطاني، شيخة غانم، (1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

كشك، أشرف محمد، (أكتوبر 2003)، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، ص112-ص117.

ليلة، محمد كامل، (1971)، **النظم السياسية في الدول والحكومات**، دار الفكر العربي، القاهرة.

ماهر عاهد ست أبوها، (1989)، **مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين، (2003)، **خطاب إلى الغرب : رؤية من السعودية**، الرياض، غيناء للدراسات والإعلام.

محمود ، أحمد إبراهيم، (أكتوبر 2003)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، ص62-ص69.

محمدي، غلام رضا، (مارس 2001)، الأمن الجماعي في الخليج، **مختارات إيرانية**، العدد الثامن، ص21-ص24.

المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، (أغسطس 2002)، **الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأميركية**، جريدة البيان الإماراتية، الملف السياسي، العدد 127، ص4-ص8.

مرهون، عبد الجليل، (يونيو 2006)، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328 ، ص6-ص20.

مرهون، عبد الجليل، (1997)، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت.

المري، علي بن صميخ، (2003)، **مجلس التعاون الخليجي.. أزمات الحاضر وتحديات المستقبل**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

المزروعي، محمد سالم عبيد، (2003)، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينيات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

المسكري، سيف بن هاشل، (1999)، **أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسيرته، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

مطر، جميل وهلال، (1986)، **علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مقلد، إسماعيل صبري، (1987)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل، الكويت،.

المنوفي، كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

مهنا، محمد نصر، (1999)، **نظرية الدولة والنظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

المهيري، سعيد حارب، (1999)، **مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (2005)، **التقرير السنوي الحادي والأربعون**، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، الرياض.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (1988)، **التقرير الاستراتيجي العربي للعام 1987**، القاهرة.

النابلسي، شاكر، (1987)، **طَلَق الرَّمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

النجار، مصطفى، (1978)، **دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر**، معهد البحوث العربية، القاهرة.

النفيسي، عبد الله فهد، (1994)، **مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي**، دار طه للنشر، لندن.

هاملتن، ماوسن، جاي، (1959)، **الدولة الاتحادية، أسسها و دستورها**، ترجمة جمال محمد أحمد، بيروت.

هيلترمان، جوست آر، (فبراير 2005)، وضع إيران النووي وجروح الحرب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد السادس، ص53–ص57.

وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية، (2004)، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، أبوظبي.

ياسين، السيد، (1998)، في مفهوم العرب والعولمة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد228، ص53–58.

الملحق (أ)

المساحة الجغرافية لدول الخليج العربية (ألف كم2)

ملحق (أ)

المساحة الجغرافية لدول الخليج العربية (ألف كم2)

الدولة	المساحة
دولة الإمارات العربية المتحدة	83.6
مملكة البحرين	0.716
المملكة العربية السعودية	2250.0
سلطنة عمان	309.5
دولة قطر	11.53
دولة الكويت	17.8
المجموع	**2673.146**

* *الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .*

ملحق (ب)

إحصائيات السكان في الخليج للأعوام (2001، 2002، 2003)

ملحق (ب)

إحصائيات السكان في الخليج للأعوام (2001، 2002، 2003)

البيان			2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	مواطنون وغير *مواطنين*	ذكور	2359000	2543000	2745000
		إناث	1129000	1211000	1296000
	المجموع		**3488000**	**3754000**	**4041000**
مملكة البحرين	مواطنون	ذكور	205720	210814	215848
		إناث	202239	207126	212107
	غير مواطنين	ذكور	169954	175407	180430
		إناث	76706	78777	81033
	المجموع		**654619**	**672124**	**689418**
المملكة العربية السعودية	مواطنون	ذكور	7665407	7853582	8046377
		إناث	7626530	7813751	8005568
	غير مواطنين	ذكور	3951831	4048843	4148237
		إناث	1732454	1774984	1818557
	المجموع		**20976222**	**21491160**	**22018739**
سلطنة عمان	مواطنون	ذكور	928747	950666	900540
		إناث	897377	918914	881018
	غير مواطنين	ذكور	522294	492650	412699
		إناث	129269	175512	146558
	المجموع		**2477687**	**2537742**	**2340815**

البيـــــــــــــان			2001	2002	2003
دولة قطر	مواطنون	ذكور	_	_	_
		إناث	_	_	_
	غير مواطنين	ذكور	_	_	_
		إناث	_	_	_
	المجموع		**597025**	**618000**	**724125**
دولة الكويت	مواطنون	ذكور	421973	435852	449449
		إناث	433360	448698	464051
	غير مواطنين	ذكور	932636	989189	1061984
		إناث	455111	489586	508850
	المجموع		**2243080**	**2363325**	**2484334**

***** *الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (جـ)

اتجاهات التبادلات التجارية لدول المجلس مع بعض الدول والتكتلات التجارية
(مليون دولار أمريكي)

ملحق (جـ)

اتجاهات التبادلات التجارية لدول المجلس مع بعض الدول والتكتلات التجارية

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــــان		2001	2002	2003
الدول العربية	صادرات	2868.85	3169.42	5163.46
	واردات	3857.48	2575.89	2722.07
	فائض او عجز	**-988.63**	**593.53**	**2441.39**
الاتحاد الأوروبي	صادرات	11747.58	11645.71	14947.13
	واردات	28589.18	29100.8	36423.65
	فائض او عجز	**-16841.6**	**-17455.1**	**-21476.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	صادرات	13495.98	15194.1	18238.86
	واردات	9807.51	10004.99	10660.43
	فائض او عجز	**3688.47**	**5189.11**	**7578.43**
اليابان	صادرات	12630.57	12610.65	15667.61
	واردات	8077.77	9011.14	10459.32
	فائض او عجز	**4552.8**	**3599.51**	**5208.29**

***** *الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .*

ملحق (د)

واردات الإمارات العربية المتحدة وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس (مليون دولار أمريكي)

ملحق (د)

واردات الإمارات العربية المتحدة وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس (مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002
مملكة البحرين	152.2	162.3
المملكة العربية السعودية	977.3	1119.6
سلطنة عمان	26.9	24.0
دولة قطر	144.6	144.6
دولة الكويت	113.5	113.5
المجموع	**1564.1**	**1564.1**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002
مملكة البحرين	38.9	54.2
المملكة العربية السعودية	65.9	71.3
سلطنة عمان	22.1	9.3
دولة قطر	67.8	43.3
دولة الكويت	46.1	63.9
المجموع	**240.1**	**242.1**

**** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (هـ)

واردات البحرين وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس
(مليون دولار أمريكي)

ملحق (هـ)

واردات البحرين وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس

(مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	109.03	138.30	168.74
المملكة العربية السعودية	247.34	292.55	325.25
سلطنة عمان	13.27	21.28	19.81
دولة قطر	10.62	15.96	24.12
دولة الكويت	18.60	29.26	40.42
المجموع	**398.93**	**497.34**	**578.34**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	87.77	98.41	93.25
المملكة العربية السعودية	77.13	87.77	102.96
سلطنة عمان	2.66	2.66	1.35
دولة قطر	69.13	66.49	70.79
دولة الكويت	42.55	39.89	52.49
المجموع	**520.93**	**545.23**	**592.25**

***** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (و)

واردات المملكة العربية السعودية وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس (مليون دولار أمريكي)

ملحق (و)

واردات المملكة العربية السعودية وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس (مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	634.15	819.22	959.14
مملكة البحرين	199.20	275.57	204.01
سلطنة عمان	136	118.83	152.46
دولة قطر	135.34	145.26	169.29
دولة الكويت	110.38	125.33	130.57
المجموع	**1215.07**	**1484.2**	**1615.47**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	1612.99	1649.92	2343.12
مملكة البحرين	1392.36	1718.82	2076.66
سلطنة عمان	139.74	183.43	258.75
دولة قطر	163.15	244.27	346.87
دولة الكويت	399.42	518.62	739.91
المجموع	**3707.66**	**4315.06**	**5765.31**

***** *الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (ز)

واردات سلطنة عمان وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس (مليون دولار أمريكي)

ملحق (ز)

واردات سلطنة عمان وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس

(مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	201.70	208.63	219.38
مملكة البحرين	10.74	13.12	60.78
المملكة العربية السعودية	133.36	163.14	188.40
دولة قطر	7.12	6.25	5.82
دولة الكويت	14.07	14.56	29.79
المجموع	**367**	**405.71**	**504.17**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	261.01	227.09	245.95
مملكة البحرين	12.24	15.78	18.03
المملكة العربية السعودية	105.94	82.14	112.74
دولة قطر	12.93	25.46	21.69
دولة الكويت	21.48	20.20	34.86
المجموع	**413.60**	**370.66**	**433.27**

**** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (حــ)

واردات دولة قطر وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس
(مليون دولار أمريكي)

ملحق (حــ)

واردات دولة قطر وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس

(مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	196.78	285.55	326.25
مملكة البحرين	22.33	33.65	64.56
المملكة العربية السعودية	202.24	252.10	291.10
سلطنة عمان	19.80	25.24	28.45
دولة الكويت	18.33	28.87	20.54
المجموع	**458.48**	**625.41**	**730.90**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	192.47	370.91	308.10
مملكة البحرين	10.08	19.05	26.45
المملكة العربية السعودية	114.11	157.74	164.29
سلطنة عمان	4.85	7.31	7.15
دولة الكويت	12.56	18.16	16.25
المجموع	**334.07**	**573.17**	**522.24**

***** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .**

ملحق (ط)

واردات دولة الكويت وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس
(مليون دولار أمريكي)

ملحق (ط)

واردات دولة الكويت وصادراتها من السلع ذات المنشأ الوطني مع بقية دول المجلس

(مليون دولار أمريكي)

أولاً: الواردات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	282.01	317.22	408.44
مملكة البحرين	46.76	46.46	51.85
المملكة العربية السعودية	508.52	580.74	745.31
سلطنة عمان	25.51	28.03	40.19
دولة قطر	15.15	15.93	11.98
المجموع	**877.93**	**988.39**	**1257.76**

ثانياً: الصادرات

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	94.98	100.87	114.82
مملكة البحرين	18.04	17.51	23.18
المملكة العربية السعودية	106.12	117.38	191.93
سلطنة عمان	18.37	18.03	15.87
دولة قطر	17.09	24.32	19.48
المجموع	**254.60**	**278.11**	**365.28**

**** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .***

ملحق (ي)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدى دول الخليج العربية

ملحق (ي)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدى دول الخليج العربية

البيـــــــــــــــان		السلع والخدمات			الاستهلاك			تكوين رأس المال	الناتج المحلّي الإجمالي
		الصادرات	الواردات	الصافي	الخاص	العام	الإجمالي		
دولة الإمارات العربية المتحدة	**2001**	51148	− 42053	9095	31923	11382	43305	17146	69546
	2002	52185	− 44328	7857	33869	12042	45911	16821	70973
	2003	69918	− 57668	12250	44039	12541	56580	19815	88645
مملكة البحرين	**2001**	6527.13	− 4794.68	1732.45	3765.16	1464.41	5229.57	966.78	7928.83
	2002	6862.5	−5622.87	1239.63	3816.68	1565.74	5382.42	1825.96	8448.01
	2003	7668.35	−5950.0	1718.35	3935.35	1788.14	5723.49	2164.49	9606.33
المملكة العربية السعودي	**2001**	72980.5	−45528.8	27451.7	68308.0	50318.7	118626.7	35061.6	181140.0
	2002	76760	−43348.8	33411.2	69572.8	48396.3	117969.1	34665.9	186046.2
	2003	94515.9	−47674.8	46841.1	70108.1	55339.6	125447.7	35843.8	208132.6
سلطنة عمان	**2001**	11425.23	7206.76	4218.47	8756.31	4452.79	13209.10	2521.46	19949.02
	2002	11589.08	7466.84	4122.24	8958.13	4682.44	13640.57	2541.74	20304.29
	2003	12127.44	8145.64	3981.8	9498.31	4819.51	14317.82	3398.18	21697.79
دولة قطر	**2001**	11548	- 4206	7342	2755	3507	6262	4136	17741
	2002	11730	- 5254	6476	3476	3558	7034	6197	19707
	2003	14520	- 7303	7217	4045	4005	8050	8434	23701
دولة الكويت	**2001**	17909.6	−12406.2	5503.4	17017.1	8248.5	25265.6	3297.6	34066.6
	2002	17011.6	−13958.7	3052.9	19261.6	9637.2	28898.8	3221.1	35172.8
	2003	22872.3	−16252.5	66198	20697.5	10815.4	31512.9	3610.2	41742.9

** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .*

ملحق (ك)

إنتاج النفط واحتياطه في دول الخليج العربية

ملحق (ك)

إنتاج النفط واحتياطه في دول الخليج العربية

أولاً: الإنتاج (مليون برميل)

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	2114.2	2208	2601
مملكة البحرين	37.0	38.0	38.0
المملكة العربية السعودية	7887	7093	8410
سلطنة عمان	956	897	820
دولة قطر	682.1	694.5	720.7
دولة الكويت	1947.6	1745.9	2107.9
المجموع	**13623.9**	**12676.4**	**14697.6**

ثانياً: الاحتياطي (ألف مليون برميل)

الدولة	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية المتحدة	98.1	97.8	97.8
مملكة البحرين	0.13	0.1	_
المملكة العربية السعودية	259.27	259.40	259.43
سلطنة عمان	5.8	5.7	5.6
دولة قطر	_	_	_
دولة الكويت	_	_	–

** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، العدد 14 ، 2005 .*

ملحق (ل)

إيرادات دول الخليج العربية النفطية

ملحق (ل)

إيرادات دول الخليج العربية النفطية

البيـــــــان	2001	2002	2003
دولة الإمارات العربية	14063	11198	14524
مملكة البحرين	1787.5	1838.8	2223.67
المملكة العربية السعودية	49044	44293.3	61600
سلطنة عمان	5067.88	5922.24	6250.72
دولة قطر	5610.37	5628.67	9580.71
دولة الكويت	16001.5	17288.4	20087.7
الإجمالي	**91574.25**	**86169.41**	**114266.8**

ملحق (م)

النظام الأساسي لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

ملحق (م)
النظام الأساسي لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

ان :ـــ

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطــــــــر

دولة الكويت

ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية

وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيها بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية

واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا الى وحدة دولها

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الىتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى

وتوجيها لجهودها الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلـــي :ـــ

المادة الأولى

:انشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار اليه فيما بعد بمجلس التعاون

المادة الثانية

:المقـــر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

المادة الثالثة

:اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الاعضاء

المادة الرابعة

:الأهـــداف

:تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:
   - الشئون الاقتصادية والمالية
   - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات
   - الشئون التعليمية والثقافية
   - الشئون الاجتماعية والصحية
   - الشئون الاعلامية والسياحية
   - الشئون التشريعية والادارية
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعـــة والتعدين والزراعـــة والثروات المائيـــــة والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشـــــاريع مشـــــتركة وتشـــــــجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها

المادة الخامسة

:عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4

المادة السادسة

:اجهزة مجلس التعاون

:يتكون مجلس التعاون من الاجهزة الرئيسية التالية

1. المجلس الاعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات
2. المجلس الوزاري
3. الأمانة العامة

ولكل من هذه الاجهزة انشـــاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية

المادة السابعة

المجلس الأعلى:

1. المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول
2. يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى مـــــن الأعضاء وتأييد عضو آخر
3. يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء
4. يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى:

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

1. النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء
2. وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها
3. النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها
4. النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام باعدادها
5. اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية
6. اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها
7. تعيين الأمين العام
8. تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون
9. اقرار نظامه الداخلي
10. التصديق على مزانية الأمانة العامة

المادة التاسعة

:التصويت في المجلس الأعلى

1. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد
2. تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالاغلبية

المادة العاشرة

:هيئة تسوية المنازعات

1. يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الاعلى
2. يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف
3. اذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسي ولم تتم تسويتة في اطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى احالته الى هيئة تسوية المنازعات
4. ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال الى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا

المادة الحادية عشرة

:المجلس الوزاري

1. يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدوله التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الاعلى
2. يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر
3. يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية
4. يعتبر انعقاد المجلس ص حيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

المادة الثانية عشرة

:اختصاصات المجلس الوزاري

1. اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضـــــاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشــــــأنها من قـــــرارات أو توصيات
2. العمل على تشجيع وتطوير وتنسييق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية الى المجلس الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها

3. **تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ**
4. **تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها**
5. **احالة أى من أوجه التعاون المختلفة الى لجنة أو اكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الأقتراحات المناسبة بشأنه**
6. **النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الأعلى**
7. **اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة**
8. **بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد**
9. **اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة**
10. **التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول أعماله**
11. **النظر فيما يحال اليه من المجلس الأعلى**

المادة الثالثة عشرة

:التصويت في المجلس الوزاري

1. **يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد**
2. **تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء ال حاضرة المشتركة في التوصيت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالأغلبية**

المادة الرابعة عشرة

:الأمانة العامة

1. **تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين**
2. **يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة**

3. يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين
4. يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء الا بموافقة المجلس الوزاري
5. يكون الأمن العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له

المادة الخامسة عشرة

:اختصاصات الأمانة العامة

:تتولى الامانة العامة المهام التالية

1. اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون
2. اعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون
3. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء
4. اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري
5. اعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته
6. اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون
7. التحضير للاجتماعات واعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات
8. الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة الى ذلك
9. أية مهام اخرى تسند اليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها

المادة السابعة عشرة

:الامتياز والحصانات

1. يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في اقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه

2. يتمتع ممثلو الدول الاعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة
3. الى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار اليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابته للهيئات المماثلة

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تســاهم فيها الدول الأعضاء بنســب متســاوية

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي:

1. يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار اليها في ديباجة هذا النظام
2. تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة ايداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء . لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها

المادة العشرون

تعديل النظام الأساسي:

1. لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام
2. يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى احالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل
3. يصبح التعديل نافذ المفعول اذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع

المادة الحادية والعشرون

احكام ختامية:

لايجوز ابداء تحفظ على أحكام هذا النظام

المادة الثانية والعشرون

تقوم الامانة العامة بايداع وتسجيل نسخ من هذا النظام الدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي- الأمارات العربية المتحدة

بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 آيار 1981 ميلادية

معلومات شخصية عن الباحث

الاسم: رائد عودة عواد الجهني

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

السنة: 2007

العنوان البريدي: السعودية – ينبع– 226.

الهاتف الأرضي: 0096643911364

الهاتف النقال: 00966505361757

الفاكس: 0096643911866

البريد الإلكتروني: raaedalghni@hotmail.com